

ياعمال العالم، وياأيتهما الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلافاسكى (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

طلاسم جداول صندوق المعونة...!



● تصوير: فيصل يحسوب

مركز البريد - دمشق ٢٠١١/٣/٢

أسماؤنا الضائعة في صندوق معونتتنا...!

هل هو انعطاف إجباري أم مناورة جديدة؟!



أكد النائب الاقتصادي في آخر تصريح له أن «القطاع العام الصناعي هو القطاع الرائد في الخطة الخمسية الحادية عشرة، وأن الحكومة ملتزمة ما أمكن بتقديم كافة التسهيلات والخدمات وإزالة كل العوائق التي تعيق نمو هذا القطاع أو تحد من زيادة قدرته التنافسية».. فما سر هذا الانعطاف المفاجئ بموقف النائب الاقتصادي وهو صاحب نظرية بيع القطاع العام الصناعي؟

لا شك أن ما تم التصريح به لا يشكل حقيقة قناعة السيد الدردري، وربما لم يتمن يوماً أن تضطره «الطُروف» ليقف هذا الموقف ويقول هذا الكلام.. فهو أول من طرح فكرة التشاركية منذ مطلع الخطة الخمسية السابقة في العام ٢٠٠٦، وعلى يده ويد فريقه تم طرح ١٤ شركة صناعية عامة أمام الاستثمار الخاص منذ نحو سنتين بحجة الخسارة، لتحويلها بالتدريج إلى مؤسسات سياحية وخدمية، فما الذي تغير؟!

لاشك أن الأرقام ليست وحدها من أجبر النائب الاقتصادي على تغيير موقفه من القطاع العام الصناعي، رغم أنها أكدت أن هذا القطاع قد ساهم بـ٥٪ من الموازنة العامة خلال الخطة الخمسية العاشرة، أي ما يزيد عن ١٠٠ مليار ليرة من الأرباح والفوائض المالية التي تم إنتاجها في السنوات الخمس السابقة، وهو بذلك يضاهي أهم القطاعات الاقتصادية (الأخرى) التي يفاخر بها زملاؤه في الفريق الاقتصادي. صحيح أن الاعتراف الحالي بأهمية وضرورة القطاع العام الصناعي أمر هام، ولكن اللافت أن



بلاغ عن اجتماع مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين

الاجتماعية اللاحقة والتي سيتضمنها النموذج الاقتصادي الجديد للبلاد .

على المستوى السياسي:

١ - إن قانون الانتخابات الحالي قد أضعف وشلّ الحركة السياسية في البلاد وهذا ما جعل سورية بحاجة إلى قانون انتخابات جديد وعصري يتساوى أمامه جميع المواطنين، وتكون البلاد فيه دائرة انتخابية واحدة على قاعدة النسبية، ويمنع قوى المال وجهاز الدولة من التأثير على العملية الانتخابية إلا بحدود القانون.

٢ - إصدار قانون أحزاب يضمن قيام أي حزب على أساس وطني شامل، أي يمنع قيام أية أحزاب على أساس الانتماء القومي أو الديني أو الطائفي أو العشائري أو العائلي، مما يوطد دعائم الدولة الوطنية ضد مخططات الفوضى اللاخلاقية.

٣ - إعادة النظر بقانون الصحافة والإعلام والمطبوعات بما يفصل دور الإعلام كسلطة رابعة في الرقابة وكشف مواقع الفساد، وتعميق الثقافة الوطنية في البلاد .

٤ - حصر استخدام حالة الطوارئ والأحكام العرفية في حالات ثلاث: الحرب والكوارث الطبيعية، وضد قوى النهب والفساد .

إن كل ما سبق لا يمكن تحقيقه دون مستوى أعلى من الحريات السياسية، يستفيد منه أصحاب المصلحة الحقيقيون في الانعطاف الوطني. الاجتماع المطلوب على الأُسعدة كافة .

على المستوى الوطني العام:

١ - إن التصعيد العدواني في الاستراتيجية الأمريكية من زيادة دعمها المطلق للكيان الصهيوني، إلى احتلال العراق وتوسيع الانتشار العسكري غير المسبوق من جنوب وشرق المتوسط حتى قزوين وتغيير الأساليب التكتيكية عبر الترغيب والترهيب إزاء ما يجري في المنطقة، كل ذلك جعل مما يسمى بعملية السلام «طبخة بحص» وصلت إلى طريق مسدود وعلى كل المسارات، ومن هنا فإن تحرير الجولان وبقية الأراضي العربية المحتلة لن يكون إلا بالمقاومة الشاملة بما فيها الخيار العسكري. لذلك نطالب بوقف جميع أشكال المفاوضات المباشرة وغير المباشرة وتعبئة قوى المجتمع استعداداً لتحرير الجولان كاستحقاق وطني بالدرجة الأولى.

٢ - هناك ضرورة وطنية كبرى لاستعادة دور سورية الأساسي في القضية الفلسطينية، والتي هي أساس الصراع العربي - الصهيوني منذ أكثر من ستين عاماً، خصوصاً بعد أن تحولت القيادة الفلسطينية الرسمية «سلطة أوسلو» إلى خطر حقيقي على الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

٣ - إن انتقال سورية من موقع الممانعة ودعم المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق إلى التزام خيار المقاومة وقيادتها، سينقلها إلى موقع الهجوم ويعزز دورها على الساحتين العربية والإقليمية، خصوصاً بعد موجات النهوض الشعبي العربي الذي بدأ في تونس ولن يتوقف عند ليبيا وغيرها من الدول العربية.

أعلن الاجتماع وقوفه إلى جانب نضال الشعبين في تونس ومصر لاستكمال أهداف الثورتين وعدم السماح لقوى الثورة المضادة المدعومة أمريكياً بسرقة تلك الأهداف.

كما أكد الاجتماع وقوفه إلى جانب نضال شعوب ليبيا والعراق وفلسطين واليمن والبحرين والأردن والجزائر ضد الاستبداد والدكتاتورية، وأدان المجازر التي يقرتها نظام القذافي ضد الحركة الشعبية الليبية في طول البلاد وعرضها، وأدان الاجتماع كل أشكال ومحاولات التدخل الأجنبي في شؤون بلدان المنطقة.

كما بحث الاجتماع سير تطبيق قرارات الاجتماع الوطني التاسع، وأوصى المنظمات والرفاق بضرورة تطبيقها السريع والدقيق، واتخذ بهذا الشأن القرارات المناسبة.

دمشق ٢٠١١ / ٢ / ٢٥

مجلس اللجنة الوطنية

لوحدة الشيوعيين السوريين

عقد مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين اجتماعاً استثنائياً في دمشق بتاريخ ٢٥/٢/٢٠١١ ناقش فيه آخر المستجدات والأحداث السياسية والثورية المتسارعة في المنطقة، بعد إنجاز الفصل الأول من ثورتي تونس ومصر واستمرار عودة الجماهير إلى الشارع في كل من ليبيا واليمن والبحرين والعراق والجزائر والأردن.

كما ناقش الاجتماع بروح المسؤولية العالية برنامج تعزيز الوحدة الوطنية (سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وديمقراطيا) في سورية من وجهة نظر اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين على ضوء كل ما يجري في المنطقة، وخصوصاً في ظل ازدياد عدوانية الامبريالية الأمريكية وحليفاتها «إسرائيل الصهيونية» ضد الشعوب وقوى المقاومة في منطقتنا، ولاسيما ضد بلدنا سورية.

أكد مجلس اللجنة الوطنية ما جاء في الموضوعات البرنامجية التي أقرها الاجتماع التاسع لوحدة الشيوعيين السوريين أن الأزمة الرأسمالية الاقتصادية العالمية هي أزمة شاملة وعميقة وليست عابرة ومؤقتة، وتثبت انسداد الأفق التاريخي أمام الرأسمالية كنظام، وبالمقابل انفتاح الأفق أمام قوى العملية الثورية في العالم، وبعد الذي حدث في تونس ومصر، وما يجري في العديد من البلدان العربية، لم تعد قضية عودة الجماهير للشارع محل نقاش، كذلك موضوعة أن (البدايل تكوّنُها الحياة في رحم عملية التغيير الثوري) لم تعد محل نقاش أيضاً، خصوصاً أننا نمر بمرحلة ثورة وطنية ديمقراطية معاصرة تندمج فيها المهام الاجتماعية الجذرية اندماجاً وثيقاً مع المهام الوطنية العامة ومع المهام الديمقراطية. وهذا يؤكد أن قضاء سياسياً جديداً يولد وآخر يموت، فالجماهير كانت ولا تزال هي القوة المحركة لكل الانتفاضات في التاريخ، والمعركة في النهاية هي ضد الامبريالية والصهيونية وضد الطبقات الحاملة لبرامجها الاقتصادية والاجتماعية في بلدان الأطراف.

أكد الاجتماع أن أهم ما يحصّن الوحدة الوطنية في سورية، وفي هذه الظروف المعقدة دولياً وإقليمياً هو المراجعة الشاملة للسياسات والقيام بإصلاح جذري شامل دون إبطاء على المستويات التالية:

اقتصادياً واجتماعياً:

إن انسحاب الدولة التدريجي من دورها الاقتصادي الاجتماعي، وتركز الثروة بأيدي قلة قليلة من طواغيت المال وتوسع الفقر، ورفع الأسعار وازدياد معدلات البطالة، وتدني معدلات النمو وغياب العدالة الاجتماعية وضعف الاستثمار الحقيقي، كل ذلك يفضي إلى ما لا تحمد عقباه.

ولمواجهة ذلك لابد من:

١. القطع الكامل مع السياسات الاقتصادية الليبرالية، وتحويل رموزها المتمثلة بالدرجة الأولى بالفريق الاقتصادي ومحاسبتهم على مخالفة الدستور. لأن استمرار تلك السياسات سيكون كارثياً على الاقتصاد الوطني والمجتمع السوري، خصوصاً أن عمليات الخصخصة بدأت تقترب من المرافق السيادية (الكهرباء والمرافئ والمطارات وغيرها)، وهذا يتناقض مع الدستور ولاسيما المادة ١٤ منه. كما أن تلك السياسات أدت إلى تدمير الزراعة والصناعة معا والإجهاز بشكل متعمد على القطاع العام.

٢. صياغة نموذج اقتصادي جديد قادر على تحقيق أعلى نمو ممكن وأعمق عدالة اجتماعية، ولدى سورية إمكانيات هائلة من الكادر والطاقة البشرية والموارد المادية لتحقيق ذلك.

٣. الحرب الشعواء على قوى الفساد الكبير أكثر من أي وقت مضى، خصوصاً بعد انكشاف فضائح تلك القوى في تونس ومصر وليبيا، وهذا يتطلب تشكيل جهة شعبية - قضائية موثوقة تدرس ملفات الفاسدين الكبار وتدفق في حساباتهم وأملاكهم المعلنة والمخفية وتحويل تلك الموارد المنهوبة نحو التنمية الشاملة.. وهذا يتطلب تفصيل دور المجتمع والإعلام، وصولاً إلى تدقيق مصادر ثروة المسؤولين الحكوميين الحاليين والسابقين على قاعدة «من أين لك هذا؟» ونعتبر ذلك بمثابة إيلالغ للنائب العام في البلاد، خاصة أن الحرب على قوى الفساد تتطلب إصدار منظومة من التشريعات والقوانين تتضمن أقصى العقوبات ضد الفاسدين الكبار.

٤. تأميم قطاعات الاتصالات الخليوية وتحويل أرباحها الهائلة إلى مصدر أساسي لتمويل البرامج الاقتصادية

بصراحة

المطلوب إصلاح جذري للقطاع العام

◀ عادل ياسين

تكاد لا تخلو مداخلة في مؤتمر أو اجتماع نقابي، من الإشارة إلى واقع القطاع العام وما أصابه من ضعف وركود، حتى كاد أن يوصف بالقطاع (الهرم)، وهذا لم يأت من فراغ أو كلام يطلق في الهواء، بل هو الواقع المر الذي أوصلتنا إليه السياسات الليبرالية (انسحاب الدولة التدريجي من دورها الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ توسيع الفقر، رفع الأسعار، زيادة معدلات البطالة، خفض معدلات النمو، تغييب العدالة الاجتماعية، إضعاف الاستثمار الحقيقي)، هذه السياسات التي اعتمدت، فيما اعتمدت، إضعاف القطاع العام، وخاصة الصناعي والزراعي منه، وجعلته في غيبوبة شبه كاملة لانقطاع الأوكسجين الاستثماري عنه، والذي إذا ما صُنح ثانية فإن المفاصل الإنتاجية الأساسية للقطاع العام ستعود لها الحياة ليأخذ دوره الريادي في قيادة الاقتصاد الوطني، وهذا ما لا تريده الحكومة فعلياً وفريقها الاقتصادي، وهذا يظهر سياسات الدعم غير المحدود للقطاع الخاص الريعي، والذي تعول عليه في برامجها وخططها باعتباره القطاع القادر على قيادة قاطرة النمو، والقادر على حل الأزمات المستعصية كالبطالة والفقر وانخفاض معدلات النمو...إلخ!!

الحقيقة أن هذه السياسات الليبرالية، ومن سوء حظها، أو بالأحرى من حسن حظ الاقتصاد الوطني، أنها أتت في لحظة تفجر الأزمة المالية العالمية وسقوط النظرية الاقتصادية الليبرالية، التي أوصلت الشعوب إلى مستوى من الفقر غير مسبوق، نتيجة النهب وتمركز الثروة في أيدي قلة قليلة تتحكم بمصائر الشعوب، وبالرغم من هذا كله، فإن الحكومة وفريقها الاقتصادي مازالوا مصرين على التمسك بهذه السياسات المدمرة.

مؤخراً أتحنفا الفريق الاقتصادي بالتصريح بأن عملية إصلاح القطاع العام لا رجعة عنها، وأنها من أولويات أهداف الخطة الخمسية الحادية عشرة، وأن الحكومة ملتزمة ما أمكن بتقديم كل التسهيلات، والنائب الاقتصادي كان أكثر وضوحاً حين قال: «لم يعد هناك جدل أيديولوجي حول بقاء القطاع العام الصناعي أو انتهائه».

السؤال المطروح بناء على ذلك:«هل إصلاح القطاع العام كان مرهوناً بحسم الجدل الإيديولوجي عند النائب الاقتصادي؟ أم أن عملية الإصلاح هي قضية وطنية تفرضها ظروف الصراع الداخلي والخارجي، والتي تتطلب أن يكون اقتصادنا الوطني اقتصاداً قوياً يليي احتياجات التنمية الداخلية، ويلبي احتياجات الصمود والمقاومة في مواجهة قوى العدوان الخارجي، وضغوط قوى السوق الداخلية، التي هي بوابات العبور للعدوان الخارجي، مستفيدة من بؤر التوتر الداخلي التي تحاول تفجيرها إن استطاعت إلى ذلك سبيلا، وبهذا تساعد على إضعاف الوحدة الوطنية، المطلوب من كل الشرفاء تعزيزها وتقويتها».

إن الصحوة (الحكومية) التي تدعو فيها إلى إصلاح القطاع العام قد أتت متأخرة (بعد خراب البصرة) ولا يمكن إصلاح القطاع العام بالسياسات والوجوه الليبرالية نفسها التي جردته من عناصر قوته ودوره المتقدم، الذي من المفترض أن يلعبه اجتماعياً سياسياً واقتصادياً.

إن القوى الوطنية، وفي مقدمتها الحركة النقابية بما تملكه من إمكانيات وقوى على الأرض، عليها مراجعة مواقفها وسياساتها التي لم تعد صالحة في ظروفنا الحالية، ظروف المواجهة السافرة للعدوان الخارجي وللقوى الداخلية المرتبطة بالخارج بأشكال وطرق مختلفة، وهذه القوى مطالبة بالتصدي الحقيقي للسياسات الليبرالية.

إن الاستمرار بالمراهنة على تحسن ما، في موقف الحكومة تجاه القطاع العام وتحسين المستوى المعيشي، ما هو إلا قبض للريح، وهدر لمصالح الطبقة العاملة وحقوقها ومكاسبها.

إن عدم القطع الكامل، مع مبدأ الشراكة، ليس له سوى معنى واحد، هو تقديم صك البراءة للحكومة فيما تمارس من سياسات تصب نتائجها في مصلحة قوى السوق، وبالعُضد من المصلحة الوطنية التي هي أن يكون القطاع العام قطاعاً رائداً وقائداً للاقتصاد الوطني، قطاعاً مقاوماً يليي احتياجات المواجهة مع العدو الخارجي، قطاعاً منتجاً يحقق نسب النمو المطلوبة لتحسين مستوى معيشة الفقراء ومتوسطي ومحدودي الدخل.

المطلوب إصلاح جذري لا ترقيعي، وهذا يرسم كل القوى الوطنية والشريفة في وطننا.

■ ■

عمال شعبة الثروة السمكية بدير الزور

حقوق مسلوبة.. وفساد.. وتحكم بالعباد..!!



وصلت إلى جريدة قاسيون الشكوى التالية من عمال شعبة الثروة السمكية بدير الزور والتابعة للهيئة العامة بعد أن كانت تابعة لمديرية الزراعة تقول :

إلى جريدة قاسيون نحن عمال دائرة الثروة السمكية بدير الزور، نعاني من ظلم واستبداد الإدارة الموجودة في دير الزور بحقنا وحقوقنا، ولا نجد آذاناً صاغية إلينا بعد أن تقدمنا جميعاً إلى رئيس الشعبة نطالبه بالتعويض الإضا في وقال: أنتم لا تستحقون هذا التعويض..رغم أنه يوجد بعض الموظفين يقبضون الراتب والإضا في، وهم في بيوتهم لا يداومون، ونحن نداوم بشكل متواصل ونستحقه،وتكررت أسماء بعض الموظفين من المهندسين والمراقبين وبعض العمال منذ سنتين على التوالي، ونحن محرومون من هذا الحق منذ أكثر من سنتين، وتعويض اللباس منذ ثلاث سنوات لم تصرف ليرة واحدة لنا، ولا نقاضى سوى الراتب ومن يطالبه بحقه ينتقده ويكرهه، وكل هذا بسبب عدم وجود لجنة نقابية تمثنا وتطالب بحقوقنا ..

وما زال الفساد يزداد في هذه الشعبة والتسيب في الدوام وقد حول الدائرة إلى ملك خاص تابع له يتصرف بها كما يريد .

رسالة عامل في القطاع الخاص:

لقد أصبحت النقابات ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومديريات العمل في الشركات العامة ومؤسسة التأمينات الاجتماعية، معاهد لتخريج موظفين إداريين للقطاع الخاص، فبعد أن يترك الموظف عمله في هذه الدوائر يكون قد أمنَ عمالاً آخر في شركات القطاع الخاص بعد أن يكون قد أصبح خبيراً في القانون. ومثلما كان الكثير من ضعاف النفوس يستغلون خبراتهم في هذه الهيئات واستخدام الثغرات القانونية ضد العمال، فإنهم في القطاع الخاص أيضاً يستخدمون خبراتهم لسلب العمال حقوقهم خدمة لصاحب العمل:(تسيير كل العاملات تحت غطاء القانون، تسريح تعسفي ودون تعويض، معاقبة العمال دون أن يتجاوزوا القانون، توقيع العمال على مستندات تحرمهم من الاستمرار في عملهم، واستخدام هذه المستندات ضدهم عندما لا يروقون له. مضايقة العمال وسلبهم حقوقهم ومكتسباتهم، وعدم التأمين عليهم، وتشغيلهم بالطريقة التي يشاء، وبالراتب الذي يشاء، التوفير لمصلحة رب العمل على حساب رواتب العمال).

ومن هؤلاء الموظفين من يعمل في القطاع العام والخاص معاً على حساب وظيفته، ما يؤدي إلى عدم ثقة العمال بهذه المؤسسات، فمن كان بالأمس يتظاهر بأنه يحمي أو يدافع عن حقوق العمال، نراه فيما بعد يستغلهم ويقيدهم لمصلحة صاحب العمل.

ومطالبنا برسم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل هي: لماذا لا تُفرض المنح التي تأتي للعاملين في القطاع العام في الأعياد على القطاع الخاص، مع العلم أنهم الأوح إلى هذه المنح؟ لماذا لم يتم إقرار تعويض التدفئة لهم بما أنه جاء بدلاً عن دعم المازوت؟ لماذا لم يُتخذ قرار بزيادة رواتبهم وتحسين أوضاعهم المعيشية؟ لماذا يقومون باسترضاء رب العمل على حساب عمال القطاع الخاص؟ ومن المسؤول عن تدني مستوى الرواتب في ظل هذه الظروف المعيشية الصعبة والغلاء الفاحش، وعدم تساوي الدخل والمصروف الكبير؟!

مداخلة اللجان النقابية في القطاع الخاص للصناعات النسيجية:

العمال تحت رحمة أرباب العمل



إن القانون الجديد سمح بتسريح العامل، بينما القديم (قانون العمل ٥٩) لم يسمح بالتسريح إلا وفقاً لقرار لجنة قضايا التسريح، وهذا تنازل عن حق مكتسب لا يمكن القبول به، كما أتى القانون بالذكر على العمال المثبتين وأصبح بالإمكان تسريحهم، وهذا يساعد أرباب العمل على التخلص من العمال القدامى، فأصبح العامل تحت رحمة رب العمل بشكل مطلق.

بعض الشركات والمعامل في القطاع الخاص عمدت لتشغيل الورشات الصغيرة للتهرب من التزاماتها تجاه العمال وحقوقهم، وإذا أراد العامل المطالبة ولو بجزء بسيط من حقه وجد نفسه في الشارع.

صدر منذ عدة أيام مرسوم تشريعي يتضمن زيادة في المحروقات ٦٣٠ ل س ليصبح مجموعها ١٥٠٠ ل س ولم يحدد المرسوم قطاعاً عاماً أو خاصاً، إلى أن أصدر وزير المالية تعليمات بتشميل الموظفين والمتقاعدين بالزيادة.

ومطالبنا لعمال النسيج في القطاع الخاص

هي:

١ ـ الإجازات السنوية والمرضية والساعية والأعياد القومية والدينية كما وردت بالقانون، دون نقصان أي جزء منها، بالإضافة للحج والعمره والوفاة والزواج، التي لا يعرفها الكثير من معاملنا .

٢ ـ وضع تشكيل اللجنة المكلفة بالتحقيق بالعقوبات على المخالفات التي يرتكها العامل موضع التنفيذ، وأن تكون عادلة غير منحازة، مؤدية اليمين الدستورية.

٣ ـ عدم مضايقة العمال لإجبارهم على الاستقالة والتخلص منهم، وخاصة العمال القدامى.

٤ ـ بعض أرباب العمل يحرمون العمال من التعويض العائلي وتعويض المحروقات، ونطالب به كحق مشروع.

٥ ـ منذ ثلاث سنوات وعد رئيس الاتحاد بمناقشة السكن العمالي للقطاع الخاص مع الجهات الرسمية، فأين وصل هذا النقاش؟!

شؤون عمالية

يتيح تشكيل لجنة في المكان الذي يتواجد فيه ٦٠ عاملاً وما فوق أجابوا: أنهم حاولوا ذلك لكن المدير المهيمن يعتبر نفسه المدير والنقابة وكل شيء وكون أغلبهم عمالاً مؤقتين يعملون بعقود سنوية وغير مثبتين وغير أمنين على بقائهم يخافون أن يجري طردهم.

كما التقت قاسيون بمكتب نقابة التنمية الزراعية كون الثروة السمكية من مجال عملهم النقابي الذي أكد عدم وجود لجنة نقابية لهم، وأنه لم يتلقوا أي طلب للانتساب أو شكوى منهم، وأنهم سيتبنون مطالبهم وشكواهم وسيتابعون الموضوع.

قاسيون إذ تنشر هذه الشكوى تؤكد وقوفها مع حقوق العمال في شعبة الثروة السمكية وفي كل القطاعات العمالية، وتطالب إدارة شعبة دير الزور والإدارة العامة ووزير الزراعة بإعطاء العمال حقوقهم، وأن يكون لهم لجنة نقابية تحميهم وتدافع عنهم، وتؤكد أن يكون للتنظيم النقابي دوره واستقلاليته، وتنبوه أنه بات من الممكن تعرض هؤلاء العمال لضغوطات لإسكاتهم وقمعهم وصولاً لطردهم، وعلى الجهات الثلاث تحمل مسؤولياتها، وانصاف العمال لنيل حقوقهم، لأن كرامتهم من كرامة الوطن وهي فوق كل اعتبار.

■ **دير الزور/ مراسل قاسيون**

من الحمام الزاجل..بريد عاجل

وصل من الحمام الزاجل بريد عاجل يشرح فيه الأوضاع الفاسدة التي وصلت إليها صالة فرع حمص للألبسة الجاهزة شركة وسيم، بعد أن عبث فيها الفاسدون بالجملة والمفرق، ويؤكد أن المبالغ المسروقة التي قدرتها هيئة الرقابة والتفتيش بـ ٢ مليون ليرة سورية، وكشف الحمام الزاجل أن عمليات الجرد هذه المرة لم يقم بها سوى شخص واحد في الوقت الذي يجب أن تكون اللجنة ثلاثية، ونوه إلى أن مجرد تغيير الأقفال في الصالة يؤكد حالة الفساد التي داهمتها، بعد أن قرر إعادة مدير الصالة (ب س) إلى عمله السابق وتكليف السيد(...) بإدارة الصالة من دون تبيان الأسباب الموجبة لذلك.

لكن الحمام أبدى عجزه عن فهم عمليات جرد البضاعة، خاصة وأن تكليف لجنة الجرد جاء بشكل مفاجئ، وشكك الحمام بأن الفاسدين أكملوا لعبتهم بإدخال بضاعة من خارج الصالة لإخفاء حجم السرقات بالتعاون مع بعض التجار.

وختم الحمام بريده راجياً من القائمين والفيورين على الاقتصاد الوطني محاسبة الفاسدين جميعهم قبل أن ينجزوا مهمتهم ويخفوا سرقاتهم بهمة من يحميهم. فهل من مجيب؟!

■ ■

لا للخصخصة، لا لتعديل

قانون التأمينات الاجتماعية

ألقي عبد العزيز شيوخو عضو مؤتمر اتحاد عمال محافظة الحسكة مداخلة أكد من خلالها التركيز على الجانب الاقتصادي في أداء الشركات والمؤسسات العامة سواء الرابحة أم الخاسرة، وهل أثرت على المستوى المعيشي للعاملين، وحصولهم على حقوقهم ومكتسباتهم، في الوقت الذي يجري التراجع فيه بشكل عام في أداء هذه المؤسسات بسبب الفساد والنهب، وهذا ينعكس بكل وضوح على معيشة الفقراء، والطبقة العاملة التي تعاني كثيراً من السياسات الليبرالية التي ينتهجها الفريق الاقتصادي، وهذا يعني أهمية النضال المشترك لعمال القطاع العام والخاص دفاعاً عن الحقوق والمطالب العامة الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة، ولم تف الحكومة بوعودها برفع نسبة النمو ٧٪، وإذا كانت النسبة المحققة صحيحة فإنها لم تنعكس على مستوى المعيشة، يعني أنها ذهبت إلى جيوب الفاسدين.

اما الوعد بزيادة الأجور ١٠٪، حتى نهاية الخطة الخمسية العاشرة، فلم تتحقق إلا ٦٥٪، وهذا يؤكد عدم تحقيق النمو المطلوب الذي أدى إلى تمركزه بيد قلة فازداد الأغنياء غنى والفقراء فقراً، وإلى الارتفاع الجنوني للأسعار، وهنا نقول لا للخصخصة، لا لتعديل قانون التأمينات الاجتماعية الحالي، وتعديل المرسوم ٤٩/ لعام ٢٠٠٨، أما ما يخص خصخصة القطاع العام فيعتبر مخالفة لمادة ١٤/ من الدستور السوري، التي تنص على أن ملكية الدولة هي ملكية الشعب بأسره، وعلى كل مواطن واجب حمايتها، لذا يجب أن يسمح للعمال بحق الإضراب السلمي كما نصت عليه المواثيق الدولية والعربية، ووقعت عليها سورية، وحل مشكلة الإحصاء الاستثنائي لعام ١٩٦٢ في محافظة الحسكة.

وطالب شيخوخو بتشغيل المواطنين الذين يسمون بأجانب الحسكة، أن جميع القوى الوطنية الشريفة، وفي مقدمتها الحركة النقابية تتحمل المسؤولية التاريخية في إنقاذ القطاع العام، والحفاظ عليه اقتصاداً قوياً ورائداً وقائداً للاقتصاد الوطني، وفي ذلك حماية للوحدة الوطنية، ودفاع عن المصلحة الوطنية العليا التي هي جزء من حقوق ومصالح الطبقة العاملة السورية ولأجل كل هذا لا حل سوى بالاشتراكية.

■ ■

■ ■

مؤتمر عمال الكهرباء بدمشق:

التأكيد على الدور الريادي والقيادي للدولة على قطاع الكهرباء



الذين يصعقون بالتيار الكهربائي واعتبارهم شهداء، لأجل استفادة أسرهم من المزايا التي يتم منحها للشهداء وإصدار التشريعات اللازمة، ورفع شريحة استفادة العاملين من الحسم الكهربائي إلى ١٠٠٠/ ك.و.س، والإسراع في توزيع المساكن العمالية على العاملين والتي لم توزع منذ سنوات، استناداً للخطط الموضوعة والصادرة عن وزارة الإسكان والتعمير، وإيجاد التوازن بين الأجور والأسعار لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي المطلوب للطبقة العاملة.

أما على صعيد العمل فقد طالب العمال بالسماح لحملة شهادة التعليم الابتدائي التقدم للمسابقات التي تعلن عنها الوزارة وفقاً لقانون العاملين الموحد رقم ٥٠/ لعام ٢٠٠٤، وزيادة قيمة الاعتمادات للمزايا العينية بما يتناسب مع زياد عدد العمال وفقاً لمتطلبات حاجة المشاريع، وحجم العمل المنوط بالشركة مع الأخذ بعين

يعتبر قطاع الكهرباء من أهم القطاعات الخدمية التي تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال تأمين الطاقة الكهربائية اللازمة لتغذية المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية، ومن هذه الأهمية أكد رئيس نقابة عمال الكهرباء حسام إبراهيم في كلمته على أن استثمارات القطاع الخاص في هذه الصناعة الإستراتيجية، يجب أن يكون لها منعكسات إيجابية على قطاع الكهرباء بشكل خاص، وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام، ومن هنا تؤكد على الدور الريادي والقيادي للدولة في هذا القطاع، الذي يجب المحافظة عليه كونه أحد المكتسبات الوطنية الهامة، لذلك لا بد أن تؤدي هذه الشراكة إلى تحقيق التوازن ما بين الإنتاج والاستهلاك، ونؤكد هنا أيضاً على ضرورة الاعتماد على الطاقات البديلة في التوليد كالطاقة الشمسية والريحية. وأكد إبراهيم أن الدفاع عن هذه المبادئ يتطلب تحسين سقف الرواتب والأجور بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار الجنوني، والعمل على تثبيت العمال المؤقتين، وإصدار الملاك العددي للمؤسسة العامة للتوليد ونقل الطاقة وشركات كهرباء دمشق وريف دمشق وتوليد تشرين وتوليد الناصرية، العمل من أجل استفادة العمال المؤقتين من تعويض المخاطر ولاسيما أنهم يتعرضون لنفس مخاطر العمل التي يتعرض لها العمال الدائمون، وبشكل دائم ومستمر، وأن يتم تكليف العمال الفنيين في شركات التوزيع بالأعمال التكميلية، وعدم الاقتصاد على عمال التشغيل فقط، وضرورة إحداث فرع للصندوق التعاوني في الشركة العامة لكهرباء ريف دمشق نظراً للضغط الكبير الذي يعاينه فرع دمشق.

بدورهم أكد النقابيون في مجال الخدمات على استفادة العاملين في قطاع الكهرباء المحليين على المعاش من الحسم الكهربائي، وتسمية محطات الكهرباء بأسماء العاملين

نقابة عمال التبغ بدمشق:

على الحكومة الإيفاء بوعودها في زيادة الرواتب والأجور



تطورت زراعة التبغ في السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً كما ونوعاً، وخاضت المؤسسة العامة تجربة التصنيع بامتياز في مجال تطوير صناعة التبغ التي انعكست في زيادة أرباح المؤسسة من الفارق بين المنتج المصنع محلياً والمنتج المستورد. ومن هنا أكدت ميادة الحافظ رئيس مكتب نقابة عمال التبغ على أن المؤسسة العامة للتبغ تعد من أهم المؤسسات ذات الريعية الاقتصادية، ومورداً هاماً من موارد الخزينة العامة للدولة، حيث بلغت الأرباح الصافية لهذا العام (٩ ملياًر و٣٠٧ مليون) وإن إجمالي المبالغ المحوّلة إلى وزارة المالية (٢٧ مليار و٣٢٢ مليون)، مؤكدة إنها المؤسسة الوحيدة في سورية التي تتناول المنتج من الحقل إلى المستهلك، حيث تشرف وتنظم عمليات الزراعة والصناعة والتسويق داخلياً وخارجياً، وهي النموذج الرائد في الأداء الاقتصادي والكفاءة الإنتاجية.

وبشرت الحافظ العمال بقرب توزيع نسبة من الأرباح الصافية على العاملين خلال الأشهر القادمة، الأمر الذي يعتبر حافزاً للعمال لبذل المزيد من الجهد في العمل وخصوصاً إذا تم توزيعها بشكل عادل على العمال، وطالبت الحافظ بإنصاف العمال بفتح سقف الحوافز الإنتاجية، باعتبارها المؤسسة من المؤسسات الرائدة والرابحة لتعكس إيجابياتها على عمالها، وبصرف تعويض العمل الفني المتخصص للعاملين الحاصلين على شهادة مساعدين فنيين، وخريجي المعاهد المتوسطة الفنية، والثانويات الصناعية المعينين بعد عام ١٩٨٦.

وأكد النقابيون في مداخلاتهم على فتح سقف العالوات الإنتاجية كي يستفيد العمال من كامل الكتلة النقدية المحققة، نتيجة الزيادة في الإنتاج، أسوة ببقية المؤسسات التابعة لوزارة الصناعة التي فتحت سقف الحوافز لديها، مما شكلت نقطة إيجابية لتحسين الظروف المعيشية للعمال، وتشميل العمال الموسمين بالوجبة الغذائية وتعويض طبيعة العمل كونهم يتعرضون لنفس الظروف التي يتعرض لها العمال الدائمون والمؤقتون، وتثبيت العمال المؤقتين.

كما طالبوا بتعديل أوضاع العاملين المكلفين بأعمال إدارية، والحاصلين على شهادة الدراسة قبل التعيين، أو تعديل هذه المادة المنصوص عليها في القانون الأساسي للعاملين في الدولة، وتأمين الطبابة العمالية لعائلات الأفراد في المؤسسة، والعلاج المجاني لهم، ورفع قيمة المساعدة المقدمة من صندوق المساعدة بشكل دوري ومستمر.

وأكد العمال على ضرورة الإسراع بتوزيع المساكن العمالية على مستحقيها، ومطالبة الحكومة بإيفاء وعودها في زيادة الرواتب والأجور التي لم تعد تكفي لنصف الشهر، ويرفع علامة الحوافز الإنتاجية لعمال الآذنة من ٥٠/ ـ ٦٠/ علامة.

الاعتبار الارتفاع الكبير في أجور العمليات، وأسعار الأدوية وأجور الأطباء وكذلك التحاليل، والصور الإشعاعية وغيرها، وذلك حسب تعرفة وزارة الصحة، ورفع مبلغ الإعانات الممنوحة لـ (عمليات جراحية ـ ولادة ـ زواج ـ وفاة ـ أمراض مستعصية...)، والعمل على زيادة الإنتاج الوطني، وإعادة توزيع الدخل الوطني على جميع المؤسسات المنتجة، وأكدوا على الحفاظ على القطاع العام وعدم خصخصته ودعمه لفتح فرص عمل جديدة كونه العمود الفقري لاقتصادنا الوطني.

كما طالب المؤتمر بمحاسبة الفاسدين الذين يكونون ثروات على حساب القطاع العام، والحد من إشراك القطاع الخاص في عملية توليد الطاقة، وتخفيض سعر مادة المازوت لما لها من تأثير إيجابي على كافة شرائح المجتمع والإنتاج الوطني بشقيه الصناعي والزراعي.

نقابة عمال السياحة بدمشق:

القانون لم ينصفنا والمال والاستثمار وحده لا يصنع عملاً

البحث حوله في وزار العمل، منوهاً ببذل كل الجهود لعدم نسف مزايا قانون التأمينات الحالي، وتعديله بقانون جديد لا يعلم سوى الله عن مآثره ومساوئه، مؤكداً أن «المكتوب يدل عن العنوان طالما كان الهدف من التعديل هو تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي، وحذار أن تقع منظمتنا النقابية مجدداً في فخ تعديل أي قانون لأن أي تعديل والغاء وإصدار قانون جديد يحتاج لأعوام كثيرة لإعادة تعديله.»

من جانبها طالبت اللجان النقابية برفع قيمة الدواء إلى أربعة آلاف ليرة سورية، ورفع قيمة العمليات الجراحية إلى تسعة آلاف ليرة سورية، وأشارت بعض المداخلات إلى أن قانون العمل الجديد رقم ١٧/ اعتبر نافذاً منذ صدوره، لكن أصحاب العمل في القطاع الخاص يطبقون المواد التي تناسب مصالحهم فقط بما في ذلك التسريح التعسفي.

ونوه النقابيون للصعوبات التي يواجهونها من خلال عدم تجاوب بعض الجهات الحكومية وطالبوا بإنهاء الوضع العالق بمؤسسة التأمينات الاجتماعية، ولاسيما المادتين (٥٨ ـ ٥٩) المتعلقةتين بنعويض نهاية الخدمة وإصابة العمل، لأن احتساب تعويضها كان خلافاً للقانون، وبناءً على توجيه من موظف الجهاز المركزي للرقابة المالية، وهذا مخالف لقانون التأمينات الذي ينظم عمل المؤسسة.

من التسريح مما حمل النقابة أعباء كبيرة.

وأضاف المؤذن «لقد كنا في الماضي نشكو من عقود العمل محدودة المدة، ومن التسريح التعسفي لبعض عمالنا الدائمين في ظل الرسوم التشريعي الذي كان يحميهم من التسريح، فما بالنا اليوم والقانون الجديد يشرع التسريح على مصراعيه، ويترك العامل تحت رحمة رب العمل حتى ولو كان هذا العامل قد أفنى عمره وحياته في العمل، حيث فتح القانون الجديد التسريح على أوسع أبوابه عندما أجاز لأصحاب العمل بالتسريح بدون أي سبب، مقابل تعويضات ألزم بها أرباب العمل لقاء ذلك، ويمكن أن يقضي العامل المسرح باقي سنين عمره في سبيل تحصيل حقوقه بالحاكم العمالية التي لم تعرف حتى تاريخه أصول العمل والتقاضى.»

مؤكداً «إننا نسجل مجدداً تحفظنا على بعض مواد قانون العمل الجديد، ولاسيما ما يتعلق بالمواد (٦٤ ـ ٦٥) الخاصة بجواز تسريح العمال سواء بسبب أو بلا سبب، ونؤكد بأن تشجيع الدولة للاستثمار لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون على حساب الطبقة العاملة التي هي المحرك الأساسي لأي استثمار، فالمال والاستثمار وحده لا يصنع عملاً.»

ولم يكتف المؤذن بذلك بل حذر بضرورة أخذ العبر من هذا القانون عند دراسة تعديل قانون التأمينات الاجتماعية الذي يدار



يعتبر مؤتمر نقابة عمال السياحة من أقوى المؤتمرات التي تطرح فيها مشاكل العمال في القطاع الخاص نظراً لاتصالها المباشر بهم وللقاعدة العمالية الكبيرة التي تعمل في مجال السياحة، بالإضافة إلى بعض القوانين المجحفة التي نالت من حقوقهم، وكما هي العادة ينتهز رئيس المكتب جمال المؤذن أية فرصة للحديث عن أوضاع عماله التي لا تسر احد، حين قال عام يختلف كلياً عن الأعوام السابقة، تطلبت مضاعفة الجهود في عملنا النقابي، وذلك بسبب صدور قانون العمل الجديد رقم ١٧/، الذي ألغى قانون العمل القديم، وألغى الرسوم التشريعي رقم ٤٩/، حامى العمال

صلاحيته، علماً أن الصندوق الأسود أصبح بحكم الملقى نظراً لمراقبة الطرقات بالكاميرات المحمولة والثابتة الحديثة.

وأكد العمال على تعديل أوضاع العمال المعينين بعقود سنوية، وخاصة العمال الذين تجاوز مدة خدمتهم في الشركة اثني عشر عاماً، ولم يتم تثبيتهم حتى الآن، مما يؤثر على رفغ سوية العمل، ويمنحهم عدم الشعور بالأمان، والعمل على رفع سقف الطبابة في الشركة إلى نسب تتماشى مع وضع العمال المادي وذلك لحاجتهم الماسة.

وطالب العمال ببقاء المستوصف مفتوحاً في كل الأوقات على مدار الساعة، ويتخفيض أجور بطاقة الطائرة للعاملين في وزارة النقل والجهات التابعة لها، وتثبيت العمال المؤقتين، وإعادة النظر في شؤون العمال المتعاقدين مع مكتب النقابة والمتواجدين في مديرية النقل كعمال لصالح مكتب النقابة.



باعتبار أن المؤتمرات النقابية ليست مجرد جلسات عادية كما يراها عمال النقل، بل هي مراجعة شاملة ودقيقة لكل الأعمال التي قامت بها النقابة من أجل الحفاظ على مكاسب العمال وتطويرها وتعميقها لتشمل

أكبر شريحة من الطبقة العاملة، فقد أكد رئيس نقابة النقل البري زكريا ياغي في كلمته أمام المؤتمر أن «المكتب الجديد ومنذ أن تسلم مهامه قبل نحو عامين بدأ بمرحلة جديدة تمثلت في أن نكون شركاء مع عمالنا في المجال الاجتماعي، أي توفير الغطاء الاجتماعي لهم، وتحمل جزء كبير من معاناتهم، ومساعدتهم ضمن الإمكانيات المتوفرة في تأمين احتياجاتهم الصحية والاجتماعية..»

وأوضح ياغي بأن «إنزال باصات القطاع الخاص على بعض خطوط المدينة ساهم في خلق مشكلة اجتماعية كبيرة، لأن عدداً كبيراً من السائقين والعائلات المالكة لسرافيس الخدمة تعيش من عملها في هذا المجال، فالقرار جعل عدد كبير من السائقين عاطلين عن العمل، سيما وأن كل سيارة تعيل أكثر من أسرتين، وأن كل باص نقل خاص

كبير حل بدلاً عن أربعة ميكروباصات، أي أن كل سائق حل محل ثمانية أسر، وهي معادلة مختلة تماماً، بالإضافة إلى أن المستفيد الأوحد من كل هذه العملية هو المستثمر، وهو الأوحد مقابل مئات الأسر التي فقدت عملها.»

وطالب ياغي بأن تكون العقود واضحة، وأن توضع شروط و شروط لعمل هذه الشركات، لأن الميزات التي أعطيت لهذه الشركات تمت على حساب المواطن الذي وحده يدفع الثمن، كما أكد ياغي على تثبيت جميع العمال المؤقتين العاملين في مؤسسات وإدارات القطاع العام، وتحسين مستوى معيشة العمال عن طريق زيادة الرواتب والأجور وتخفيض الأسعار والتضخم الناجم عن ضعف القوة الشرائية.

وأكد المداخلون على قضايا مهمة منها المعاناة القاسية التي لم تعد تحتمل جراء تطبيق أحكام قانون السير وتعديلاته، بعد أن استنفد العديد

الصندوق.. «فلسفة» لم تعكسها الحكومة على الأرض!

محمد هاني الحمصي

سؤال بسيط لكن الإجابة عليه من المستحيلات: إلى متى سيبقى المواطن السوري هو من يتحمل الأخطاء والعثرات التي تقع بها الحكومة فتأخذ المجتمع إلى المتاهات بدل البناء والإصلاح؟ ويشتد هذا السؤال إلحاحاً بعد أن جاءت الحكومة بفلسفة جديدة شغلت بها الناس، فلسفة صندوق المعونة الاجتماعية الذي لا يستهدف سوى الفئات السورية التي لا يتوفر بين أيديها الاحتياجات الأساسية من مأكلاً ومشرب وملبس، صندوق لن يعيل كل السوريين ولا نصفهم ولا حتى ربعهم، فالحكومة ببساطة قامت بإنشاء هذا الصندوق كخطوة أولى في طريق التخلي عن مسؤوليتها في عملية دعم المواطن السوري.

واضحاً وضوح الشمس، فتاجر يمتلك الأراضي والعقارات والمحلات التجارية مستفيد، بينما امرأة وزوجها مسجون أو بعيد عنها وليس لها مصدر رزق لا تستفيد! من المعوقات الأساسية التي تقف في وجه التحديد الحقيقي للمستفيد من صندوق المعونة الاجتماعية، أن معظم السوريين بحاجة إلى معونة، ولكن عملية الاختيار جرت عن طريق لجان بعضها وهمي وغير حقيقي لم يرق بواجبه كما يجب، والتقدير غير منطقية وغير منصفة. فهناك الكثير من الأرامل واليتامى لم يحصلوا على الدعم في الوقت الذي حصل عليه الأغنياء. إذا وبجملة مختصرة: المسح لم يكن دقيقاً ولا عادلاً ولم يراع أوضاع الناس، وهذا أمر واضح وملحوس على أرض الواقع.

أما في أماكن التوزيع فكانت المنغصات كثيرة فوضى غريبة المظاهر معاناة وازدحام موجودة أمام مراكز البريد ناجمة عن سوء عملية التوزيع وعن عدم تهيئة المناخ المناسب لتوزيع المعونة من حيث عدد المراكز والموظفين وكوات التوزيع من جهة والأماكن ضيقة والناس يتدافعون ويتزاحمون بهدف الوصول فباعقدهم أن من يصل أولاً سيحصل على الدعم أولاً، ناهيك عن أن الكثيرين ممن هم في الفئة الدنيا للاستحقاق دفعوا أكثر من ٥٠٠/ ل.س (قيمة ما يستحقونه شهرياً) كأجرة انتقال بين مركز وآخر لمعرفة مكان ورود أسمائهم.

■ ■

صندوق ضعيف النظر!



◀ ماهر عدنان فرج

«أم خضرة» كالكثير من الفقراء في البلاد، استبشرت خيراً عندما علمت بإنشاء صندوق المعونة الاجتماعي الذي تشرف عليه وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، إلا أنها فوجئت بعد ستة أشهر من تقديمها لطلب المعونة الاجتماعي بأن اسمها ليس موجوداً في لوائح المقبولين، وعند مراجعة بنيتها لإحدى الموظفات علمت بأن أمها لم تتوفر فيها شروط المستحقين من وجهة نظر المعنيين على صندوق المعونة، وأوضحت له «قاسيون» أنها قدمت طلب اعتراض فطلب منها مراجعة المركز بعد ستة أشهر.

هذا ما جرى مع «أم خضرة»، علماً بأنها تبلغ من العمر السبعين عاماً، وهي أم لبنتين الأولى مطلقة والثانية أرملة لا يوجد معيل لهن، إضافة إلى أن «أم خضرة» فاقدة لنعمتي النطق والسمع، وتعاني، وفقاً لوصف ابنتها، عدداً من الأمراض التي تصاحب التقدم بالعمر، وها هي اليوم مع بناتها لا يمتلكن سوى المنزل الذي ورثته البنت الأرملة من زوجها المتوفى، والتي أجبرها فقرها على الزواج به أصلاً مع أنه يكبرها بثلاثين عاماً.

وتؤكد ابنتها في سياق شرحها للتفاصيل: «لولا أن ورثت لبقيت مع أمي وأختي في الشارع».

حال هذه الابنة لم تكن أفضل من حال أمها حين تقدمت لصندوق المعونة الاجتماعية، حيث رفض طلبها هي الأخرى بحجة عدم امتلاكها لدفتر عائلة، وذلك رغم إحضارها لعدة بيانات عائلية تفي بالغرض نفسه، ولذلك تتساءل: «على ماذا اعتمد المسح الاجتماعي في تقدير من يحق لهم الاستفادة من المعونة؟ لم نرى قبل أن يتم رفض طلب أمي أي موظف زار منزلنا للوقوف على ما إذا كنا نستحق المعونة أم لا! مع العلم أن هناك عائلات كثيرة ليست بحاجة تم قبولها في صندوق المعونة، بل وتم اعتبارهم مستحقين من الفئة الأولى رغم امتلاكهم لأربعة محال تجارية، كإحدى العائلات التي تسكن بالقرب منا، وعائلة أخرى يوجد لديها معيل ويمتلك محلاً تجارياً وسيارة اعتبرت أيضاً مستحقة من الفئة الأولى، أفلا تستحق عائلة تعيش في ظروف مثل ظروفنا المعونة؟ أم أن هذا الصندوق خصص لمن لديه واسطة فقط؟».

لم تكن حال (ح ع) أفضل من حال العائلة النسائية، وهو رجل يبلغ من العمر ٧٥ عاماً ويعيش مع زوجته، لم يكن موظفاً من قبل وليس لديه راتب تقاعدي ولا حتى معيل.

يقول (ح ع): «كنت من أول المتقدمين إلى صندوق المعونة وبعد ستة أو سبعة أشهر عند مراجعتي للوائح الأسماء فوجئت بعدم وجود اسمي بين المقبولين، وصادفت حينها أعداداً كبيرة من الناس الذين بدت عليهم ملامح الفقر واضحة، إلا أن ملامح الخيبة كانت أوضح عندما لم يجدوا أسمائهم ضمن المقبولين!».

كما لم يقتصر سوء تقدير القائمين على صندوق المعونة لظروف الفقراء، بل تعداه إلى من تم قبولهم، حيث أن المعنيين يضعون ترتيب الفئات وفق مقاييس ومعايير مجهولة، فالعائلة التي تستحق أن تصنف من الفئة الأولى توضع في الفئة الرابعة، ومن لا تستحق المعونة نهائياً توضع في الفئة الأولى، تماماً كما حدث مع أم لينة معاقّة، تم صنفها المسح في الفئة الرابعة، أي مع من يحصلون على مبلغ (٥٠٠) ل.س تشمل الضمان الصحي والتعليمي، وهذا المبلغ الذي لا يكفي ثمناً للقرطاسية.

هذه السيدة رفضت أخذ المعونة وأعادتها إلى الموظف، فهي لن تغير شيئاً من وضعها المعيشي المتردي بطبيعة الحال.

Maher100@live .com

◀ نمر محمد الذيب

تم إحداث الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية بموجب المرسوم التشريعي ٩/ للعام ٢٠١١ بهدف تقديم معونة دورية وفق أسس ومعايير معتمدة، وتعمل الحكومة حالياً لاتخاذ هذه الإجراءات لتلبية حسب قولها لحاجة المجتمع ورفع قدرة الأسرة الفقيرة على مواجهة المتطلبات المعيشية الكثيرة، والتي باتت تثقل كاهل المواطن على امتداد البلاد..

وأكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ديبالا الحج عارف في تصريح صحفي مؤخراً أن المبالغ التي أقرها مجلس إدارة صندوق المعونة الاجتماعية قسمت على أربع شرائح والمبالغ ستوزع على الشرائح الأولى والثانية والثالثة التي عدد أسرها أكثر من /١٢٧ ألف أسرة لكل شريحة أما الشريحة الأخيرة فعدد أسرها بحدود ٢٣,٢ ألف، بدأ العمل بتوزيع المعونة الاجتماعية للمواطنين الذين أجري لهم مسح اجتماعي في العام ٢٠٠٩ في مراكز البريد المتعددة

المنتشرة في دمشق وبقية المحافظات السورية ولكن كانت المفاجآت كثيرة في تلك المراكز.

فقد تأكد منذ الأيام الأولى أنه لم يكن هناك تنسيق وتنظيم بشكل كاف لعمليات التوزيع حيث تجمع آلاف المواطنين أمام المراكز ليأخذوا مستحقاتهم وهنا بدأت المعاناة الكبيرة بين الازدحامات والمضايقات والفوضى والرجال والنساء والشيوخ الكبار والشباب كل ذلك أمام المراكز، فعندما تنتظر إلى الحشود العظيمة تحسب أنك في معركة جرت الكثير من الماسي.. فالمواطن نفد صبره والموظف نفدت قدرته على الاحتمال ما أشعل مشاحنات غطت ملامح كل مراكز البريد.

وثمة شيء آخر وهو أن بعض المواطنين المسجلين لم ترد أسمائهم في قوائم الاستحقاق فبعض المواطنين صرحوا أنهم عند مراجعتهم المراكز التي سجلوا فيها فوجئوا بعدم وجود أسماء لهم في قوائم المستحقين، وعند تقديم شكوى في أقسام الشكاوى لم يستفيدوا أي شيء ولم تستلم منهم الشكاوى بداعي أنهم لا يستحقون المعونة،

فجاءت نتائج المسح في مراكز البريد معاكسةً لكل المقدمات!.

المطلوب من الحكومة الوقوف عند تلك الأسباب، كما أن لجان المسح قد قامت بمهمتها في معرفة الأسرة المستحقة من الأسر غير المستحقة فكيف يحدث مثلاً أن يصبح بعض المستحقين غير مستحقين وبعض الذين لا يستحقون يصبحون مستحقين؟..

نتنظر الإجابة من الجهات المسؤولة، ونطلب من بعض الأخوة الموظفين الذي يقدمون خدماتهم للمواطنين في مراكز التوزيع أن يتعاملوا مع المواطنين بأخلاق حسنة دون تذمر أو ترفع أو كلام غير مسؤول، كما حصل في بعض المراكز.

كما نطلب من الحكومة الموقرة تلافي الأخطاء والخلل اللذين أصابا عملية التوزيع ونرجو أن تعمل لجان المسح بمصداقية تامة بما يحقق العدالة في تصنيف الفئات المستحقة من الفئات غير المستحقة وتهيئة المناخ المناسب لتوزيع المعونة ونأمل أن يتم التنظيم والتنسيق بشكل أكبر.

■ ■

المواطن بلا امتيازات

من الكعكة «السمسمة» وحسب، لأن المعادلة الجيوحكومية والمتضمنة توفير المياريات من رفع دعم المحروقات وتوزيعها في صندوق يعمل على حساب السوريين أنفسهم، لم تبق لهؤلاء المواطنين كرامة ينافسون عليها في الوقت بدل الضائع الذي فرضته معارك الفريق الاقتصادي.

الرابح طبعاً هو الذي سيحافظ على كرامته، ففي مبلغ الـ ٥٠٠/ ليرة أو ١٠٠٠ ليرة/ اللذين لا يكفي أكبرهما للحد من ظاهرة التسرب المدرسي، ولا يكفي في أغلب الأحيان لوصفة طبيب واحدة.

إن الاكتفاء بفكرة الصندوق الوطني للمعونة وسط هذه الظروف المتغيرة والأسعار الأخذة بالارتفاع، لا يكفي لترقيع حاجة الأسر والعائلات الفقيرة ولا يعمل على تحريك ساكن وسط أسواق تتعزز على مبلغ /٥٠٠/ ليرة شهرياً، والأجدي بالحكومة أن تخفض أسعار المواد الغذائية التي رفعت أسعارها حين رفعت الدعم عن المازوت، وعليها أن تراقب الأسواق بالإضافة للصندوق الذي تمنن الفقراء به.

إن ما يجري من خطوات لفتح الاقتصاد نحو اقتصاد السوق الحر، يجعل من المواطن مواطناً بلا امتيازات، مهزوم الشخصية، وهذا الصندوق لا يشفي العلة بل يزيد في البلوى والقضايا الاقتصادية عقداً مستحيلة الحل في بلدنا

فالحكومة تعطي بيد وتأخذ بالأخرى، والمواطن السوري ليس بحاجة للعطف وإنما بحاجة للوصول لقدرة شرائية عالية تسد احتياجاته اليومية بدلاً من صندوق شحيح

الوصفات والقدرات، ومفكك البنيان لدرجة أن ينطبق عليه المثل الشعبي: «يا طالب الدبس من (توت) النمس كفك الله شر العسل!»

■ ■

ملف العدد

صندوق المعونة.. وقسوة الثمن المدفوع اجتماعياً بسبب سياسات الإفقار الليبرالية

عشتار محمود

تتجمع طوابير طويلة من المحرومين أمام مكاتب البريد في المحافظات السورية، طوابير من «المحظوظين» بظفرهم بالنعمة الحكومية التي بدت وكأنها تتساقط عشوائيا من صناديق شبه فارغة، وطوابير تتدافع بيأس عليها تجد اسماً لها بين الأسماء المستحقة المشمولة بمسح وزارة الشؤون الاجتماعية لأفقر فقراء سورية. وفي النهاية كثر من يعترضون، وكثر من يشككون، وكثر من يشعرون بالخشية كونهم دفعوا سعر وجود أسمائهم في اللائحة، فينتظرون الدفعة بصمت خوفا من سخط المنسيين.

الحديث الجماهيري..

لنعد إلى البداية.. من أين أتت فكرة الصندوق حتى جرى تحويل أرقام وقرارات وأجراءات المرسوم التشريعي التاسع لعام ٢٠١١، إلى واقع بإنشاء صندوق معونة اجتماعي محدود، ثم إلى أموال نقدية قليلة توزع على محرومين كثر؟.

مع بدايات الخطة الخمسية العاشرة، كان التركيز على تخفيف كل أبواب «الهدر» الحكومي يصب في اتجاه واحد، هو تقليص الدعم وتغيير آلياته، بحجة إيصاله إلى مستحقه، مما يحقق هدفاً مزدوجاً حسب المخططين الجدد : الحفاظ على موارد الدولة، والتوزيع العادل لمخصصاتها.. ونتج عن هذا الاتجاه قرارات نفذت بلمح البصر كتحرير أسعار الوقود والأسمدة.. واقتراح بدائل – في الأجل المتوسط والطويل – متراجعة كميأ ونوعياً، ولا تعكس إلا نسبة قليلة من الوفورات المحققة.

حول البدائل الحكومية لآليات رفع الدعم

في خطاب لرئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الشعب عند مناقشة قرار رفع الدعم: تم اقتراح آليات تحقق الهدف المزدوج المذكور: أي حماية موارد الدولة من الهدر، وإعادة توزيعها بشكل عادل.

هذه العملية تمت بالشكل التالي: تخفيف عطايا الدولة سريعاً، وإعادة توزيعها بالتتقيط.

وكانت المقترحات من توزيع القسائم، إلى الشيكات.. تتناقص من حيث الكم والاستهداف، وصولاً إلى صندوق المعونة الاجتماعية، الذي راحت تتباين الجهات الحكومية في تعريفه ومهامه، قبل صدوره وبعده.

فمع التأكيد الدائم على فشل كل سياسة متبعة سابقاً، كان صندوق المعونة هو المشروع المعول عليه، بإيصال الدعم لمستحقه لأنه قائم على دراسات ومسوح اجتماعية دقيقة، مؤتمتة ولا تمسها الأيدي.

إلا أن الاندفاع الحكومي، قد بهت وما سمي بداية مشروع الرفاه الاجتماعي، تقلص إلى صندوق معونة اجتماعي، تصرح الوزارة المسؤولة عنه، بأنه لا يقدم إعالة ولا رواتب، وإنما مجرد إعانة لسد الحاجات الأساسية لشرائح اجتماعية، تعيش في ظروف تعكسها شروط استحقاق المعونة.

للمقارنة:

آلية الدعم	القسائم	الشيكات	الصندوق
عدد الأسر المستفيدة	٤,٧ مليون	٣ مليون	٦٠٠ ألف

شروط الاستحقاق:

أن يكون رب الأسرة من حملة الجنسية السورية، وما في حكمها.

امتلاك بطاقة عائلية صادرة من سجل الأحوال المدنية.

أن تكون الأسرة مقيمة في سورية حالياً، وبشكل مستمر.

ألا يكون رب الأسرة أو زوجته عاملاً بأجر لدى القطاع العام أو الخاص المنظم أو لدى الغير.

ألا يتواجد لدى أي من رب الأسرة أو زوجته سجل تجاري أو صناعي.

ألا يكون لأحد الزوجين معاش تقاعدي، أو ما في حكمه.

ألا يكون مجموع دخل الأسرة بما فيه المعونات من الأولاد والأقارب والجمعيات الأهلية وغيرها، كافياً لتلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة، وتتم هذه العملية تقديرياً.

إذا من هم المستهدفون؟

يعكس الشرط الأول، خروج كل المواطنين السوريين «الأجانب» من إطار المعونة الاجتماعية، وهم ممن لا يملكون حق التملك أو العمل في قطاعات الدولة. أما شرط البطاقة العائلية فيلغي حقوق الشباب العاطلين عن العمل في المعونة، ويخرج وفق

الشرط الخامس نحو ٩,٤ مليون، ومن ثم المتقاعدين نحو ٢٧٢٧١٩، ومن ثم أصحاب الحرف والمحال التجارية، ومن ثم المعتمدين على الإعانات والإمدادات.
للتبقى رغم كل ذلك الاستثناء، شريحة واسعة تبلغ ٦٠٠ ألف أسرة حسب تقديرات الوزارة للمستفيدين المستقبليين، أي بمتوسط ٤,٣ مليون مواطن يعيشون في الشروط المذكورة سابقاً. وهو رقم يغير التقديرات الرسمية للفقر في سورية، ويدل على أن نسبة ١٧٪ من السكان تعيش دون دخل أو ملكية أو إعانة تسد الحاجات الأساسية، وهو ما يسمى خط الفقر المدفع.

توزيع الشرائح:

الدفعات	الشريحة الأولى	الشريحة الثانية	الشريحة الثالثة	الشريحة الرابعة
شهريا	٣٥٠٠	٢٥٠٠	١٠٠٠	٥٠٠
٤ أشهر	١٤٠٠٠	١٠٠٠٠	٤٠٠٠	٢٠٠٠
سنويا	٤٢٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٢٠٠٠	٦٠٠٠

لتقييم هذه المبالغ علينا أن نعلم ما الذي يعول عليها :

حسب تصريح مسؤولية الاتصال والترويج لمشروعات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل المنفذة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

– «صندوق المعونة لا يقدم راتباً ولا إعالة، وإنما إعانة للمستفيدين منه، وهذه الإعانة لسد الاحتياجات الأساسية، وتقترن بالتزامات تنموية، من شأنها رفع مؤشرات التنمية البشرية، لذا فعلى المستفيد من صندوق المعونة أن يلتزم بالتزامات التنمية نحو أسرته كي لا ينتقل الفقر إلى الجيل الثاني، كضمان التزام أولاده بالتعليم الأساسي الإلزامي في المدارس وحصولهم على كافة اللقاحات التي تضمن لهم حياة صحية جيدة لا ترباط الحالة الصحية بالفقر».

– تشترط الوزارة على مستحق الدفعة الأولى، ليبقى مستحقا للدفعة الثانية والثالثة، إحضار وثائق تثبت التزامه بتعليم أبنائه ممن هم في عمر التعليم الإلزامي (١٥ سنة) كوثيقة الدوام الرسمي، وبطاقة اللقاحات الأساسية الإلزامية للأطفال، وتشترط ألا يكون في أسرته أميون.. إيماناً منها أن الفقر هو سبب ومؤشر رئيسي للتسرب من المدارس وعمالة الأطفال، وغياب الشروط الصحية الأساسية والتخلف، وهو ما يعكس تعويلها على الدفعات المعطاة بإحداث تغييرات نوعية في بنية وتركيب حياة هذه الأسر ورفع مستوى معيشتها، لتسد حاجاتها الأساسية، وتحقق شروط تنموية كتعليم أطفالها، ودخول كبارها صفوف محو الأمية، وانعكاس ذلك على وعيها والتزامها بالشروط الصحية.

لنقيم إذا هذه المبالغ السخية:

اختصاراً وتعميماً، ونظراً لعدم وضوح آلية للتمييز بين الشرائح، ولاعتبار تحقيق الأسر للشروط السابقة يلغي التمايز بينها، ولا يترك مجالاً للسيئ والأسوأ.
سنعتمد على متوسط الدفعات السنوية: ٢٢٥٠٠ ل.س.

ومتوسط الدفعة (أربعة شهور): ٧٥٠٠ ل.س، ومتوسط الشهري للمعونة: ١٨٧٥ ل.س.

– أيضاً، ونظراً لغياب الأرقام الرسمية الدقيقة عن متوسط استهلاك الأسرة الشهري سنعتبر أن الحاجات الأساسية المطلوب من المعونة تقديمها هي الحاجات الغذائية فقط.

– الوجبة الغذائية المتوازنة للفرد يوميا المحددة وفق المؤتمرات الغذائية ب ٢٤٠٠ حريرة\اليوم بتكلفة ٩٧ل س وبإلغاء تقديري لهامش الرفاهية الغذائية نصل إلى تكلفة الوجبة الاقتصادية: ٥٠ ل.س للفرد.

متوسط الإعالة في سورية: ٤ أشخاص. والجدول التالي يوضح إنفاق الأسرة على الغذاء:

	الوجبة الغذائية المتوازنة	الوجبة الاقتصادية	متوسط الإعانة	الفرق
يوميأ	٣٨٨	٢٠٠	٦٢	١٣٨
شهريا	١١٦٤٠	٦٠٠٠	١٨٧٥	٤١٢٥
أربعة أشهر	٤٦٥٦٠	٢٤٠٠٠	٧٥٠٠	١٦٥٠٠

إذاً، تحتاج دفعات المعونة إلى إعانتها بمبلغ ١٦٥٠٠، لكي تؤمن «الغذاء الاقتصادي» لأسرة مكونة من خمسة أشخاص خلال ٤ أشهر.

تغييرات آليات الدعم كمياً ونوعياً..

تعكس الآلية التقديرية السابقة مدى هشاشة هذه المعونات من الناحية الكمية، أي عدم قدرتها على سد الحاجات الغذائية بشروط متدنية.
وسنوياً يتراجع هامش الدعم الحكومي، سواء من حيث عدد الأسر المستهدفة، أو من حيث أرقام الإعانات.أما ما تبقى من سلع ومواد قليلة داخلة في إطار الدعم، فيتم تقليصها كميأ أو يتم رفع نسبي لأسعارها عن طريق رسوم جديدة.. إلا أن الأكثر خطراً من التخفيضات الكمية، هو التغيير النوعي في آليات الدعم، فالأرقام التي تخفض من مطرح ما يعاد إنفاقها جزئياً وفق آليات أخرى، تعيد إنتاج الهدر، وتهدر إنتاج الموارد، وهو ما ينعكس في الموازنات الحكومية بارتفاع في توزيع الزيادات والاستخدامات الجارية، أو الاستثنائية، ولكن مع تغييرات هيكلية في توزيع الزيادات والاستخدامات وتغييرات في نوعية الإنفاق.
فما بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، وتفاصيله، وما بين الإنفاق الحكومي الاستثماري، يتبطن وراء الأرقام المتقاربة، والدفعات الكبيرة، والصناديق، تغيير عميق في آلية التنمية يعتمد على الإنفاق «التسولي» (صندوق المعونة الاجتماعي)، وعلى إنفاق إداري كبرامج التأهيل والتدريب، وبرامج مؤسسات دولية للتمكين الاجتماعي وينتج عنه، «قوى عاملة مؤهلة»، وسوق عمل منكمشة، تقيض بالقوى المؤهلة وغير المؤهلة، عوضاً عن تأمين فرص العمل الحقيقية، واعتماد توسيع للقاعدة الاستثمارية الاقتصادية كوسيلة لل قضاء على البطالة.

إن الزيادات السنوية لميزانيات التعليم والصحة تتخفض بشكل متواصل، وكذلك مخصصات تثبيت الأسعار، مقابل زيادة في تسديدات الدين والالتزامات.

من أرقام موازنة ٢٠١١:

الباب	نسبة الزيادة ٢٠١٠-٢٠١١
الرواتب والأجورو التعويضات	٠,٦٧ ٪
الديون والالتزامات وأجة الأداء	١١,٢٩ ٪
مساهمة الدولة بتثبيت الأسعار	٠ ٪
التعليم	١,٢ – ٪
رؤوس الأموال العاملة بالقطاع العام	٠ ٪

لا تخرج هذه السياسات المتبعة عن الشروط الكلاسيكية لاقتصاد السوق، ويختفي كما يعلم الجميع الطابع الاجتماعي، إلا من وسائل محاولات الإقناع والتضليل المتبعة في تفسير السياسات المختلفة.

فمنذ اعتماد الضرائب والرسوم كأساس لإيرادات الدولة، كان الشعار: العدالة الضريبية وزيادة التكلفة للدخول العالية، والمنشآت الخاصة، بطن هذا الشعار تقليص أهمية الفوائض الاقتصادية من جهات القطاع العام والتحضير لبيع، وتخفيض مخصصاته الاستثمارية.

ومنذ اعتماد سياسات ترشيد الإنفاق الحكومي، كان الشعار: الحفاظ على موارد الدولة، وتوزيع الدعم لمستحقه، مبطناً أيضاً السحب السريع للدعم، وتخفيض كبير في الدعم الحكومي، للقطاعات المنتجة، وتخلي واسع وتدرجي عن الضمانات الاجتماعية المقدمة من الحكومة للمواطنين، إما مباشرة أو عن طريق تخفيض جودة خدماتها.

خلاصة..

الصندوق يندرج ضمن آليات إعادة توزيع الدعم إلى مستحقه مباشرة، وذلك بعد تقليص كبير لمبلغ الدعم، وتقليص كبير لعدد المستحقين، ولكنه لا يقدم خدمة تذكر سوى الكشف عن حجم الفقر وتوسعه في المجتمع السوري، وقسوة الثمن المدفوع بسبب سياسات اقتصاد السوق «الاجتماعي»، ويشير إلى ضرورة إعادة الدعم إلى مستحقه ممن يدعون حمايته، وخلق شروط حياة كريمة للجميع.

الثلاثاء الاقتصادي يبحث في «السياسات الضريبية في سورية»..

د. حسين القاضي: الإجراءات الضريبية الحكومية أحدثت أثاراً خطيرةً اقتصادياً واجتماعياً

المناسبة للفساد الإداري.

وتطرق د . القاضي كذلك إلى عدد من القوانين والمراسيم التشريعية ذات العلاقة بالسياسات الضريبية في سورية، مبيناً أن استعراض تطور الحصيلة الضريبية يوصف حالة فشل تعيشها السياسات الضريبية يقتضي الإسراع باتخاذ إجراءات حاسمة لحلها، وداعياً إلى فرض ضريبة عامة على الدخل تحل محل الضرائب النوعية المعمول بها وتشمل جميع الأفراد والأشخاص وتحل محلة ضريبة أرباح المهن الصناعية والتجارية وغير التجارية وما يقتضيه هذا من تمييز بين الفئات والدخول ويلغي ضريبة الدخل المقطوع وجميع الضرائب على الأرباح لمصلحة الضريبة الجديدة، على أن يقتصر التمييز على شركات الأموال المساهمة التي تخضع إلى معاملة تفضيلية على أساس الضريبة النسبية، وحد أدنى معفى يتناول جميع المكلفين مهما كان مصدر دخولهم التي تجمع مع بعضها وفق بيان ضريبي واحد.

وكذلك شدد د . القاضي على ضرورة إعادة بناء الثقة بين المكلفين والدوائر الضريبية، وعرض موازنة الدولة بصورة أكثر شفافية تبين للمكلف الوجوه التي صرفت أمواله وأموال غيره من دافعي الضرائب على أساسها.

الضريبية إلى التراجع النسبي المستمر في إيرادات الضرائب عموماً وتراجع الثقة بين الدوائر المالية ودافعي الضرائب، وقد انعكس ذلك على سلوك الدوائر الضريبية التي كانت ترفض الاعتراف بالخسائر حتى ولو كانت عادلة، وتميل إلى عدم تصديق المكلف حتى وإن قدم كل المستندات والسجلات المطلوبة، وذلك بخلاف نص القانون الذي يقبل بتدوير الخسائر لمدة خمس سنوات.

وأوضح د . القاضي أن جملة التراكمات والإشكاليات التي عرفتها السياسات الضريبية في سورية أدت إلى تعبئة الرأي العام والحكومة باتجاه الإصلاح الضريبي، وهو ما دفع وزارة المالية إلى إصدار القانون ٢٤ عام ٢٠٠٤، وهو القانون الذي أعدته حكومة محمد مصطفى ميرو وقدمته إلى مجلس الشعب لمناقشته، ولكن الخبراء أوضحوا أن هذا القانون لا يلبي الطموحات ولا يتفق مع المعطيات المعاصرة ما أدى إلى التريث في إصداره لتأتي حكومة محمد ناجي عطري وتصدره في أيامها الأولى دون إعادة دراسته أو الاستفادة من آراء الخبراء.

ووفقاً للباحث فقد اعتمد القانون ٢٤ على نظام الضرائب النوعية تماماً كما كان المرسوم ٨٥ الذي أصدره حسني الزعيم عام ١٩٤٩ ما أدى إلى المحافظة على التعجيل والفوضى التي تعم الدوائر الضريبية التي تمثل التربة

الربح الحقيقي وهو ما يوفر جهداً كبيراً على مراقبي الدخل الذين يكتفون بالتدقيق بعينات من المكلفين، وقد أعطى هذا القانون لوزير المالية صلاحية إحالة أي محاسب قانوني إلى القضاء إذا تبين أنه لم يؤد واجبه المقرر بحسب نصوص القانون.
ولكن القانون الذي قدم دعماً كبيراً لمهنة المحاسبين القانونيين حسب قول الباحث لم ينتج مردوداً اقتصادياً ملموساً حتى الآن، إذ لم يمارس المحاسبون القانونيون تدقيقاً ميدانياً يمكنهم من الوصول إلى الأرباح الفعلية التي تبحث عنها الدوائر المالية بل اكتفوا بالتدقيق المكتبي في معظم الحالات، وهكذا استمر المكلفون بإعداد حسابات وهمية ولم تحقق الدوائر الضريبية الفائدة التي كانت مرجوة من القانون ١٠.

ورأى د . القاضي أنه من الطبيعي أن يؤدي التراجع النسبي لضريبة الأرباح وهي الضريبة المباشرة الأكثر عدالة، إلى دفع الدوائر المالية نحو زيادة الأعباء من الضرائب النوعية الأخرى كضريبة الرواتب والأجور أو الضرائب غير المباشرة أو الرسوم الجمركية التي يتحملها المواطنون وتؤدي إلى ارتفاع الأسعار وارتفاع تكاليف الإنتاج وضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وفي الوقت نفسه أدى تضخم الفساد الذي يبيد من الجمارك وينتهي بالدوائر

مجانين عامودا..

تعد مدينة عامودا الواقعة شمال الحسكة ب٧٥/ كيلو متر والواقعة غرب القامشلي ب٣٠/ كيلو متر، من أقدم المدن المعمورة في الجزيرة، وقد كانت مدينة عندما كانت القامشلي قرية كبيرة والحسكة قرية صغيرة.. طبعاً قبل أن تسمى محافظة. وحتى القامشلي أصبحت منطقة، أما عامودا فما زالت مدينة أي ناحية.

تمتاز عامودا بكثير من الصفات الغريبة والعجيبة من أهمها على سبيل المثال لا الحصر:

١- ارتفاع نسبة المتعلمين وخاصة أصحاب الشهادات العليا ـ ليسانس، دبلوم، ماجستير، دكتوراه ـ عدا حاملي الثانوية العامة.

٢- معظم الأحزاب الموجودة في الجزيرة انطلقت من عامودا وكلنا نذكر اسم عامودا كان موسكو الصغرى.

٣- كثرة الشعراء والأدباء.

٤- كثرة العاطلين عن العمل وهذا يؤدي إلى الهجرة، ولا نبالغ أبداً بالقول إن في كل دول العالم بل في كل مدن العالم نجد بعض من سكان عامودا. عدا انتشارهم في مدن سورية، فهم يعملون بكل الأعمال بحسب ما يتوفر لهم. وسوف نتحدث عن هذا الموضوع لاحقاً وبالتفصيل.

٥- كثرة المجانين فيها لأسباب معروفة للجميع، ونحن نعلم أن ما بين المجنون والعبقري شعرة، ومعظم هؤلاء المجانين كانوا يمتازون بذكاء خارق وسرعة بدهاء، وكانت لهم مواقف تمتاز بالرجولة والمروءة، ومعظمهم ينتمون إلى عائلات معروفة بعراقتها وأصالتها ووطنيتها، وسوف أحدثت عن بعض الهفوات والطرائف التي حدثت بينهم وبين الناس في عامودا.

أهالي عامودا كجزء من أهالي الجزيرة يخرجون في ٢١/ آذار للاحتفال بعيد نيروز في الأماكن التي تكثر فيها الأشجار. وتحت ظلال هذه الأشجار يبدأ الشباب بالغناء والرقص وشي اللحم وإحضار الطعام، وكان هناك مجموعة من الشباب يتناولون الطعام وأمامهم الكؤوس المملوءة بالخمر. فمر سمو (إسماعيل) وهو أحد مجانين عامودا فدعوه إلى مشاركتهم، فأسرع إلى الجلوس وبدأ يأكل بنهم وشراهة، فصبوا له كأساً من العرق وقدموها له وقالوا له: هيا اشرب يا إسماعيل.. ولكنه رفض شرب العرق، فآلحوا عليه وشددوا عليه في الطلب، ولكن دون جدوى، وعندما شعر سمو بأن الشباب زعلوا منه قال لهم: يا شباب أنتم تشربون العرق كي تصبحوا مثلي، وأنا إذا شربت فيمن سأتشبه؟.

يقال إنه في بداية عهد الاستقلال كان في مدخل عامودا دورية قولجي (رجال المكافحة) التي كانت تبحث عن التبغ المهرب من الأراضي التركية إلى عامودا، وأفضل أنواع التبغ المهرب هو تبغ خرس ـ الخرس قرية تركية قريبة من عامودا نظرياً تشتهر بالتبغ الممتازـ عندما وصل سمو إلى مدخل المدينة قادماً من قراها رأيته الدورية فأرادت الاستفادة من هذا المجنون لأنه يدخل كل بيوت عامودا ويعرف جيداً من يدخل التبغ الفجج (المهرب)، فسأله مسؤول الدورية: يا أخانا إسماعيل، ألا تدري أين يوجد التبغ المهرب؟ فقال سمو بدون تردد: كيف لا أدري. فقال له المسؤول هيا أسرع، قل لنا مكانه وسوف نعطيك مكافأة. فقال سمو ماذا ستعطونني؟ قال المسؤول: سنعطيك خمس ليرات. وافق سمو على ذلك بشرط أن يعطوه خمس ليرات سلفاً. فآعطوه المبلغ ووضعوه في جيبه فقال لهم: انظروا إلى ما وراء الحدود الفاصلة تجدوا جبال طوروس، وفي هضبة من هضابها قرية خرس، أسرعوا إليها وسوف تجدون أفخر أنواع التبغ المهرب، وهو التبغ الخرسى.

أبو حسيب كان مدمناً على شرب الخمر، فطوره وغداؤه وعشاؤه عرق، و(المازة) عنده ماء وفلافل أحياناً. وفي أحد الأيام خرج من الخمارة ليصل إلى ساحة البلدية (عادة يجتمع فيها كثير من الناس) ويبدو أنه كان قد تناول مع العرق صندويشة فلافل بحمص. والغازات ملأت بطنه انتفاخاً، ولم يستطع الوقوف على قدميه بسبب الشرب الكثير فجلس القرقصاء وكان بجانبه رجل أمن، فبدا أبو حسيب يعني بصوت عال (يار دلي سمرة قتلتيني) وأخرج الهواء بصوت قوي جداً، فأنزعج رجل الأمن وقال له: خسئت!! انقلع من هون يا فرد عليه أبو حسيب أعرف أنتم رجال الأمن تسدون الأفواه ولكن ما سمعت أنكم تسدون الأدبار أيضاً!!.

حمد الله إبراهيم

أثارت «قاسيون» في أكثر من مناسبة قضية المواطنين السوريين الأكراد في الجزيرة الذين حرموا من الجنسية في إحصاء ١٩٦٢ بالتآمر بين حكومة الانفصال البرجوازية والاقطاعيين.. ودعت إلى إعادة الجنسية إلى جميع المحرومين منها..

وها نحن اليوم نطرح قضية مواطنين آخرين، وضعهم لا يقل سوءاً رغم اختلاف قوميتهم.. ونقصد هنا بعض «العرب» السوريين أباً عن جد الذين ما يزالون إلى الآن محرومين من حق الجنسية دون أي سبب يذكر!! قد يتفاجأ البعض أن قسماً من العائلات العربية الموجودة في ناحية الكسرة الواقعة شمال غرب مدينة دير الزور، وتبعد عنها

ادفع بالتي هي أحسن..

إلى متى سيبقى تأجيل خدمة العلم من الهموم الكبيرة التي تثقل كاهل الطالب الجامعي وبشكل خاص الطالب الفلسطيني؟ فكما جرت العادة، في بداية كل سنة يبدأ التسجيل في الجامعات، وبعد أن يتم الطالب إجراءات التسجيل تأتي المصيبة الكبرى وهي تأجيل خدمة العلم.

فلماذا هي مصيبة؟ لأن الطالب يكون قد أخذ ما يلزم من راتب أهله لكي يتم رسوم التسجيل، بالإضافة إلى الكتب واللوازم الدراسية، وهذه العملية برمتها سوف تكلفه نحو (٣٠٠٠) ليرة سورية.. وهنا يكون الأهل ملزمين بالدفع رغم ضيق ذات يدهم، أما عندما يطلب الابن من أهله رسوم تأجيل خدمة العلم فسيرفضون طلبه لعلمهم، أو لنقل لتوهمهم بأنه لا توجد تكلفة لهذا الإجراء.. فهم لا يعرفون أن هناك شخصاً (ابن حلال) يدعى (أبو فلان) في شعبية تجنيد فلسطين الواقعة في منطقة (عين كرش) قد اخترع تكلفة لهذا الإجراء.. وبالتالي سيضطر الطالب لدفع هذه الرسوم من مصروفه.

في الماضي لم يكن ذلك يسبب مشكلة، لأن (أبو فلان) هذا، قبل عصر الليبرالية الجديدة واستثناء الفساد كان يقول للطالب بعد إتمام التأجيل: (يلي بيطلع من خاطرك)، دون أن يسبب له أي إزعاج، أما الآن وقد ازدادت كمية الصمغ الموجودة على الكرسي التي يجلس عليها (أبو فلان)، ومع تهوي الأخلاق العامة في المؤسسات والدوائر، فقد ارتفعت هذه التكلفة وأصبحت (٢٠٠) ليرة سورية فما فوق، وهذا ما يعادل ربع إلى نصف مصروف الطالب في ذلك الأسبوع المشؤوم الذي سوف يؤجل فيه خدمة العلم. طبعاً بالإضافة إلى الإهانة المستمرة.. لأنه عندما يدخل الطالب إلى مكتب (أبو فلان) سوف يستقبله بعبارة: (انقلع برا.. هلق مو فاضي...)، طبعاً إلا إذا كان الطالب ذكياً و(حريوفاً) وأخرج المبلغ المطلوب، عندها سوف يختلف الاستقبال فعندما يرى (أبو فلان) أوراق النقود تخرج من جيب فريسته سيقوم شخصياً باستقباله بأحر عبارات الترحيب من قبل (يا الله ما أروعك.. والله إنك بتفهم وشكلك مجتهد وذكي مو مثل هدول البجم...).. أما إذا أراد طالب التأجيل أن يخرج من قاعدة الدكاء المطلوبة فسيدفع الثمن مماطلة وتسويفاً.. وقد تستغرق عملية التأجيل أكثر من أسبوع (يعني على روح

نحو ٤٠ كم والتابعة للمحافظة، وتحديداً في قرية الكبر، ما يزالون حتى اليوم يحاولون الحصول على الجنسية السورية ولكن دون جدوى، لكنهم لم ييأسوا، ولجؤوا إلى صحيفة قاسيون بعد أن ضاقت بعضهم السبل لعرض مطلبهم الحق..

بداية، لعله من المفيد التذكير أن هؤلاء سبق أن تقدم قسم منهم بطلبات لتسجيلهم في السجلات المدنية كمواطنين لأنهم مكتومون، والحقيقة أن البعض حصل عليها بقدرة قادر.. ولكن البعض الآخر رفض طلبه.. بل منع معظمهم حتى من تقديم طلبات أخرى لأنهم اشتكوا!! علماً أن بعضاً منهم أشقاؤه وآباؤه وأجداده مسجلون وحتى أسمائهم موجودة ومعروفون ليس في القرية فقط وإنما في كل الناحية، ورغم ذلك هناك من

يصر دون تبرير أو تعليل على حرمانهم من الجنسية!. وإذا كانت شهادة اثنين كافية حتى لحرمان إنسان من الحياة في القضاء.. ألا تكفي الوثائق السابقة وشهادة أبناء قرية الكبر وناحية الكسرة بإثبات جنسية هؤلاء ومنحهم حق الحياة كمواطنين؟.

وإذا كانت القوانين والدستور تتيح لمن أمضى خمس سنوات في سورية أن يتقدم بطلب للحصول على الجنسية.. فكيف يحرم منها مواطنون أكراد وعرب مضى عليهم عشرات السنوات يطالبون بها وهي حق كفه لهم الدستور؟.

وإذا كان حرمان مواطن من الجنسية دون ذنب، جريمة ومأساة.. فإن منعه من تقديم طلب مرة أخرى مهزلة ما بعدها مهزلة..

سوريون بلا جنسية أو هوية أو سجل مدني!!

لذا نتوجه إلى السيد وزير الداخلية.. وإلى الحكومة ككل.. وإلى كل القيادات الوطنية الشريفة بإعطاء الحقوق لأصحابها أكراداً وعرباً ومحاسبة المعرقلين والمقصرين والفاستدين.. ومن يطالب بالجنسية السورية ليس فقط هي حق له وإنما مؤكد أنه يعتز ويفتخر بها والأ لما طالب بها.. ناهيك أنها حق دستوري، والحقوق لا تعطى منةً...

ولعل التذكير بقول مكتشف مدينة ماري ربما يفيد المسؤولين ويجعلهم يسرعون في اتخاذ القرار. فقد قال وهو الغريب:

«لكل إنسان في هذا العالم وطنان، وطنه الذي نشأ فيه.. وسورية!!».. فكيف بأبنائها الذين ينتمون إليها قولاً وفعلاً ووجداناً ووجوداً تاريخياً؟

■ **زهير مشعان**

ادفع بالتي هي أحسن..



سورية من كل طالب في كل مرة أصبح (أبو سامر) من الأثرياء..

يعني بالمختصر.. حبيبنا (أبو فلان) خف علينا..هلكتنا ..

■ **جهاد**

«رائحة» فساد في مشفى الشيخان العمالي بحلب!

المشفى لمدة شهر كامل. وتساءل أصحاب الشكوى: هل هذه الأمور توفير؟ وما يحز في النفس أن المشفى الجديد، والذي يقع خلف المشفى الحالي اقررت لجنة السلامة العامة في حلب بأنه غير مؤهل للاستخدام بسبب المخالفات العمرانية فيه، لكن وبعد أيام علمنا بأن المبنى قد تم إعطاؤه للقطاع الخاص بشكل استثمار، وحالياً تم افتتاح المشفى، والسؤال هو: أين قرار لجنة السلامة العامة؟ وأين عائدات هذا الاستثمار المزعم؟ وفي ختام العريضة نقل العاملون آخر حديث جرى بينهم وبين المسؤول بنهاية الاجتماع، «قال المشفى مسؤوليته الشخصية، و يقع على عاتقه كل شيء، وسيفعل كل ما بوسعه! قلنا له: لم نصل إلى أي نتيجة؟ فقال: افعلوا ما تريدون، ولن يكون إلا ما أقول».. وأخيراً طالب المتقدمون بالشكوى بفتح التحقيقات اللازمة لكشف كل هذه التجاوزات المثبتة في سجلات المشفى، ويذكر أن الشكوى التي أوصلها العمال إلى «قاسيون» تحمل توقيع ٥٢ منهم. ■■

حقوقهم أو تعويضهم حسب الأنظمة القانونية، ويدون سابق إنذار، علماً أن القانون يسمح الجمع بين أكثر من عمل على أن يتم تسديد حق الخزينة من مجموع الراتبين، وعند مواجهته قلنا له: «أنت أولى أن تُصرف كونك متعاقداً مع أكثر من جهة».

ثانياً ـ التجاوزات الاقتصادية:

بعد اعتبار المدير عدم صرف المنحة، وصرف العاملين وعدم دفع استحقاقهم، وعدم صرف المكافآت التي أصدرها رئيس الاتحاد العام لكافة العاملين توفيراً، فقد قام بما يلي: شراء سيارة سياحية خاصة من ميزانية المشفى، ووضعها تحت تصرف رئيس اتحاد عمال حلب.

علماً لديه سيارة من الاتحاد. صرف مكافآت شخصية لنفسه ولرئيس الاتحاد في حلب، ولبعض المفتشين بداع ويدون داع وبمبالغ يحلم العامل بأجزاء يسيرة منها . تعيين عاملين لا يستفيد المشفى من اختصاصاتهم، وبعضهم غير معرف به إلا بالاسم فقط وعلى الورق، ويأخذون حقوق العمال كافة، وأحدهم توفي مؤخراً وكشف أمره بأنه موظف في المشفى. صرف قسائم البنزين لسيارة متوقفة أمام باب

بتاريخ ٢٠١٠/١١/١٤ القاضي بمنح العاملين ٥٠% من الراتب المقطوع ولمرة واحدة، ولم تُصرف حتى تاريخه، بحجة من مدير المشفى في البداية بأنه لا توجد ميزانية لذلك، ثم نُقل عنه قوله وعلى لسان رئيس الاتحاد العام للعمال شعبان عزوز، وأمام كثير من العاملين (لن تُصرف هذه المنحة أبداً) ثم أتبع بأنه قد لا يصرف حتى المرسوم الخاص بالمحروقات الذي صدر حديثاً.

٢. اقتطاع مبالغ مالية من رواتب العاملين حسب الأنظمة منها (صندوق التكافل الاجتماعي، صندوق المساعدة الاجتماعية...) ولدة تزيد على ثلاثين شهراً، ولم يتم تحويل هذه المبالغ من المدير إلى صناديقها، ما أدى إلى حرمان العاملين من الاستفادة من حقوقهم لدى تلك الجهات تطبيقاً للقوانين والأنظمة المرعية.

٣. عدم العدالة في تطبيق الكثير من الحقوق القانونية المقررة للعاملين، ومخالفة النظم الداخلية مثل منح الإجازات بأنواعها والمكافآت وغيرها، وإنما تُمنح لأشخاص دون غيرهم، حسب الدعم.

٤. صرّف تعسفياً ما يقارب الخمسين عاملاً بحجة تعاقدهم مع جهات أخرى، وعدم تصفية

الاغتراب والتموضع.. تفريق ضروري (٤/٣)

◀ أسامة دليقان

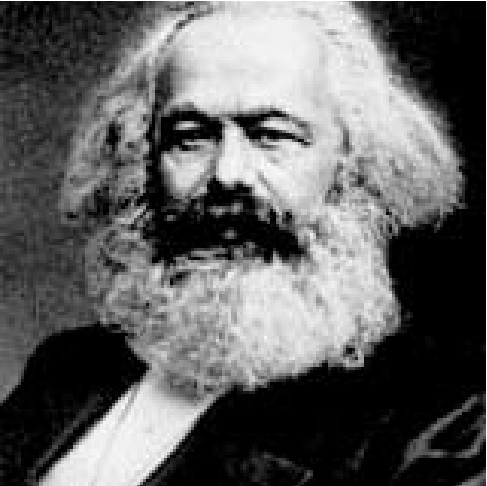
إنّ الفهم الدقيق لتفريق ماركس بين الاغتراب (كتموضع مستكَب) والتموضع الإنساني، يمكننا من توجيه نقد علمي للأخطاء النظرية والعملية في هذا المجال، والتي وجدت في تاريخ الحركات الثورية والشيوعية، وازدادت وتعمّقت مع بدء تراجعها منذ ستينيات القرن العشرين.

بين صنمية المال وصنمية الفقر:

العمال وجميع الكادحين هم أصحاب المصلحة الأولى في نفي الواقع اللاإنساني الحالي، في تحويل تجاوز الاغتراب من إمكانية إلى واقع عبر برنامج ثوري للانعقاد الإنساني، إلاّ أنّه لا يمكن تحقيق هذا الهدف عبر التفرّج على الفقر وهو يتّسع ويتعمق. فانخفاض المستوى المعيشي للجماهير نتيجة انعدام العدالة في توزيع الثروة لا يعدّ بعد ذاته مقياساً لدرجة حرارة الحالة الثورية الصحيحة في المجتمع، لأنّ هذا المصدر الموضوعي للحرارة إنّ لم يجد الوعي الذاتي الذي يوجّهه ويقوده نحو انضاج المجتمع إلى حالة أفضل تحقق مصالح الجماهير الكادحة فإنّه يهدد المجتمع بالاحتراق والفناء .

ليس من الثورية العلميّة في شيء التنظير للتشّيف والإنكار العدمي للذات، وتحويل الهدف من الدفاع عن الفقر إلى دعوة إلى الفقر وتمجيده نظرياً، والقيام بممارسات ترسّخه عملياً . فهذه إمّا أنّها دعوة طوباوية تمثل ردة الفعل السلبية الساذجة غير العلمية لبعض الحركات الخارجة من ثانيا الطبقات المستغلّة أو المتضررة، والتي نجد في التاريخ أمثلة كثيرة عنها، مثل الكلبيين عند الإغريق، والبوديين الهنود، وحركات الزهد والتشّيف، وصولاً إلى الاشتراكيين الطوباويين، أو أنّها حتّى تتلاقى مع الاقتصاد السياسي البرجوازي الذي وصفه ماركس بأنّه «علم أعاجيب الصناعة وفي الوقت نفسه علم التشّيف، وأموثولته الحقيقية هي البخيل المتشّيف ولكن الجشع، والعبد المتشّيف ولكن المنتج... إنكار الذات، إنكار الحياة وجميع الحاجات الإنسانية، مذهبه الأساسي»١. ولا شك أنّ كادحي العالم اليوم، بما فيهم كادحو الشعب السوري، سيفهمون هذا أكثر من أي وقت مضى، لأنّهم يشعرون بمرارة المفارقة الكامنة في الدعوات السخّيفة والوقحة إلى «التوفير» وفرض خطط التشّيف في الفتات الذي تركّ لهم من إنتاجهم المستكَب المتهوب.

وإذا كان إنكار الذات العدمي شكلاً انسحابياً سلبياً من صنمية الفقر عبر إضافة حرمان ذاتي طوعي إلى جانب الحرمان الموضوعي الاضطرابي، فإنّ التدمير العدمي للموضوع أو



للذات يؤدي نتيجة مشابهة ويعتبر شكلاً آخر لصنمية الفقر. وبالطبع ليس المقصود هنا القتال والاستشهاد دفاعاً عن الوطن والقضايا الإنسانية العادلة، أو التضحيات النضالية بأشكالها المختلفة كالإضراب عن العمل والطعام، والمقاطعة، الخ... فجميعها بطولات مشرّفة، وخطوات ضرورية على درب الانعتاق الإنساني. بل المقصود ما نجده مثلاً عند الفوضويين واليسار الطفولي، كالإجرام أو الانتحار المجاني أو تدمير ما له فوائد إنسانية من وسائل إنتاج أو منتجات. هذه الأفكار والممارسات وجدت مرتعاً لها ضمن الحركات الثورية عبر العالم، وخاصة في مرحلة التراجع العام للحركة الثورية العالمية، مما انعكس بشكله الخاص في أوساط الحركات السياسية المحلية، ومن ضمنها الحركة الشيوعية في بلادنا، فانتشرت باسم الماركسية والشيوعية أفكار وممارسات بعيدة عنها كلّ البعد، من قبيل التصور الذي مفاده أنّ المرء كي يكون شيوعياً حقيقياً مدافعاً عن الفقراء والكادحين، يجب أن يبقى فقيراً، أو إنّ كان ميسوراً أنّ يصبح معدّماً. وكأنّ الخيارين الوحيدين أمامه إمّا الفقر، وإما توزيع حسنات خيرية على الفقراء، هي من إنتاجهم أصلاً. لشراء صمتهم أو صوتهم أو راحة ضمير منافقة بأحسن الأحوال. وبدل الدفاع عن الفقراء والنضال من أجل رفع مستواهم وتحريّهم، يتمّ تمجيد الفقر وتقديسه. وكان الرد على الانتهازية والأنانية، التي تنقل صاحبها من فقر مغترب إلى غنى مغترب، واللّتين تصبّان في صنمية المال، لا يكون إلا باستبدالها بصنمية الفقر!

كم مخالف للدستور!



محمد عصام زغلول

يتقلد المسؤول منصبه بعد أن يُدرس تاريخه النضالي وأخلاقه الثورية ومنجزاته الوطنية.. والمسؤول عادة ما يكون مشبعا بالشعارات والهتافات والأفكار التي كان يتغنّى بها أيام فقره، ويتشبع بها أيام جوعه..ثم يلحم بالمنصب أياما وسنين حتى يقضي على فقره وجوعه ونهمه، ويطبق جزءا من شعاراته في رفع – مثل ما كان يعاني – عن بقية أفراد وسطه وفريقته وبيئته..

وبعد المن والكرم عليه من بعض رفاقه النضاليين، فقد تنطبق عليه بعض شروط المسؤولين العاملين والمنصورين الناصرين، فيقلد أحد المناصب الرفيعة، ويستوي على أحد العروش المديدة، ويمتطي بعضا من الخيول الوثيرة الوتيدة..

ولكن قبل ذلك كله، وقبل الاستواء.. يطلب إليه أن يحلف اليمين الدستورية التي نص الدستور عليها في المادة ٧: يكون القسم الدستوري على الشكل التالي: «أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهوري الديمقراطي الشعبي ، وأن أحترم الدستور والقوانين، وأن أرفع مصالح الشعب وسلامة الوطن، وأن أعمل وأناضل لتحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية».

أما أنا وبعمري القصير لا أظن أنني رأيت من المسؤولين من قد أبر بقسمه إن أقسم.. ولكني أسألكم يا شيوخ الدستور، كم رأيتم من مسؤول وصاحب منصب ورب قضية... هتف وناضل من قبل، ثم أوفى بما عاهد عليه من بعد؟ كم رأيتم من مقسم في البلاد قد أبر بما نص الدستور – وقسمه – على



وما هما إلا طرفان في ثنائية وهمية لأنهما وجهان لاغتراب واحد، أولهما يرسّخ التموضع الاغترابي القائم، والثاني يحاول عبثاً التخلّص من كلّ تموضع على العموم احتجاجاً على شكل تاريخي خاص ولاإنساني من التموضع. إنّ الحسم في هذه المسألة يكتسب أهميّة خاصّة فيما يتعلّق بالنضال الفكري. ففي ظلّ الظروف الموضوعية للتقسيم الطبقي للمجتمع وانعدام العدالة في توزيع الثروة، تُحرّم أغلبية الكادحين من الحصول على كمّيّة ونوعية عالية من المنتج العلمي، والثقافي، والفكري، لأنّه كأيّ منتج يكون مغرباً عنهم على هيئة بضاعة لا يملكون المال ولا الوقت الضروريين من أجل شرائها واستهلاكها، بحيث يستطيعون بأنفسهم اكتساب الوعي الاشتراكي العلمي. إذ أنّ «الإنسان المثقل بالهموم والعوز لا يملك إحساساً حتى بأجمل المسرحيات»٢. ويؤكد لينين في مؤلّفه «ما العمل؟» على أنّه «لا يمكن للعمال أن يحصلوا على هذا الوعي إلا من خارج نطاقهم. ولنا في تاريخ جميع البلدان شاهد على أن الطبقة العاملة لا تستطيع أن تكتسب بقواها الخاصة فقط غير الوعي التريديونيوني، أي الاقتناع بضرورة الانضمام في نقابات والنضال ضد أصحاب الأعمال ومطالبية الحكومة بإصدار هذه أو تلك من القوانين الضرورية للعمال، الخ... أما التعليم الاشتراكية، فقد انبثقت عن النظريات الفلسفية والتاريخية والاقتصادية التي وضعها المتعلمون من ممثلي الطبقات المالكة، وضنها المثقفون»٣. لذلك فإنّ خوض نضال فعّال على المستوى

افتتاحية قاسيون /العدد (٤٩٠)/..

توضيح ضروري!

لا بد لها أن تعبر عن نفسها في مجرى الثورة اللاحق لكي تحل المهمات المنصبة أمامها تباعاً . ولا يغيب عن بالنا أن ثورة أكتوبر قد حصّرت لها ثورة شباط ١٩١٧، وأن الأخيرة قد حصّرت لها ثورة ١٩٠٥ التي هزمت. لذلك لا يجوز برأينا إطلاق الأحكام النهائية حول مصيرها، ولكن عنوانها الرئيسي قد تم حسمه، وهو من أكبر وأهم الثورات الشعبية في التاريخ الحديث على الأقل.

ثانياً: حول الليبرالية الجديدة: أفردت الافتتاحية لليبرالية الجديدة نصف مساحتها تقريباً.. وللتوضيح نقول: تحدثنا عن الليبرالية الجديدة في سورية حصراً وتحديداً. قصدنا أن نقول إن الفرق كمي وليس نوعي بالمقارنة مع الحالة المصرية في موضوع السياسات الاقتصادية الاجتماعية وما أنتجت من إفقار وبطالة وفساد... بينما هو نوعياً وليس كمياً في موضوع القضية الوطنية العامة. كان القصد من وراء هذه المقارنة القول، والآن نقولها بشكل واضح، إن تغيير السياسات الاقتصادية –الاجتماعية في مصر كان غير ممكن دون تغيير النظام بسبب الإيغال في العمق بهذه السياسات... بينما تغيير هذه السياسات مازال حتى اللحظة ممكناً في سورية من ضمن النظام نفسه، وهي فرصة تاريخية، إذا فوّت فإنها على الأرجح لن تتكرر، لذلك أكدنا أن آجال الإصلاح غير مفتوحة زمنياً... وهي إذا فوّت ستفتح المجال ضمن المتغيرات السريعة الجارية في المنطقة إلى الفوضى الخلاقة في سورية، وهو ما نخشاه ونحذر منه منذ زمن طويل، مؤكدين أن السياسات الاقتصادية الليبرالية كانت فخاً بعيد المدى هدفه إحداث خلخلة شديدة في المجتمع توصله بحال توفرت الظروف الداخلية والخارجية الإضافية الملائمة إلى حالة من الطنين، أي الانهيار. أي بكلام آخر، فإن سورية المستهدفة بالمخططات الأمريكية الصهيونية ليست بحاجة إلى ذلك المستوى من الاحتقان الاجتماعي الذي تكون في مصر على مدى أربعين عاماً من السياسات الليبرالية الاقتصادية– الاجتماعية لكي يصار إلى تفجيرها من الداخل، أنها بمنسوب أقل قابلة للتفجيرات إذا ساعد على ذلك العامل الخارجي الذي يتسارع ضغطه اليوم... إن موقفنا من السياسات الاقتصادية– الاجتماعية والفريق الاقتصادي في البلاد لم يكن موقفاً أيديولوجياً فقط كم يظن البعض، بل كان موقفاً وطنياً بعيد النظر هدفه حماية كرامة الوطن والمواطن.

هيئة تحرير قاسيون

وردت إلى قاسيون بعض الاستفسارات حول

افتتاحية العدد /٤٩٠/ تاريخ ١٩ شباط ٢٠١١، والتي حملت عنوان «نحو إصلاح شامل وجذري»... ونظراً لكثرة الالتباسات التي تضمنتها هذه الاستفسارات نبين الآتي:

قبل كل شيء نود أن نوضح أنّه إذا كانت افتتاحيات قاسيون موقعة من كاتبها (وهو تقليد جرى إحياءه مجدداً) فإنها لا تعبر عن رأي كاتبها فقط، بل هي تمثل الرأي الرسمي للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، الذي تصيغه هيئة التحرير بعد النقاش المعمق لأية قضية تستوجب الطرح، بدءاً من تحديد فكرة المقال وبنيته التي تكلف أحد أعضائها بصياغته لتعود لإقراره بشكله المكتوب بشكل جماعي... أي بكلام آخر إذا كانت الافتتاحية هي نتاج جهد شخصي لأحد الرفاق من حيث الصياغة والكتابة، إلا أنها حتماً نتاج جهد جماعي من حيث تحديد فكرة المقال وبنيته وشكله النهائي.

أولاً: مقارنة الثورة المصرية بالثورة الروسية والإيرانية:

لقد جاء في الافتتاحية قيد النقاش حول الثورة المصرية ما يلي حرفياً: (... تاريخياً هي بلا مبالغة من التحركات الثورية القليلة التي أيقظت مجموع الجماهير وحركتها في اتجاه واحد، وهي في طاقتها المختزنة التي تفجرت شعبياً ستذكر دائماً إلى جنب ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى والثورة الإيرانية).

لقد أرادت هذه الفكرة أن تؤكد على شيء واحد فقط لا غير وهو اتساع القاعدة الجماهيرية للثورة المصرية حتى تكاد أن تشمل كل المصريين أو على الأقل أغليبيتهم الساحقة، وهو أمر قليل الحدوث في التاريخ. حدث مرتين في القرن العشرين، وذكرتهما الافتتاحية... وهذه المرة كانت الأولى في القرن الواحد والعشرين...

وهي بدقة العبارات التي اختارتها للتوصيف في هذا الاتجاه، أرادت أن تخرج من المقارنات حول طبيعة مهمات كل ثورة ودورها في تحديد مسار التاريخ العالمي... أما حول طبيعة الثورة الإيرانية فلسنا متفقين مع الرأي القائل إنها طاقميّة فإذا كان شكلها دينياً، فهذا لا يعني بتاتا أن جوهرها ليس شعبياً معادياً للامبريالية وخاصة الأمريكية والصهيونية ولتلك الشرائع الاجتماعية الداخلية المرتبطة بها اقتصادياً وسياسياً... أي أن جوهرها اجتماعي بامتياز... وهنا لا بد من التذكير بما نصحنا أنجلز به حينما أكد أنها خلال التاريخ فإن الشكل الديني أو الطائفي للصراعات كان يخفي دائماً جوهرأ اجتماعياً. أما حول مآل الثورة المصرية فإنّه مرتبط بالصراع اللاحق.. لذلك لا بد من المراهنة حول الطبيعة الشعبية العميقة لها، التي

مطبات

فلسفة داخل السياق

أبو أحمد جاري الثمانيني الذي لا يملك تأميناً صحياً، أو راتباً تقاعدياً يعتقد أنني أكثر من يستطيع الإجابة على أسئلته، وفي الوقت نفسه أتورط في شرح طويل غير مجد حين أمرر مصطلحاً لا يفهمه.

ومع ذلك يريد العجز إجابات يقينية عن أحوالنا، عن مستقبل صار وراء ظهره، لكنه يريد أن يعرف ماذا يجري من حوله من قبيل تشبث الإنسان بالبقاء وخوفه من الموت الذي لا أسئلة فيه عن اليوميات.

أعرف يقيناً أن العجز يتدبر أمره، وهو يعرف أيضاً أن تدبير حاجياته اليومية لم يعد فقط وحده مسؤولاً عنها، فابناء الأخوة والجوار وأبناء الحلال أيضاً يساهمون في استمراره خارج التسول، واليد الممدودة، وهو يدرك أن ما يفصل بيننا وبين الآخرين مسافة الخير التي يؤمن بها.

رغم كل البدهيات التي يؤمن بها العجز لكنه يسأل عن الغلاء، والأسعار التي فاقت تصوره، ويربطها بزمانه، زمان نصف الفرنك والعصمية والبيع والشراء بالتبادل، ورغيف الخبر وصاع القمح مقابل البيض والدبس، ومشاويره حافياً من قرية إلى قرية، ومباغثة المدينة، والفارق الطبقي، وأن الفقير غني بما ينتج، وسكان المدينة أحوج إلى الفلاح من حاجته إليهم.

الحديث الذي حفظته عن ظهر قلب، بمفرداته، وخصوصية لهجة الرجل، وإشراقة التجاعيد تحت عينيه، وسيجارته العربية ذات الرائحة الزكية واللسعة الممتعة، وأما الفاصل عنده بين الأمس واليوم، أمسه البسيط ويومنا المعقد هي ذكريات زواجه حين كان سعر غرام الذهب ليرات قليلة، وأنه (يضحك) اشترى للمرحومة (شكة) ليرات ذهب عيار ٢٤ قيراط بمبلغ زهيد، وبها فيما بعد بنى بيتاً إسمنتيا في قريته التي كانت تعيش في بيوت طينية دافئة.

أبو أحمد لا يفهم في القوانين التي ستمنع الاحتكار، لكنه يسمع عن تجار(لا يخافون الله)، وأموال لا تأكلها النيران، ولا يفهم مدى قدرة هذه القوانين على منع هؤلاء من استغلال الناس، ولكنه ببساطة يقول (لن تتغير الأمور بسرعة).

العجز لا يفهم في الضرائب وقسوتها، وما تأكل من جيوب الناس، ومن روايتهم التافهة، ومن كل نفس يتفتسونه، ولا يعرف الفارق بين الرسوم الجمركية، ورسم الإنفاق الاستهلاكي، لكنه يسمع من أحفاد وأبناء الأقارب عن الرواتب القليلة والضرائب التي تتم جبايتها عن طريق فواتير الماء والكهرباء، والبلديات، وطوابع المعاملات.

أبو أحمد يسأل عن الطوابير ويربطها بخبث (بالطابور الخامس)، ورغم انه لا يحب السياسة لكنه عاش اضطراباتها وتقلباتها، ويتذكر أن صفيحة المازوت بليرتين كانت تصل إلى باب الدار رغم أن البرد كان أكثر وطأة، ويفضل مدفأة الخشب، ويحب رائحته، ولكن الجيران والمقربين لا حديث لهم سوى عن المازوت، ومتى ستفرج الدولة عن دعمه، وعن شائعات تخفيض سعره، وصندوق الفقراء، وجماعة من الأغنياء يمدون أيديهم البيضاء للفقير قريباً، وتوزيع أموال من وجهاء ومتنفذين.

أبو أحمد لا يعرف شيئاً عن الخطوات التي تتضمنها الخطة الخمسية القادمة، ولا النتائج التي خرجت بها السابقة، ولا تهمه تصريحات عبد الله الدردري عن السوق المفتوحة، أو عن تشغيل الخريجين، أو التضخم، والموازنة، والخصخصة، واعتزازه بالقطاع العام بينما يودع شركاته الكبرى على أبواب آفاق الاستثمار والبيع.

لا تهم العجز مشاريع وزارة النقل عن المترو الأخضر، والمونوريل، والشركات الخاصة التي أكلت الشوارع، وأصحاب السرافيس، ولا مشروع وزارة التربية في منهاج متميز وجديد أدخل الأهالي في نفق البحث عن أساتذة يفهمونه، ولا قصص الدواء المزور، أو موت مواطنة من نقص جرعة سرفت من مشفى البيروني.

أبو أحمد .. العجز يريد لغة تجعل من الأقارب والأحفاد والجيران بشراً سعداء.. براتب يحمي كرامتهم، ويترك أيديهم ممدودة للدعاء فقط.

■ **عبد الرزاق دياب**

بعد استنزاف قطاع الكهرباء والطاقة

هل الاستنجاد بالقطاع الخاص كفيل بحل الأزمة ؟

◀ **يوسف البني**

فشلت الحكومات المتتالية، وفي ختامها الحكومة الحالية، بتطوير وتحديث قطاع الكهرباء والطاقة بما يتماشى مع النمو السكاني والصناعي وزيادة الطلب على الكهرباء والطاقة المشغلة. وظهر العجز أكثر خلال الخطة الخمسية العاشرة التي شهدت إهمالاً، وربما تدميراً متعمداً لهذا القطاع الحيوي الهام، حتى أصبحت ظاهرة انقطاع الكهرباء عن سورية عملية مفتعلة وكأنها نتجت عن خطط يقف وراءها مستثمرون من القطاع الخاص، لأحداث محطات توليد خاصة للطاقة، كمقدمة لخصخصة هذا القطاع تدريجياً، واحتكاره في وقت لاحق لمصلحة مستثمرين مقربين من بعض المسؤولين. فهل القطاع الخاص سيقدم حلاً جذرية للعجز في التوليد؟ هل العروض التي سيتقدم بها ستخفض حقاً تكاليف الإنتاج؟ هل سيكون سعر الكيلوواط الساعي منافساً للأسعار الحالية؟ وهل سينعكس ذلك في النهاية إيجاباً على فاتورة الكهرباء للمواطن؟ كل هذه التساؤلات برسم وزارة الكهرباء، فلماذا تبقى أرقام عروض القطاع الخاص سرية؟

في هذا الاتجاه كثيراً ما يؤكد المسؤولون في قطاع الكهرباء أن سورية بحاجة إلى استثمار سريع في هذا القطاع بنحو مليار يورو لمواجهة الأزمة. فقد أعلن وزير الكهرباء أحمد قصي كيالي لصحيفة محلية رسمية«أن سورية تعاني من أزمة حقيقية في الكهرباء لها عدة اسباب، أولها عدم القدرة على توليد كامل حاجتنا من الكهرباء». وتنتج سورية بحسب المصادر الرسمية بين ٥٥٠٠ – ٦٢٠٠ ميغاواط يومياً، ويبلغ مجموع ما ينتج محلياً وما يستورد من طاقة كهربائية حوالي ٨٠٠٠ ميغاواط يومياً، منها حوالي ٢٠٠٠ ميغاواط، أي ما يعادل ٢٥٪ فاقد، ضائع أو مُضيع، من القيمة الإجمالية للطاقة الكهربائية المنتجة محلياً والمستوردة من الدول المجاورة. إن مجموع الإنتاج المحلي والمستورد ينقص عن مجموع الاستهلاك الإجمالي في سورية بما يقارب الـ ١٠٠٠ ميغاواط يومياً، ويرجع هذا العجز إلى عدة أسباب، منها عدم مواكبة الخطط التنموية في قطاع الكهرباء للنمو السكاني والتطور الصناعي وازدياد الطلب على الطاقة، والاستمرار غير المشروع لمناطق سكن عشوائي معروفة، ولا يتم وقف التعديات فيها على الشبكة، ووجود استجراتات كبيرة غير مراقبة لكثير من المنشآت الصناعية الصغيرة والكبيرة والفيلات والمزارع وغيرها، ووجود محطات قديمة تحتاج لعمليات صيانة ضخمة لكي تتمكن من أن تعطي طاقتها المطلوبة بشكل كامل. ويزداد الطلب على الطاقة سنوياً بمعدلات تتراوح بين ٧ – ١٠٪، لذلك ففي الخطة الخمسية الحادية عشرة يجب أن تضع الحكومة خططاً جدية للوصول بإنتاج الكهرباء إلى ١٣٠٠٠ ميغاواط يومياً.

التماس النجدة من القطاع الخاص
تنوي الحكومة التوجه إلى القطاع الخاص لإيجاد حل لأزمة الكهرباء، وهذا أصبح مجرد تحصيل حاصل ومسألة وقت فقط، والمستثمرون الكبار يعرفون هذه النوايا، وقد يكونون هم وراءها، فقد صرح أحد المستثمرين بكل ثقة بأن على سورية أن تتحول (بدافع الضرورة لا الرفاهية) إلى نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص لأنه لم تبق لديهم في خزينة الدولة أموال كافية لتمويل البنية الأساسية»، وأشار هذا المستثمر إلى مشروع بطاقة ٢٤٠ ميغاواط في منطقة الناصرية الواقعة شرق مدينة دمشق، والذي تقدمت شركته بعبء للفوز به بالاتحاد مع شركة وارنسيلا الهندسية الفنلندية، التي ستضمن عقداً بنظام تسليم المفتاح لأعمال التصميم والإنشاء والتشغيل لمحطة التي تبلغ تكلفتها ٢٠٠ مليون يورو. وفي تصريح لوزير الكهرباء نشر على أحد المواقع الإلكترونية أن شركتي (مَرافق) و(نيرنا إنيرجي) اليونانية، قد تأهلتا للمرحلة الأخيرة من تقديم العطاءات، وهذا المشروع هو أول اتفاق تبرمه سورية لخصخصة الكهرباء منذ عقود، لكن المسؤولين يتجنبون الإشارة إليه على هذا النحو الصارخ، لأنه بموجب الاتفاق الذي هو بنظام البناء والامتلاك والتشغيل وتبلغ مدته ٢٠ عاماً، ستقدم الحكومة التسهيلات الكبيرة التي ستوفر أرباحاً خيالية للمستثمرين حيث ستوفر الحكومة لهم الوفود بالمجان لتشغيل المحطة،



وستشتري الكهرباء منهم وتوزعها .

الدعم بين الحقيقة والوهم

صرح مسؤولون في وزارة الكهرباء تصريحاً يثير الكثير من الاستغراب وعلامات الاستهزام، مفاده أن كلفة إنتاج الكيلوواط الساعي الكهربائي في سورية تساوي ٥٢٠ قرشاً سورياً، أي ما يعادل أكثر من ٣٠٠٪ من كلفة إنتاجه في الدول الأخرى، بينما قالت دراسة أوروبية حديثة حول قطاع الطاقة في سورية، ممولة من الاتحاد الأوروبي وبالتعاون مع الحكومة السورية، إن كلفة إنتاج الكيلوواط الساعي هو ١,٦ ل.س، ويكثر المسؤولون في وزارة الكهرباء من هذه التصريحات ويقولون إن كلفة إنتاج الكيلوواط الساعي في سورية تتجاوز اله ليرات سورية، ظناً منهم بأنهم يحسنون من صورة الحكومة أمام الشعب، ويبررون غلاء سعر الكيلوواط الساعي المستهلك من قبل المواطن على فاتورة الكهرباء، ويريدون إيصال فكرة للمواطن مفادها أن الحكومة تتحمل عبء دعم كلفة الإنتاج، وفي هذا الصدد أوضحت دراسة رقمية وثائقية أن تزييف الحقائق في تصريحات هؤلاء المسؤولين أصبح أمراً مكشوفاً، لأن الطاقة الكهربائية أصبحت سلعة متداولة علناً في البورصات والأسواق العالمية، ويمكن الاطلاع على سعر الطاقة الكهربائية بشكل يومي، وقد يتغير هذا السعر في اليوم عدة مرات حسب التغيرات المالية في أسعار المواد الداخلة في عملية إنتاج الطاقة.

وذكرت الدراسة أن سعر الكيلوواط الكهربائي في أسواق المال والبورصة والتصنيع، كان بتاريخ يوم الأربعاء ٢٩ كانون الأول لعام ٢٠١٠ يساوي ١,٦٧ ل.س، وهذا الرقم مرتفع بشكل حاد عن سعر الكيلوواط بتاريخ السابع عشر من الشهر نفسه حيث كان يساوي ١,٥٥ ل.س، وهذا الفارق هو بسبب ارتفاع سعر البترول وتجاوزه الـ ٩١ دولاراً للبرميل، علماً أن هذا السعر هو تعرفة بيع الجملة لشركات إنتاج الكهرباء، والتي هي شركات رابحة، أي أن هذا السعر يتجاوز كلفة الإنتاج مع تحقيق هامش ربح محسوب.

وبحسب التصريحات الحكومية التي تقول إن تكلفة إنتاج الكيلوواط الساعي في سورية يعادل ٥٢٠ ق.س، وإن هذه التكلفة قد تم احتسابها

● **هل القطاع الخاص سيقدم حلاً جذرية للعجز في التوليد؟ هل العروض التي سيتقدم بها ستخفض حقاً تكاليف الإنتاج؟ هل سيكون سعر الكيلوواط الساعي منافساً للأسعار الحالية؟ وهل سينعكس ذلك في النهاية إيجاباً على فاتورة الكهرباء للمواطن؟ كل هذه التساؤلات برسم وزارة الكهرباء، فلماذا تبقى أرقام عروض القطاع الخاص سرية؟**

● **يرجع العجز إلى عدة أسباب، منها عدم مواكبة الخطط التنموية في قطاع الكهرباء للنمو السكاني والتطور الصناعي وازدياد الطلب على الطاقة، والاستمرار غير المشروع لمناطق سكن عشوائي معروفة، ولا يتم وقف التعديات فيها على الشبكة، ووجود استجراتات كبيرة غير مراقبة لكثير من المنشآت الصناعية الصغيرة والكبيرة والفيلات والمزارع وغيرها، ووجود محطات قديمة تحتاج لعمليات صيانة ضخمة لكي تتمكن من أن تعطي طاقتها المطلوبة بشكل كامل**

● **جاء في التصريحات الحكومية إن كلفة دعم الطاقة الكهربائية وصلت إلى ٩٥ مليار ليرة سورية، وإذا عرفنا أن مجموع ما تنتجه سورية سنوياً يعادل ٣٨ مليار كيلوواط ساعي، وبحساب بسيط نجد أن سعر كمية مجموع ما تنتجه سورية بسعر الجملة العالمي يساوي ٦٣ مليار ل.س، فكيف يكون الدعم بمقدار يتجاوز قيمة جميع الإنتاج بالجملة؟!**

● **لكي تحاول الحكومة استعادة الجزء المفقود من سعر التكلفة الذي توهمنا به، أو لكي تسترد الدعم الذي تدعيه، فإنها تُحمل فواتير الكهرباء بمجموعة من الرسوم لم تكن موجودة سابقاً، والتي يتراوح مجموعها بين ٢٥٪ من قيم الفواتير العالية ليصل إلى ١٣٥٪ من قيم الفواتير المنخفضة، فلماذا يجب على المواطن أن يدفع رسوماً لا علاقة لها بالكهرباء؟ وكـم سيتحمل من ثقل هذه الرسوم والضرائب التي لا يعرف كيف سيتدبرها، وهو الذي يعمل ليل نهار ليتدبر بالكاد لقمة عيشه؟!**

تحقيق العدد

نسبة عن مجموع هذه الرسوم، أي أن هناك رسماً يُقبض على رسم آخر، فمن اخترع هذه الآلية؟ وبناء على أي مستند قانوني أو حسابي اعتمد في ذلك؟ ويضاف إلى الفاتورة أيضاً رسم النظافة بين ٧٠ إلى ١٠٠ ل.س لكل فاتورة، ورسم الإدارة المحلية. ومجمل هذه الرسوم غير عادلة وفيها إجحاف وسرقة للمواطن ومبالغ فيها ومشكوك في قانونيتها، وتُحمل المواطنين مصاعب زيادة على قيمة الفواتير المشكوك بصديقيتها أصلاً. وقد صرحت شركة الكهرباء لصحيفة الوطن«أن الشركة لا علاقة لها بوضع هذه الرسوم، إنما هي جهة وصائية تقوم بجباية هذه الرسوم من خلال تمريرها ضمن فواتير الكهرباء لمصلحة جهات أخرى، وهناك تعاميم وتوجيهات بذلك»، وهنا نتساءل: لماذا يجب على المواطن أن يدفع رسوماً تبلغ أكثر من ربع قيمة ما يستهلكه من كهرباء، ولا علاقة لها بالكهرباء؟ وكـم سيتحمل من ثقل هذه الرسوم والضرائب التي لا يعرف كيف سيتدبرها، وهو الذي يعمل ليل نهار ليتدبر بالكاد لقمة عيشه؟!

الهدر والفاقد الكهربائي

الفاقد الكهربائي والهدر الذي يتعرض له قطاع الكهرباء في سورية كبير جداً قد يصل إلى ٢٥٪ من إجمالي الطاقة المنتجة، وأسبابه أصبحت معروفة، والطرق التي تتبعها الحكومة لاستيفاء ثمنه أصبحت معروفة أيضاً، أما عن طبيعة المفقودات فتتوزع على نوعين: أولها الفاقد الفني الناتج عن طبيعة المادة المعدنية الناقلة للكهرباء، حيث أنها مصممة لحمولات محددة لا يمكن تجاوزها، وفي حال تجاوزها، مع قدم الشبكة، سيحدث فاقد فني يتناسب طردياً مع تحميل الشبكة لحمولات أكبر مما هي مصممة لحمله، والفاقد التجاري الناتج عن عدم وجود تنظيم علمي مؤتمت لفواتير التي تُترك لمزاج قارئ العدادات في غياب الحاسبة والتدقيق.. وفي حال قمنا بعملية حسابية بسيطة سنجد أن قيمة الفاقد الكهربائي السوري تستصل إلى عشرات المليارات من الليرات السورية سنوياً تضع على خزينة الدولة هباء، وتشكل ضغطاً متواصلاً عليها دون وجود حلول علمية وعملية ناجعة حتى اليوم، ويحاول الكثيرون استدراكها من جيب المواطن المشترك النظامي على فاتورته. وللتخفيف من الفاقد والهدر، وللاستفادة من كامل الطاقة المولدة، يجب اتباع ما يلي:

● **تطوير البنية التحتية الكهربائية من أسلاك وكابلات ومحولات وعدادات، والاعتماد على الأتمتة بالكامل، أي التقليل من حجم الاعتماد على العنصر البشري.**

● **التشدد والحزم والجدية في موضوع محاربة السرقات الكهربائية والاستمرار غير المشروع والاعتداء على شبكات التوتر المنخفض، حيث أن هناك نسبة كبيرة من طاقاتها الكهربائية يتم استنزافها في مناطق معروفة، وفي كثير من المزارع والفيلات والمصانع والمنشآت الصغيرة والكبيرة.**

● **ترشيد وتوجيه المواطنين لضرورة تركيب أجهزة طاقة شمسية باعتبارها طاقة نظيفة ومجانية، ما يخفف العبء المادي على المواطنين من جهة، ويخفف من ضغط استرجار الكهرباء ويقلل الحمولات على الشبكة من جهة أخرى.**

كلمة أخيرة

إن الهدر في قطاع الطاقة الكهربائية في سورية يتجاوز بالكمية والقيمة مجمل الاستهلاك المنزلي للطاقة الكهربائية، وإن هذا الهدر يعتبر من أعلى النسب في العالم، ومـردّه إلى عوامل كثيرة، منها إهمال شبكة التوتر المنخفض لنقل الطاقة والوضع المأساوي فيها، والسكوت عن الاستجراتات غير الشرعية، والتعديات على الشبكة الكهربائية.

وقد أكدت الدراسة الأوربية أن نسبة الهدر المثبتة تصل إلى ٣٥٪، وتتجاوز في بعض المحافظات ٤٠٪ وفُدرت قيمة الهدر بأنها تتجاوز الملياري دولار سنوياً، وإن استثمار الفاقد في عام واحد يكفي لإعادة هيكلة وتطوير قطاع الطاقة الكهربائية في سورية والخروج من الأزمة، وأوضحت الدراسة أن هناك استطاعات إنتاجية غير مستثمرة في محطات التوليد تصل إلى ٢٠٪ من إجمالي الطاقة المركبة بكمية الوفود المستعملة نفسها حالياً.

ورأت الدراسة أن كل الإجراءات الحكومية المقترحة لم تؤدّ إلى نتائج ملموسة بخفض الهدر أو تطوير القطاع الكهربائي، وتأتي تصريحات المسؤولين بتقديم إحصائيات غير دقيقة لتؤدي إلى عواقب وأضرار لم تكن بالحسبان، وتؤثر بشكل مباشر على القطاع الاقتصادي، فضلاً عن تأثيرها على فاتورة المواطن وقدرته الشرائية. ■■

دمشق أمام خيارات نظرية عدة لحل مشكلة النقل فيها...

د. نزار عبد الله

إلى متى ستبقى قضية النقل في مدينة دمشق تحت رحمة الحلول المؤقتة وحدها دون الإستراتيجية؟ وهل هي بالفعل عقدة عصبية عن الحل؟ وهل يصعب تنظيم عملية النقل في العاصمة؟ وهل تحتاج دمشق حقاً إلى قطار يعمل على الكهرباء تحت الأرض؟ ولماذا؟ أم أنه يجب التخطيط لشبكة من الخطوط الحديدية العصرية المكهربة والسريعة لتربط جميع المدن معا القديمة والجديدة بسرعات بين ٣٠٠/٥٠٠ كم/ساعة وربما أكثر؟

خيارات عدة

خيارات نظرية عدة أمام حل مشكلة النقل في العاصمة دمشق، من أهمها، اعتماد قطار يعمل على الكهرباء على أن يكون تحت الأرض داخل المدينة وسطحياً في الضواحي، أو أن يكون محمولاً على أعمدة داخل المدينة، وسطحياً في الضواحي، وأن يكون سطحياً كله داخل المدينة، وفي الضواحي، ولكل خيار من هذه الخيارات كلفة، فكلفة الكيلو متر الواحد تحت الأرض ٣٣٩ مليون يورو، وكلفة الكيلو متر الواحد للمحمول ٤٠ مليون يورو، وكل كيلو متر واحد من القطار السطحي يكلف ١ مليون يورو، فكم طول شبكة الخطوط الحديدية المطلوبة داخل مدينة دمشق وضواحيها؟

من الممكن أن تشاد ثلاثة مسارات دائرية (يمكن أن تكون بيضوية أيضاً) بالأقطار التالية: ١٠كم، ١٥كم، مركزها قلب دمشق القديمة ومضلع يمر بالبلدات التالية: – معرة صبيدنايا – قטיפه– ضمير– المطار (الغزلانية) –الكسوة– قطنـا– الديماس– الزبداني– سرغايا بطول نحو ٢٠٠ كم، وأن تكون محيطاتها كالتالي: ٢١،٤ كم، ٦٢،٨ كم، ٢٠٠ كم، تضاف إليها أربعة محاور مستقيمة تكون مماسات للدائرتين الصغرى والوسطى بطول وسطي ٥٠ لكل منها، ويصبح مجموع أطوال الشبكة ٤٩٤،٢ كم، للتبسيط ننتقل من طول ٥٠٠ كم، فهكذا تحل مشاكل النقل داخل مدينة دمشق ومع ضواحيها على المدى البعيد و بين ضواحيها فتتشكل شبكة كثيفة من العلاقات الاجتماعيةوالاقتصادية.

وإذا أردنا الحديث عن الواقع العملي، فإننا نقول، إنه ينبغي أن يصل طول الشبكة داخل مدينة دمشق إلى قرابة ٢٠٠ كم، كما نستطيع أن نسترشد بأطوال خطوط النقل الداخلي الحالية من قطاع عام وقطاع خاص في تقدير طول الشبكة المطلوبة حالياً وفي٢٠٢٥ و٢٠٥٠، كما ينبغي أن يصل طول الشبكة خارج مدينة دمشق مع ضواحيها وبين هذه الضواحي ٣٠٠ كم.

مشروعات مجمدة

وحول المشروعات والدراسات العالمية التي اقترحت لحل مشكلة المرور في العاصمة دمشق، نذكر بأن الاتحاد السوفيتي السابق قدم عرضاً لتنفيذ قطار الأنفاق في مدينة دمشق منذ عام



١٩٨٥ بطول ٤٥ كم، وتعاقت دول وشركات عديدة فرنسية، وإيرانية، وماليزية بتقديم عروض لتنفيذ قطار الأنفاق(المترو)، وثمة شركة فرنسية تدعى «سيسترا» تناقلت وسائل الإعلام عرضها بتنفيذ أول مرحلة من قطار الأنفاق بين السومرية والقابون بطول ١٦،٥ كم، ٥٠٪ منه تحت الأرض، و ٥٠٪ سطحي مرفوع على جسر، ووزعت نشرة إعلامية عن المشروع الفرنسي، بكلفة ١٢٠٠ مليون يورو، وتحديث النشرة أن فوائد المشروع المتراكمة خلال ٣٠ عاما تتوف على ٥ مليار يورو، سيكون ثمن التذكرة ٧٠ ل س وسعرها ١٥ ل س!!، وسيكون الدعم ٥٥ ل س للتذكرة الواحدة!!، على أن تكون السرعة التجارية قرابة ٣٠ كم/ ساعة، والسرعة القصوى ٧٠ كم/ساعة، ويستغرق القطار ١٣ دقيقة بين السومرية والجامعة، على أن ينقل سنويا ٠،٨٤ مليون راكب بمعدل ١١٥٠ راكب في كل سفرة.. عندما نحصي الدعم المقترح نجده يساوي ٠،٨٤ مليون راكب ٥٥x ل س × ٣٦٥ يوما= ١٦٨٦٢ مليون ل س=١٦،٨ مليار ل س سنويا، أما الدعم خلال ٣٠ سنة (عمر المشروع) فيساوي ١٦،٨ × ٣٠ = ٥٠٤ مليار ل س، أي أكثر من ٧ مليار يورو! فمن سيدفعه؟!

وثمة دراسة جدوى اقتصادية أعدها شركة سيسترا الفرنسية لكنها «محجوبة» وغير متاحة للجمهور! ويبدو أن عيوبها كثيرة، لذلك غيب! فوق ذلك فإن بنك الاستثمار الأوروبي مستعد لتقديم قرض بقيمة ٤٠٠ مليون يورو، وربما أكثر لتمويل هذا المشروع الذي درسته الشركة نفسها، وربما تنفذه أيضاً، فأين هي شركات القطاع العام والخاص ا السورية؟ ولماذا لا تتولى تنفيذة؟فتجد عمالاً للفنيين ولقوة العمل المحلية، وتخفف شدة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد! فهذا المشروع غير اقتصادي، فهو يحتاج إلى دعم كبير سنوي لمدة ٣٠ عاما من بدايته حتى ينتهي عمره الاقتصادي، فكيف سنسدد القرض والفوائد المتوقع

أين الرشاد الاقتصادي؟

الرشاد الاقتصادي يقضي أن يكون القطار سطحياً في معظمه باستثناء أجزاء صغيرة منه، وأن يتم توسيع الشوارع في بعض مسارات الدائرة الأولى والثانية، وبعض مسارات المحاور الأربعة تشمل ٠،١ مليون مسكن، واعتماداً على التخطيط الشبكي يتم تنفيذ المراحل المختلفة للمشروع، يدرسه ويشرف عليه وينفذه خبراء وفنيون محليون، ويد عاملة محلية أيضاً، والتخطيط لتشبيد شبكة من الخطوط الحديدية بطول ٥٠٠ كم لتنظيم مدينة دمشق وتحديثها كمايلي:

–بناء مدينة بكل مرافقها تتضمن ٠،١ مليون مسكن مع كل مرافقها على أراضي أملاك الدولة وعلى أراضي غير صالحة للزراعة شرق مطار دمشق الدولي، تتصل بشبكة الخطوط الحديدية بكلفة ١٠٠ مليار ل س

–هدم ٠،١ مليون مسكن، وتوسيع الشوارع بكلفة ٥٠ مليار ل س، وتعويض إضائه محتمل للسكان يساوي الفرق بين الثمن التجاري للمساكن القديمة وكلفة المساكن الجديدة تقدر بـ٢٥ مليار ل س، وتشبيد أنفاق خدمات للكهرباء، والهاتف، والمياه على أطراف الشوارع بطول ٥٠٠ كم، وتوسيع الشوارع بكلفة ٢٠ مليار ل س.

–تشبيد شبكة الخطوط الحديدية بطول ٥٠٠ كم بكلفة ٥٠٠ مليون يورو (٣٥ مليار ل س).

–تشبيد محطات للقطار وجسور وأنفاق للمشاة والمركبات بكلفة ٤٠ مليار ل س.

–شراء قاطرات عصرية تسير بسرعات ٢٠٠ كم/ساعة بكلفة ٣٠ مليار ل س.

–تشبيد رصيف خاص للدرجات الهوائية بطول ٥٠٠ كم، وكذلك رصيف للمشاة بالطول نفسه.

–تشبيد ١٥ عقدة مرورية في التقاطعات بمساحة طابقيه وسطية ٠،١ مليون م٢ وكلفة ٣٠ مليار ل س، تتضمن عدة طوابق تحت الأرض من مسرح، وسينما ، ومستودعات، ومساح مدفأة على الطاقة الشمسية، وملعب رياضية ومرآب للمركبات الخ، وفوق الأرض، محلات تجارية، ومطاعم، ومقاهي، ومصارف، ومستوصفات، ومشافى، ومعاهد ..الخ، وستباع بقيمة ٦٠ مليار ل س، فال مجموع يصل إلى ٢٦٠ مليار ل س.ايرادات بيع منشآت العقد المرورية ٦٠ مليار ل س، والإجمالي المطلوب ٣٠٠ مليار ل س= ٤،٢٨ مليار يورو (تم افتراض أن يورو= ٧ ل س). فعندما ننفذ قطار الأنفاق على طريقة سيسترا الفرنسية، وننفذ شبكة كاملة داخل مدينة دمشق بطول ٢٠٠ كم، فستكلفنا قرابة ١٢٠٠ مليون يورو ÷ ١٦،٥ = ٢٠٠ x = ١٤،٤ مليار يورو، بتعبير آخر سيكلفنا قطار الأنفاق على طريقة سيسترا الفرنسية أكثر من ١٠ مليار يورو، وذلك زيادة على مشروع القطار السطحي الذي يشيد ٢٠٠ كم داخل المدينة مع كل مستلزمات توسيع الشوارع، وأنفاق الخدمات وهمد ٠،١ مليون مسكن، وبناء مدينة عصرية مع كل مرافقها، وبناء ١٥ عقدة مرورية تجزئ تيارات حركة المسافرين إلى ١٥ مركزاً عوضاً عن مركز المدينة الواحد، وتشبيد ٣٠٠ كم آخر بين مدينة دمشق والضواحي وبين الضواحي ذاتها، ليشكل حلاً متكامللاً للنقل ويحدث المدينة.

منافع

المشروع الحالي سالف الذكر، سيدقم عدداً من المنافع من أهمها، تحسن قيمة المساكن على جنبات الطرق التي تم توسيعها بقيمة ٢٥ مليار ل. س، وانخفاض المشاكل المرورية بتوزعها على ١٥ عقدة مرورية (تعادل ١٥ مركزا للمدينة)، وتوزع الطلب على التسوق والخدمات على ١٥ مركزا، وانتفاء الحاجة إلى ٦٠٠٠ صرصور نقلي، وأكثر من نصف سيارات الأجرة، بالإضافة إلى تخفيض كلفة الإصلاح والصيانة والزمن اللازم لإجرائها بسبب أنفاق الخدمات لعدم الحاجة للهدم والردم وإعادة البناء بعد الإصلاح والصيانة، وانخفاض الهدر في زمن التعطل عن العمل والماء والكهرباء...

ولتوفر إمكانية سرعة إصلاحها، وينخفض عدد سكان دمشق وتصبح شوارعها أوسع، وتتسع فيها المساحات غير المبنية، وتتولى الكوادر المحلية الدراسة والتخطيط والتنفيذ والصيانة والإصلاح من مهندسين واقتصاديين وعمال مهرة وعمال عادين، وسيساهم المشروع في خلق فرص عمل مؤقتة ودائمة لعدد لا بأس به من الكوادر، ويحقق قيمة مضافة عالية، ويراكم خبرات يمكن توظيفها في تشبيد شبكات للخطوط الحديدية في مدن أخرى مثل حلب وحماه وحمص والسويداء والرفقة...

■ ■

هل ستُردم المراسيم الفجوة بين دخل وإنفاق السوريين؟!

لم تعد تكفي التعميمات أو القرارات، ولا حتى إجراءات وزارة الاقتصاد والتجارة على قلتها لكبح جماح لهب الأسعار وطمع التجار على حد سواء، لا بل إن التدخل اليوم في الأسواق أتى بمظهر غير مسبوق، أو مألوف على السوريين، لأنه جاء عبر جملة من المراسيم الجمهورية الساعية لتخفيض أسعار السلع الغذائية الحيوية في أسواقنا المحلية، بما تشكله من خط الدفاع الأخير بوجه ارتفاع الأسعار، ومع ذلك لم يلتزم التجار بهذه المراسيم..

المراسيم الثلاثة التي صدرت تضمنت تخفيضات على رسم الإنفاق الاستهلاكي على مادة الزيوت بمختلف أنواعها، والسمن النباتي بنسبة تقارب ٥٢ر٣ بالمئة، والسمون الحيواني بنسبة ٢٠ بالمئة، والسكر بأنواعه المختلفة بنسبة ٢٥ بالمئة، ورسوم طلبات الاستيراد بنسبة ٥٠ بالمئة، كما شملت تعديل التعرفة الجمركية على الحليب المجفف بنسبة ٥٠ بالمئة، والبن المحمص بنسبة تخفيض تتراوح بين ٢٥ – ٥٠ بالمئة، والشاي بنسبة ٣٠ بالمئة لعبوات التي تصل زنتها إلى ٣ كيلو غرام فما دون، والشاي بنسبة ٤٠ بالمئة لعبوات التي تبلغ زنتها أكثر من ٣ كيلو غرام، والأرز بنسبة ٦٧ بالمئة، والموز بنسبة ٥٠ المئة. ولكن ذلك لم ينعكس على المستهلكين حتى الآن، بل شهدت الأسواق ارتفاع أسعار سلع كثيرة على رأسها الخضار والفاكهة بل وحتى المواد التي طالتها المراسيم كالزيوت والسمون!! عموماً، إن التدخل عبر المراسيم يوحى بثلاث قضايا أساسية، أولها تقصير الحكومة وعجزها عن ضبط الأسعار التي راحت تنهار تحت وطأتها القدرة الشرائية للمواطن السوري، وثانيها، اعتراف من أعلى المستويات أن الأسعار مرتفعة جداً، والأهم وهو ثالثها، الاعتراف أن كل ذلك يسبب المزيد من الاحتقان الاجتماعي..

لكن السؤال الأهم هو لماذا لم تنخفض الأسعار حتى الآن؟ ترى ما دلالات ذلك!!؟

■ ■

بين تصريحات الحكومة حول القطاع العام.. والواقع المر



نسبة الرسم الجمركي المفروض حالياً على الإطارات المستوردة أسوة بدول العالم، وهناك مئات المذكرات التي رفعت منذ أكثر من خمس سنوات من إدارة الشراكة ومن النقابة ومن الاتحاد العام لنقابات العمال تطالب بفرض رسوم إغراق على الإطارات المستوردة من كافة دول العالم كونها أغرقت الأسواق السورية لكن دون جدوى، علماً أن الدول الرأسمالية والدول العربية جميعها تقرض رسوم إغراق على الإطارات تصل إلى /٢٠٠٪/ حماية لصناعاتها، وفي سورية تدخل الإطارات دون ضوابط نوعية ودون رسوم، ولم تستطع شركة الإطارات المنافسة أمام الإقبال على المستورد الأخفض سعراً، لذلك امتلأت مستودعات الشركة بالإنتاج وتوقفت عن العمل.

لَمْ تُمنح الشركة هذه الميزة ولكن سوف تمنح للشريك..!

علماً أن الشريك سيحصل على امتيازات أخرى كالقروض من المصارف وإدخال مواد أولية دون رسوم، بينما الشركة طالبت بمنحها قرضاً بـ/١٠٠ مليون ل س لتطوير عملها ولكن جرى رفضه..

واقع شركة الإطارات هو واقع كل شركات القطاع العام الصناعي، مما يثبت أن الحكومة تريد أن تكون دولة بلا اقتصاد، لأن اقتصادنا يتجه لأن يكون«مولات» لوكلاء الاستيراد والسماسرة.

■ ■

نزارعائلة

لعل أهمية التصريحات التي يدلي بها الفريق الاقتصادي الحكومي، والتي تعاكس ما يجري على أرض الواقع جملة وتفصيلاً، أنها تفضح المراوغة الحكومية وسياستها المستمرة بـ«الضحك على اللحي».

في أسبوع واحد يؤكد د. فؤاد عيسى الجوني وزير الصناعة التمسك بالقطاع العام، وأن الوزارة اتخذت قرارات عديدة لمصلحة القطاع العام الصناعي، واعدأ بتقديم المزيد من التسهيلات لعمل الشركات العامة وحل المعوقات التي تواجهها . ثم يأتي عبد الله الدردري النائب الاقتصادي ويؤكد أن القطاع العام الصناعي هو القطاع الرائد، وأن الحكومة ملتزمة ما أمكن لتقديم كافة التسهيلات والخدمات وإزالة كل العوائق التي تعيق نموه أو التي تحد من زيادة قدرته التنافسية...

لنأتى الوقائع الميدانية ونقول إن هذه التصريحات لا تعدو كونها تجميلاً لقصور أداء الحكومة وتلكتها بإنجاز الإصلاح الإداري طوال /١٠/ سنوات لم تتخذ فيها أية إجراءات في هذا السبيل حتى من منطلق ليبرالي! لكنها طرحت موضوع الإصلاح الاقتصادي، ونتاج هذا الإصلاح نحصد اليوم، وما جرى حتى الآن يتفق ومصالح الكومبرادور.

في العام الماضي جرى تكثيف الحديث عن التشاركية بين العام والخاص، والحقيقة أن ما جرى في هذا الموضوع هو وضع أجهزة الدولة من مصارف وشركات بيد السماسرة أمام طمعة مالية لتتراكم الأموال أكثر بين يديها، وتحصد الأكثرية الشعبية المنتجة علقم إجراءات الحكومة في التحول إلى اقتصاد السوق فقرأ إلغاء ودعم وزيادة في الضرائب..

أما عن دعم القطاع العام الصناعي، وبعد أيام من تصريحات الوزير، طلبت وزارة الصناعة من اللجنة الاقتصادية الموافقة على الإعلان عن حاجاتها للتعاقد مع شريك استراتيجي في مجال صناعة الإطارات، بحيث يتضمن الإعلان ميزات ومحفزات تشجع المستثمرين وأصحاب الخبرة في صناعة الإطارات على الأقدام والدخول في شراكة مع الشركة العامة للإطارات بحماه تسهم في معالجة أوضاعها وتطويرها. وأوضحت وزارة الصناعة كما جاء في الصحافة المحلية، أن بعض المحفزات التي

الإمبراطورية الأمريكية في مواجهة الثورات الشعبية في شمال إفريقيا



◀ جول دوفور

ترجمة قاسيون

بدأت ناشرة تلك الدعوات إلى التزام الهدوء التي وجهها إلى المتظاهرين في مصر نصيرا الإمبريالية الرئيس أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، وكذا دعوتهما إلى الرئيس المصري – في حينه- بضرورة إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية «فورية» وحثهما على كبح قوى النظام والجيش. لقد تحدث ساكنا البيت الأبيض «للمطالبة بإصلاحات سياسية (صريحة) وإلى توقف أعمال العنف». وقد صرح الرئيس أوباما قبيل أن يتحدث مع الرئيس المصري هاتفيا يوم 28 كانون الثاني المنصرم قائلا: «أود أن أذكر بوضوح السلطات المصرية بضرورة الامتناع عن استخدام العنف ضد المتظاهرين السلميين»..

من جانبها، كانت السيدة كلينتون قد دعت الرئيس مبارك إلى «بذل كل جهده للجم قوى الأمن... في حين علمنا أن الولايات المتحدة وإسرائيل تتعاونان تعاوناً وثيقاً مع نظام مبارك في قمع انتفاضة الشعب المصري.

الأحرى بالقوى العظمى أن تصمت

البنتاغون بدوره، حذا حذو سابقيه، فقد دعا الجيش إلى إظهار «ضبط النفس» في وقت كان يفرض فيه حظر التجول ويسقط القتلى في الشوارع المصرية.. لا ه من رياء من جانب أولئك الذين يروّجون للجوء إلى الحرب من أجل حل النزاعات التي غالباً ما يولدونها هم أنفسهم!

وسرعان ما انضمّ الإتحاد الأوروبي إلى جوقة التظلم هذه عبر مساندة «الخطة المنظمة» الأمريكية: «لهذا نريد انتقالاً منظماً نحو انتخابات حرة وعادلة» (رويترز، 2011/2/1).

كما أكد الرئيس أوباما أنّ «الشعب المصري له حقوق هي حقوق كونية. وهذا يتضمن الحق في الاجتماع السلمي والحق في حرية التعبير وفي إمكانية اختيار مصيره، وهي من حقوق الإنسان». حين نعلم أنّ الولايات المتحدة قد أبدت بقوة نظام مبارك القمعي وساندته ومولته طيلة العقود الثلاثة المنصرمة، وأنها طالما سلحت هذا البلد من دون حساب، واشترت بذلك إخلاص النظام المصري لها، ضدّ إرادة الشعب، لا يكون بوسعنا إلا أن نشكك تشكيكاً قوياً في قيمة تلك الأقوال.

إنّ التدخّل المباشر في شؤون مصر الداخلية كبير الدلالة بصدد الأهمية الاستراتيجية التي يمثلها هذا البلد بالنسبة إلى الإمبريالية الأمريكية في هذه المنطقة من العالم. بالنسبة إلى البيت الأبيض، ستمثل خسارة التحكم السياسي والاقتصادي بهذا البلد عنصر انشغال كبير لمختلف المصالح التي لديها فيه وفي المنطقة، إضافة إلى تخوف كبير بصدد أمن إسرائيل.

إن ما جرى في مصر سرعان ما راح يمتد إلى عدد كبير من البلدان. وإن تصاعد الأحداث في ليبيا يؤكّد أن موجة تحرر الشعوب ستعظم أكثر فأكثر لتتخذ شكل تسونامي. لقد اقتنع المواطنون الآن بأن السلطات الغضبيّة والمتحكم بها عن بعد والفسادة هشة، وأن قوة الشعوب وحيويتها سوف تسقطها ذات يوم. هكذا نشهد تلك العملية في البلدان العربية، لكن الأمر سيكون مماثلاً في الفترات جميعاً. كما يمكن أن تضرب هذه الموجة بقوة البلدان الغنية المسماة بالديمقراطية.

...وصدقت تنبؤات تشي غيفارا!!

تنبأ إرنستو تشي غيفارا في خطاب شهير ألقاه في الأمم المتحدة بنيويورك في العام 1964، أن ثورة الشعوب أو نضالها الثوري ستتخذ شكل موجة لن تتوقف أبداً:

«في أراضي بلدان العالم الأخرى التي تناضل من أجل حرّيتها، الأمر يعني دائماً الشيء نفسه: صورة ما يمكن الحصول عليه عبر النضال الثوري، الأمل في عالم أفضل، الصورة التي تستحقّ أن يخاطر المرء بحياته معها، أن يضحيّ بنفسه حتّى الموت في ميادين المعارك في جميع قارات العالم، ليس فقط في أمريكا بل في كل بلدان العالم التي سيقوم فيها نضال ثوري... لن تتوقف أبداً هذه الموجة من الضغينة الهائجة والعدالة المطالب بها والحقوق المداسة، التي بدأت ترتفع في أراضي أمريكا اللاتينية. سوف تكبر هذه الموجة كل يوم. لأن هذه الموجة يشكّلها أولئك الذين هم الأكثر عدداً، أولئك الذين يمثلون الأغلبية بجميع مظاهر الكلمة، أولئك الذين يعملهم يراكمون الثروات ويخلقون

دعمت القوى الغربية السلطة التي حكمت مصر طوال أكثر من ثلاثين عاماً، إذ اعتبرتها السلطة التي تستطيع تقديم الاستقرار اللازم للحفاظ على المصالح الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط.

القيم ويتيحون لدولاب التاريخ أن يدور ويخرجون الآن من النوم العميق المرهق الذي أغرقوا فيه».

لأنّ هذه البشرية الكبيرة قد قالت: (كفى)، ومضت تسير. ولن تتوقف مسيرتها الجبّارة طالما لم تزل الاستقلال الحقيقي الذي مات كثيرون من أجله وغالباً ما ماتوا دونما فائدة. على كل حال، من يموتون الآن سيموتون مثل أولئك الذين في كوبا وبلايا جيرون، سيموتون من أجل استقلالهم الحقيقي والنهائي».

من المناسب أن نذكر أيضاً بأقوال تشي التالية التي تفوه بها في العام 1960:

«... على جميع شعوب العالم أن تتحدّ لتتال أكثر الأمور قداسة، أي الحرية والرخاء الاقتصادي والشعور بعدم وجود مشكلات غير قابلة للحل...»

كيف بوسع المسؤولين الرئيسيين عن الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الكارثي الذي يتكبده المصريون أن يتنطحوا لتحديد التصرفات الواجب سلوكها لوضع حد للمظاهرات المعادية للسلطة المركزية في مصر؟كيف يستطيعون أن يجرؤوا على التظاهر بأن لا علاقة لهم بأصل حالة القمع والبؤس السائدة في هذا البلد؟

لقد دعمت القوى الغربية السلطة التي حكمت مصر طوال أكثر من ثلاثين عاماً، إذ اعتبرتها السلطة التي تستطيع تقديم الاستقرار اللازم للحفاظ على المصالح الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط.

علاقة التبعية المصرية- الأمريكية

فيما يلي استعراض لمساعدة الولايات المتحدة لمصر وفق المعطيات التي قدمتها فيدرالية العلماء الأمريكيين:

«بين اتفاقات كامب ديفيد للسلام في العام 1978 والعام 2000 (العام الذي تتوافر أحدث الأرقام عنه)، قدمت الولايات المتحدة مساعدة للقوات المسلحة المصرية بلغ مجملها 38 مليار دولار. هكذا تلقت مصر كل عام مساعدة بلغت ملياري دولار، منها 1.3 مليارا على شكل تمويل خارجي للدفاع ونحو 815 مليون دولار لصندوق لدعم الاقتصادي، ما يضعها، بعد إسرائيل، في المرتبة الثانية للبلدان المتلقية للمساعدة العسكرية والاقتصادية المنتظمة من الولايات المتحدة (الجدول 1). فضلا عن ذلك، ألغى الأمريكيون في العام 1990 دينا متراكما للنفقات العسكرية المصرية بقيمة 7.1 مليار دولار تعويضا عن كلفة مشاركة مصر في عملية عاصفة الصحراء. علاوة على ذلك، تلقت مصر كل عام من البنتاغون مساعدة لشراء معدات عسكرية غير مخطط لها بقيمة مئات ملايين الدولارات» (فيدرالية العلماء الأمريكيين).

الجدول 1. مبيعات الأسلحة للبلدان النامية بين العامين 2001 و2009: المستوردون الرئيسيون

المرتبة	اللتقي	قيمة التوريدات 2002
1	المملكة العربية السعودية	31.500
2	الصين	14.400
3	الهند	14.200
4	مصر	12.200
5	إسرائيل	10.100
6	الإمارات العربية المتحدة	8.600
7	تايبوان	7.500
8	كوريا الجنوبية	7.200
9	باكستان	6.000
10	سنغافورة	3.700

● المصدر: ملاحظات الحكومة الأمريكية

ملاحظات: القيم مدوّرة إلى أقرب 100 مليون دولار. وعند تساوي إجمالي البيانات المدوّرة، أبقينا على الترتيب.

المصدر: http://www.warisbusiness.com/wp-co-crs-arms-sales-custom-/09/tent/uploads/2010-jpg-09-ers-02

وفق المعطيات التي قدّمتها وسيلة الإعلام المواطنة آغورا فوكس، كانت البلدان الخمسة الرئيسية المصدّرة للأسلحة في العالم في العام 2004 بالترتيب هي التالية: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، بريطانيا العظمى، فرنسا وإسرائيل. هذه البلدان مزودة بصناعة تسلح مهمّة وابتكارية بما يكفي لتتمكّن من تصدير معدّاتها. ومنذ العام 2004، أكبر ثلاثة مستوردين لإنتاجها هي الصين والهند ومصر (http://www.agoravox.fr/) actualites/international/article/bilan-des-ventes-d-armes-dans-le-2332. بين العامين 2001 و2008، احتلت مصر وفق هيئة الأبحاث في الكونغرس الأمريكي المرتبة الخامسة بين أكبر عشرة مستوردين للمعدات العسكرية في العالم بعد المملكة العربية السعودية والهند والإمارات العربية المتحدة والصين، بنفقات تبلغ قيمتها 12.3 مليار دولار أو 5 بالمائة من المشتريات في العالم (http://fr.wikipedia.org/wiki/Industrie_de_armement).

ثمن «السلام»..

العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة ومصر والتعاون الواسع بينهما، يقف خلفهما العمل المشترك من أجل الاستقرار» «السلام» في الشرق الأوسط، فوفق وزارة الخارجية الأمريكية: «تقيم الولايات المتحدة ومصر علاقات وثيقة وودية تتأسّس على مصالح مشتركة من أجل الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط، وذلك كله عبر حقن الاقتصاد المصري بالأموال وتعزيز العلاقات التجارية والترويج للأمن الإقليمي. على مدى السنين، عملت مصر والولايات المتحدة معا عملا حثيثا على تطوير مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، فاستضافتا محادثات السلام والمفاوضات في إطار المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA). مناورات عسكرية متعددة القومية، مساعدة أمريكية لمشاريع تحديث الترسانة العسكرية المصرية... ومساهمة مصر في مختلف عمليات حفظ السلام قد عزّزت تعزيزها مستمرا علاقات التعاون العسكري الأمريكي المصري» (وزارة الخارجية الأمريكية).

نلاحظ أيضا أنّ «أحد أعمدة العلاقات الثنائية يستند إلى مساعدة الولايات المتحدة على أمن مصر واقتصادها، وهي مساعدة تزايدت تزايدا كبيرا لحظة توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية في العام 1979. تبلغ المساعدة العسكرية الأمريكية لمصر 1.3 مليار دولار سنويا. فضلا عن ذلك، قدّمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (يوا إس إيد) أكثر من 28 مليار دولار لاقتصاد مصر وتتميتها منذ العام 1975. في السنوات الأولى، كانت المساعدة تمنح لإقامة البنى التحتية والصحة والسلع الغذائية والزراعة» (وزارة الخارجية الأمريكية). عقدت مصر في الرابع والعشرين من العام 2009 صفقة لشراء 24 طائرة قتالية من طراز إف 16 مع شركة لوكهيد مارتن الأمريكية للأسلحة بقيمة 3.3 مليار دولار (24 طائرة قتالية أمريكية من طراز إف 16 لمصر).

«وفق معلومات أكيدة، رفضت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش بيع طائرات إف 16 حديثة جدا لمصر، بسبب وضع حقوق الإنسان والديمقراطية السائد في ذلك البلد، وكذلك للإبقاء على التفوق العسكري الإسرائيلي. تمتلك مصر طائرات إف 16 منذ العام 1982، وقد امتلكت 220 من تلك الطائرات بعد عقود كانت تزوّد أثّاءها بالأسلحة السوفيتية على نحو رئيسي» (24 طائرة قتالية أمريكية من طراز إف 16 لمصر). تزعم وزارة الخارجية الامريكية بأنّ التعاون العسكري الأمريكي مع مصر قد عزّز الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط..

وفق الولايات المتحدة، ساهم التعاون العسكري الأمريكي في تحديث القوات المسلحة المصرية وعزّز الأمن الإقليمي. مع برامج تمويل مشاريع الدفاع، قدّمت الولايات المتحدة فاذفات من طراز

إنّ التحركات التحررية الشعبية في عدّة بلدان عربية ذات دلالة كبيرة في الوقت الذي تتكشف فيه إجراءات قمع الشعوب في سياق الفاقات الناجمة من الأزمة الاقتصادية العالمية والقمع القوي الممارس، يتحكم من القوى الكبرى، من أجل تخفيض النفقات العامة وبالتالي التراجع الكبير في شروط حياة الأغلبية. إنّ الدعوة الحازمة ولكن المتأخرة، التي وجهتها واشنطن للرئيس مبارك لإجراء انتخابات تشريعية كانت بالنسبة إليها وسيلة لمحاولة ضمان ألا تعدّل التغيرات التي يمكن أن تحدث من المسار الذي انتهجته البلاد منذ نحو ثلاثين عاما. وفق هيلاري كلينتون، وفي صدى لموقف إدارة أوباما، «هنالك ضرورة لعملية انتقالية منظمة كي لا يأتي أحد ليملأ فراغا، كي لا يكون هنالك فراغ، بل خطة حسنة الإعداد لمجيء حكومة ديمقراطية تشاركية» (هيتو، ب،، 2011، الصفحة 2). أي حكومة خاضعة تماما للأمر الذي تمليه الولايات المتحدة. أخيرا، سوف نكرّر من دون ملل أنّ اختيار الدرب المناسب في السياق الحالي استجابة لحاجات الشعب المصري الأساسية واستعادة بيئة من الحرية والاستقلالية والعدالة والسلام تعود لهذا الشعب، على مثال الشعوب الأخرى التي تسعى للتخلص من قبضة القوى العظمى.
--

المراجع:

جويل دوتي بيلفانس، 2011. التورات في مصر: أوتاولا تدعو إلى ضبط النفس. لاجريس، 28. Cyberpresse.ca. كانون الثاني 2011. ميشيل شوسودوفسكي، 2011. حركة الاحتجاج في مصر: «الدكتاتوريون» لا يملون. بل يطيعون الأوامر. مونتريال، مركز أبحاث العولة، 29 كانون الثاني 2011. هانية الملواني(وكالة أسوشيتيد برس).. فيدرالية العلماء الأمريكيين. جداول مبيعات الأسلحة. بيان زبائن الأسلحة الأمريكية.مصر. ج. فيليب، 2005. حصيلة مبيعات الأسلحة في العالم، أغورافوكس. 2 أيلول 2005. برنارد هيتو، 2011. خشية أمريكا من الفراغ. لايبرس، 31 كانون الثاني 2011، 2٢. وكالة رويترز. 2009. 24 طائرة قتالية أمريكية من طراز إف 16 لمصر. Ara. 30 reuters. أيلول 2009. رويترز. القاهرة، 2011. «الأمر بالعملية الانتقالية». صحيفة كيبيك، الأول من شباط 2011، الصفحة 15. كريستوف شميدت، وكالة فرانس برس. واشنطن، 2011. أوباما يضغط على مبارك. 20 Cyberpresse.ca. كانون الثاني 2011. وزارة الخارجية الأمريكية.

الرفيق أبو وطن عن الجبهة اليسارية العراقية؛

الأفق مفتوح على مصراعيه أمام الفعل الثوري

الجبهة اليسارية العراقية

على رأس «مهامها الوطنية الأنية»:

طرد وإنهاء الاحتلال، والتخلص من «عمليته السياسية»، وجميع خطواته وقوانينه وآثاره ودستوره والاتفاقيات العسكرية والاقتصادية السياسية المعقودة معه في كنفه، وإقرار وتأكيد حق الشعب العراقي، في استخدام كافة الأساليب والطرق، لطرد وإنهاء الاحتلال، وتحقيق السيادة والاستقلال الوطني، والتمسك بالوحدة الوطنية، ورفض جميع أشكال ودرجات التبعية والنفوذ والهيمنة الخارجية، ومعالجة مشكلة فشل وانهيار الدولة، وتبني مشروع الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة مكافحة الإرهاب والطائفية والعنصرية والأفكار الدكتاتورية، ومعالجة جميع التشوهات السياسية والاجتماعية الأخرى التي جاء بها الاحتلال، وعودة العراق إلى محيطه العربي الطبيعي، والمساهمة الجدية والفعالة، في كفاح الشعب الفلسطيني، ضد المشروع الإمبريالي الصهيوني العنصري، ودعم نضال جميع الشعوب العربية، من أجل التحرر والديمقراطية والتنمية والتقدم الاجتماعي.

”

وألقينا الخطب في الساحات والطرق ووزعنا المنشورات لأن هذا القانون فرط بالثروة النفطية تحت عنوان المشاركة في الإنتاج الذي نرفضه تماماً على أساس أن الحقوق النفطية العراقية هي حقول مكتشفة ولا توجد أية مخاطرة من الشركات في البحث والتنقيب والاستكشاف، نحن نميل إلى تطوير الثروة النفطية ولكن ليس من خلال عقود المشاركة وفي حقول مكتشفة، لئذهبوا إلى حقول غير مستكشفة ويطوروها، هذا أولاً. كان معنا أيضاً اتحاد نقابات النفط وهو رديف لنا وزميل لنا وعضو في لجنة تنسيق الدفاع عن العمل النقابي في العراق وأفشلنا هذا التوجه. القيادات الأمريكية قالت بوضوح نحن نخشى من مناقشة الحركة العمالية العراقية لهذا القانون. أوقفناه. بعد ذلك لجأت الحكومة إلى حيل أخرى عن طريق وزير النفط وجولة التصريحات الأولى التي أطلقها . حيث عرض الحقوق النفطية العراقية بالمراد العلني وبالتالي دعا الشركات لتبنيها .وأصبحت العمالة العراقية في القطاع النفطى جزءاً من مؤسسات الاحتكار لهذه الحكومة، حيث أجبر العاملون على توقيع عقود بالانتماء إلى هذه الشركات وبالتالي رواتبهم ومخصصاتهم. وضمن العقود أيضاً منع على العاملين التصريح أو التظاهر أو إبداء الرأي بشأن سياسة الشركات النفطية والأ يحوّلون إلى لجان تحقيق تتخذ قرارات بحقهم يصل بعضها إلى الفصل.. لكننا صعدنا وسنصعد نضالاً تا أكثر فأكثر ولن يوقف السيل الشعبي التأثير أي عائق فالشعب سيطحن كل الحواجز التي تواجهه مهما بلغ تحصينها ومهما بلغت سطوتها هذا ما علمتنا إياه تجربتنا تونس ومصر.. ■■

لقاء بيروت؛

لا بد من التنظيم

تتابع «قاسيون» نشر أهم مفاصل اللقاء اليساري العربي الذي عقد في بيروت في الشهر الماضي، وفيما يلي مداخلة الرفيق خالد العبيدي من حركة الوطنيين الديمقراطيين بتونس في هذا اللقاء:

الثورة التي وقعت في تونس ليست عفوية كما يريد الإعلام أن يروج لها وليست ثورة الياسمين وليست ثورة الشباب وليست ثورة الفيسبوك هذا دهاء وخبث إعلامي تقوده الرأسمالية العالمية والرجعية العربية التي حاولت الترويج لهذه الألقاب لتبتعد هذه الثورة عن طابعها الشعبي والوطني والديمقراطي ولتطمس دور القوى اليسارية في تأطير هذه الثورة ودفعها إلى الأمام. حين أحرق البوعزيزي نفسه انتفض الشعب في سيدي بوزيد وبقية الهياكل النقابية والهياكل النقابية في تونس هي الأحزاب اليسارية لأن العمل السياسي للقوى اليسارية في تونس مضروب من خلال الديكتاتورية لذا كانت هذه الأحزاب تعمل من داخل الهياكل النقابية المتمثلة أساساً في الاتحاد العام للشغل وفي عمادة المحامين ومن خلال هذه المنظمات استطنعا تأجيج الشارع وقيادته أول مسيرة انطلقت في سيدي بوزيد انطلقت من دار اتحاد الشغل باتجاه مقر مركز المحافظة.

شارك في هذه الثورة جميع فئات الشعب التونسي من عمال وفلاحين ومتقنين ومعلمين وطلبة وعاطلين عن العمل ورفعت شعارات واضحة منها لا للفساد لا للاقصاء لا للتمييز لا للفساد لا للفساد لا للتبعية للهيمنة والارتباط بالاستعمار لا لسياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني ..ضعف الأحزاب اليسارية وضعف وجودها في الشارع هو الذي خلق الوهم بأن الشباب هو الذي قاد الثورة الشباب نزل وسينزل إلى الشوارع وسيرفع شعارات إسقاط الأنظمة. لكن هل لديه بدائل واضحة عنها هل له القدرة على فهم الدسائس التي تحاك للالتفاف على الثورة سواء من القوى الإصلاحية لتوجيهها توجيهاً إصلاحياً أو من قوى النظام البائد للالتفاف عليها والرجوع إلى الوراء أو من قيادات الإخوان المسلمين للرجوع بنا مئات السنين إلى الوراء إلا لا بد من الأحزاب السياسية ولا بد من التنظيم وداخل بنى هذه الأحزاب تكون رابطات يسارية للشباب اليساري هي التي ستواصل مع الشباب. ■■

يبق سوى الاتحادات ذات البعد اليساري ومن ضمنها اتحادنا هذا الاتحاد موجود وقوي.. حيث ساهمنا في تشكيل لجنة الدفاع عن العمل النقابي في العراق وضمت الأطراف الفاعلة في الحركة النقابية العراقية وهي اتحادنا واتحاد النفط في العراق ونقابات الكهرباء ونقابات الموائئ ونقابات المبرمجين العراقيين ونقابة المهن الهندسية. بدأت هذه اللجنة عملها وبنت أطرها التنظيمية. كل الأعمال التي نقوم بها هي أعمال مشتركة نرفع فيها لافتات لجنة الدفاع عن العمل النقابي، عقدنا مؤتمرات صحفية دعونا وسائل الإعلام وهاجمنا الحكومة العراقية بقوة وبشدة، وأقمنا الاحتفالات المشتركة بمناسبة ١ أيار وهو تقليد سياسي سنوي يرمز للحركة العمالية اليسارية والشيوعية وأقمنا المهرجانات الخطابية ونحن لسنا من المناضلين ضمن الصالونات نحن نعمل في الساحات العامة مهما كان الثمن. كل فعالياتنا تقام في الساحات العامة، قمنا بالتظاهر بصدد مسألة الكهرباء فكانت تظاهرة عارمة للنقابات العراقية للمطالبة بالكهرباء وسقط قتيل وعدد من الجرحى في هذه التظاهرة ونقلتها وسائل الإعلام.

● ماذا عن النفط؟

العراق ذو بعد اقتصادي وحيد الجانب يركز على النفط ومنذ سقوط النظام الديكتاتوري ومجيء الاحتلال وسلطة «بريمر» وما سمي لاحقاً بمجلس الحكم والعدل من الأحزاب والشخصيات بدأ التوجه نحو خصخصة قطاع النفط، أولاً من خلال طرح مشروع قانون النفط والغاز وقد قاومنا هذا المشروع مقاومة عنيدة بل أقول بصدق مقاومة بطولية نصبنا الخيمات



● أين وصلت الحركة العمالية العراقية؟ وما علاقتها بالحركة النقابية؟

التحرك العمالي يندرج ضمن مستويين أساسيين، المستوى السياسي وهو ما نسميه الحركة العمالية وهو مرتبط ارتباطاً تنظيمياً وثيقاً بالحركات السياسية اليسارية والشيوعية، والمستوى النقابي وهو تنظيم ذو بعد مهني مطلبي. نحن- في الاتحاد العام للمجالس والنقابات العمالية- لدينا مبدأ واضح تماماً وهو تدخل العمال في رسم المصير السياسي للبلد، أي أننا نربط ما بين المطالب المهنية والمطالب السياسية ربطاً وثيقاً بحيث لا يتقدم أحدهما على الآخر، وبالتالي الاثنان يسيران جنباً إلى جنب، إلى بعد سياسي واضح تماماً، فإن حركة عمالية تنادي بتحسين الأجور وتحسين الخدمات وتحسين ظروف العمل وتقف عند هذا الحد هي حركة محكوم عليها بالفشل، على الحركات العمالية أن ترتبط بالظروف الاجتماعية والسياسية القائمة في بلدها ويجب أن يكون لديها وضوح في الرؤية والتوجه الفكري والسياسي من منطلق هو«من وجهة نظري» شيوعي لا غير.

● هذا هو الجانب النظري من الموضوع، ماذا عن الجانب العملي الخاص بالعراق؟

النقابات في العراق ليست جديدة على الواقع والمجتمع العراقي فقد ظهرت النقابات في وقت مبكر من عشرينيات القرن الماضي وكانت الحركة النقابية واضحة ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأحزاب الشيوعية، ولكن في فترة ما بعد الاحتلال تشكل أكثر من اتحاد، الاتحادات التي بنيت على أساس طائفي انقرضت تماماً ولم

على هامش اللقاء اليساري الاستثنائي العربي الذي انعقد في بيروت في ١٨-١٩ شباط الماضي، التقت «قاسيون» بممثل الجبهة اليسارية العراقية، النقابي عبد الكريم عبد السادة، المعروف باسم «أبو وطن».

أجرى الحوار: مهند دليقان

● هل امتدت أحداث تونس ومصر إلى العراق؟

العراق يمتلك مخزوناً ثورياً مقاوماً، مقاوماً للاحتلال أساساً، ومقاوماً للقوى الدينية وما نسميه الإسلام السياسي، المقاومة العراقية أخذت أبعاداً سياسية واقتصادية وديمقراطية، ولكنها رفعت شعارات متبانية ساهمت فيها الجماهير، ولا يمكن الادعاء أنها جماهير القوى اليسارية حصراً. المشترك بين هذه المطالب هو المطالب الاجتماعية المحددة، مثل العمل والصحة والخدمات، ولكن بعد انتصار الثورة المصرية وسقوط الصنم المصري انفتح الأفق الثوري واسعاً أمام الجماهير العراقية. أقمنا احتفالات تضامنية مع الشعب المصري والتونسي في العديد من مراكز المدن العراقية التي نوجد فيها كحركة عمالية بالضد من إرادة السلطة العراقية ورفضها لهذه الاحتفالات. لم تكن هذه الاحتفالات عمالية فقط لكنها كانت جماهيرية ضمت الحركات الطلابية والنساء والعمال. امتدت هذه الحركات الاحتفالية- الاحتجاجية ووصلت إلى ما نسميه اليوم بالانتفاضة العراقية وانتقلت إلى مختلف المدن العراقية وباعداد تصل إلى الآلاف بدأت «بالديوانية» حيث هتف الآلاف بسقوط سلطة الاحتلال وسقوط سلطة مجالس المحافظات وسلطة الأحزاب الدينية وتم حرق العديد من المؤسسات التابعة لمجلس المحافظة وسقط العديد من القتلى والجرحى أما في «الكوت» فقد كانت هناك انتفاضة جماهيرية عارمة أجبرت الحكومة المحلية على الهروب ومما نقلته وسائل الإعلام والمراقبين أن المحافظ وهو من حزب الدعوة الإسلامية هرب بنصف ملابسه وقامت الجماهير بحرق المحافظة وقسم من مجلس المحافظة الأمر الذي أذهل الحكومات المحلية وأذهل السلطة المركزية بحيث خرج إلينا رئيس الوزراء المالكي ليقول أنا مع التظاهر ومع الالفة الشرعية دون أن يحدد ماهية الالفة الشرعية. تحدث حالياً حركات احتجاجية يومية في مختلف مناطق العراق وفي ساحة التحرير وسط بغداد هناك تجمعات يومية وهناك إعداد لتظاهرة كبيرة يساهم فيها الجميع يوم ٢٥ من هذا الشهر، ومع الأسف فإن الإعلام المتواطئ وغير النزيه يحاول تغييب الوضع العراقي في زحمة الأحداث الحاصلة مع أن العراق لا يقل بوزنه السياسي وتأثيره على ميزان القوى العالمي عن مصر، أيأ كان أمر الإعلام فإن حاجز الخوف لدى الجماهير العراقية بدأ ينكسر وبدأ ينزاح، والأفق مفتوح على مصراعيه أمام الفعل الثوري.

الانحطاط الأمريكي الشامل.. وولادة العالم الجديد

◀ **توم اينغلهارد**
ترجمة: أسامة دليقان

نمرّ اليوم بلحظة عالمية غير مسبوقة، لا نجد لها مثيلاً في سجلات الذاكرة، بل وربما في التاريخ كله.

وتصح مقارنتها بموجة المدّ الشعبي التي اكتسحت أوروبا الشرقية إبان انهيار الاتحاد السوفييتي في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩١ .

ربما يكون البعض قد استرجع ذكريات أحداث العام ١٩٦٨ ، عندما امتلأت شوارع مدن العالم، اعتباراً من الولايات المتحدة، إلى فرنسا، وألمانيا، واليابان، والمكسيك، والبرازيل، وحتى أوروبا الشرقية، وغيرها.. بحشود من الناس الذين اندفعوا بإلهاهم أسطوري متبادل ليعلنوا أن التغيير بات وشيكاً.

أمّا الباحثون في كتب التاريخ، فربّما استوقفتهم مجريات أحداث العام ١٨٤٨ ، عندما شرعت رياح الحرية تعصف بأوروبا خلال وقت قصير، في عصر امتزجت فيه أيضاً غمامة اقتصادية سوداء مع ظهور وسائل جديدة لانتشار الأخبار.

ولطالما كان سقوط عدد كاف من الأنظمة، وازدياد الاضطرابات عمقاً، لأزمةً طبيعية لثورات من وزن الثورة الأمريكية (١٧٧٦)، أو الفرنسية(١٧٨٩)، وللتان هزّت كل منهما العالم آنذاك على مدى عقود تلت.

ولكن حقيقة الموقف الراهن تكمن في أنّ هذه اللحظة الشرق أوسطية تستعصي على التصنيف في أي نموذج تاريخي سابق، رغم أنّها بالفعل تهدد بالخروج من نطاق العالم العربي والانتشار كوكبياً كالتار في الهشيم.

من بين جميع الحكام الأكثر ظلماً ودناءة عبر التاريخ، لا نتذكر أنّه قد مرّ علينا من قبل حكام يُصابون بهذه الدرجة من الرعب وهم يواجهون بشراً عزّلاً من أي سلاح، وبهذه الدرجة من العجز رغم امتلاكهم ترسانات من الأسلحة. وفي هذا الأمر وحده يجب أن نلقى البهجة والأمل. حتى دون أن نفهم كنه التطورات التي تواجهنا، فإن مجرد مشاهدة الناس بتلك الأعداد الغفيرة،

أدراج الرياح.

خذوا أية عبارة قديمة من عهد بوش، مثلاً: «إن لم تكونوا معنا فأنتم ضدنا». من المدهش كم تبرهن هذه العبارة اليوم عن سخافة معناها . فبالنظر إلى افتراضات واشنطن المغلوطة والباناسة عن الكيفية التي تجري وفيها الأمور على كوكبنا، يبدو أن اللحظة الراهنة هي الأكثر ملائمة لإظهار بعض التواضع حيال ما لم يستطع أحد قطّ التنبّؤ به.

يبدو أنّها لحظة مناسبة كي تعيد واشنطن حساباتها موضوعياً وبعيداً عن أوهامها الذاتية، والتي اتضح أنّها منذ ١٢ أيلول من عام ٢٠٠١، كانت ساذجة وعقيمة بشأن التطورات الحقيقية على هذا الكوكب، وأساعت تقدير طبيعة القوة العالمية.

ولكن لا دليل حتى الآن على أنّها اتعظت من ذلك، الأمر الذي يبدو أنّ واشنطن عاجزة عنه في الوقت الراهن، مهما بلغ عدد المليارات من الدولارات التي تغدقها على «الاستخبارات».

وعندما أقول «واشنطن»، لا أقصد فقط إدارة أوباما، أو البنتاغون، أو قادتنا العسكريين، أو الكتلة الهائلة من البيروقراطية الاستخباراتية، بل وكذلك جميع أولئك النقاد والمفكرين الذين تعج بهم العاصمة، ووسائل الإعلام التي تنقل عنهم. يبدو الأمر وكأن طاقم الشخصيات التي تشكّل «واشنطن» تعيش الآن في ما يشبه حجرة اللصدي، حيث لا تستطيع أن تسمع فيها إلا صوتهما وهي تتحدث مع نفسها .

وبالنسبة، يبدو أنّ واشنطن ما تزال مصرّة على إكمال اللعبة، في حقبة توشك أن تندثر وتودّع في أرشيف مكتبة التاريخ.

لاحظ الكثيرون ذلك الصراع المستميت واليأس الذي تخوضه إدارة أوباما للإمساك بزمام الأحداث في الشرق الأوسط، في نفس الوقت الذي تشبث فيه بزمرة تثير الاشمئزاز، من حكام مستبدين وشيوخ نفطيين.

تخللوا ما يلي: لأول مرة في التاريخ تكون تحركات العرب مصدرّاً لإلهام الأمريكيين في «ويسكنسون» وربما في أماكن أخرى.

وبكلمات أخرى، الآن بالذات ثمة فعلاً شيء

هوامش على دفتر الثورة



◀ **إبراهيم البدراي - القاهرة**

لا نزال حتى الآن في الصفحة الأولى من دفتر الثورة، بل في بداية الصفحة.

الضروري والملح الآن هو تحديد أطراف الصراع، وأطراف المعادلة السياسية وبلورتها، وإنهاء الارتباك الناتج عن ضعف الطليعة السياسية التي تنظم إيقاع الفعل الثوري وتوجه قواه في مواجهة القوى المضادة للثورة التي هي الأكثر تنظيماً وإمكانات، والتي تقف خلفها وتقدم لها كل الدعم قوى الامبريالية والصهيونية، والقوى التابعة الإقليمية، الرامية إلى إجهاض الثورة أو بالأقل احتوائها ثم إجهاضها .

بعض القضايا التي يجري حولها الصراع الآن:

يتم الترويج أن هذه الثورة جاءت من العدم، في محاولة لطمس ما جرى في السنوات الماضية التي شهدت نضالات وطنية—قومية، وطبقية، وديمقراطية تمثلت في آلاف الاضرابات والاعتصامات العمالية والمظاهرات والتحركات الفلاحية، الطلابية، وكذا التحركات الفئوية التي قام بها المثقفون والمهنيون والقضاة وأساتذة الجامعات... الخ. وبالتالي فلم تكن الثورة نبثا شيطانياً ظهر فجأة ومقطع الصلة بما قبله .

ويرتبون على ذلك إعطاء طابع زائف للثورة، وكأنها نتيجة «صراع الأجيال» وليست تعبيراً عن صراع طبقي وطني وديمقراطي في شكله ومضمونه. وذلك لا ينفي بالطبع الدور المشهود للشباب في الفعل الثوري الذي نثمّنه عالياً، وننوه أيضاً أن الشباب ليس مفصولاً عن الطبقات الاجتماعية، ولكن الثورة كانت ثورة الطبقات الشعبية الكادحة بداية من الطبقة العاملة حتى المستويات الدنيا والمتوسطة من الفئات الوسطى.

ويصل الأمر إلى العمل على طمس طبيعة النظام الاجتماعي القائم، أي النظام الرأسمالي التابع، وكأنه بلا هوية، وأن ما هو قائم لا يعدو أن يكون مجرد فساد بعض رجال الأعمال الكبار، وليس فساداً شاملاً وواسعاً ومتجذراً أنتبه للرأسمالية والطبقة البرجوازية المهيمنة. وذلك طمس مريع لحقيقة أن الرأسمالية كنظام اجتماعي على مستوى العالم كله قد وصلت الى أقصى مراحل انحطاطها وأن بلدانها المتقدمة من الولايات المتحدة غرباً إلى اليابان شرقاً مليئةً بالفساد، وإلا كيف تفسر فضائح فساد جورج بوش وديك تشيني وغيرهما، وفساد بيرلסקوني وتوني بلير وشيراك وساركوزي وساسة اليابان وكبار البرجوازيين وطواغيت المال في هذه البلدان، وصولاً إلى امتداد هذا الفساد إلى الجانب الأخلاقي؟إن ذلك هو نفس سياق التزييف الذي يطلق مصطلح اقتصاد السوق بديلاً عن الاقتصاد الرأسمالي، والاقتصاد الحر بديلاً عن اقتصاد التنمية المستقلة المخطط... الخ.

فجأة بعد أن أنجزت الثورة القليل من أهدافها وأثبتت جماهير الفعل الثوري وجودها في الشارع بتكلفة هائلة من الشهداء والجرحى تحول كل مناهضوها إلى ثوريين، وهذا ما نشاهده

تنسيقية ثورة يناير:

الاعتصام الكامل

إذا لم تنفذ مطالب الشعب

هددت اللجنة التنسيقية لجماهير ثورة ٢٥ يناير في مصر بالاعتصام الشامل والكامل أمام أماكن حيوية في البلاد لحين تنفيذ طلبات جماهير الثورة. وقالت اللجنة، في بيان لها الاثنين: «نحن جماهير الشعب المصري صاحب السيادة الوحيد على أرضه ومصيره ومقدراته ومصدر كافة السلطات في هذا البلد التي استردها باندلاع ثورة ٢٥ يناير الشعبية السلمية سبق وأن طالبنا واكدنا مرارا في بيانات واعتصامات ومسيرات مليونية في شتى أنحاء مصر بإسقاط حكومة أحمد شفيق لأنها امتداد للنظام المخلوع وسياساته الفاسدة وأنها أكبر معوق للاستقرار والأمن في البلاد وكذلك إقالة المحافظين الذين مازالوا يمثلون نفس السياسة.»

وأضافت«وأمام تراخي المجلس الأعلى للقوات المسلحة في تنفيذ إرادة الشعب، فقد قررنا الاعتصام الشامل والكامل أمام أماكن حيوية وحساسة في الدولة لحين الاستجابة الكاملة لإرادة الشعب وعدم مغادرة أماكن الاعتصام حتى تنفيذ طلبات جماهير الثورة».

وأوضح البيان أن مطالب الثورة هي «إقالة حكومة أحمد شفيق ونائبه ووزرائه وتعيين حكومة انتقالية من المستقلين والمتخصصين المشهود لهم بالأمانة والكفاءة تدير البلاد خلال الفترة الانتقالية وتحقق الاستقرار والسلم، ولا يحق لأي من أعضاء هذه الحكومة الترشح لأول انتخابات برلمانية أو رئاسية قادمة».

وأشار أيضاً إلى ضرورة «إقالة جميع المحافظين وحل المجالس المحلية وتعيين شخصيات مستقلة ومتخصصة لإدارة الحكم المحلي من المشهود لهم بالكفاءة والأمانة مساعدة للحكومة على تحقيق الاستقرار خلال الفترة الانتقالية».

وأيدت اللجنة أمل جماهير الشعب المصري الاستجابة لهذين المطالبين قبل يوم الجمعة الموافق الرابع من شهر آذار وقبل بدء الاعتصام «حفاظاً على الشرعية الثورية وإرادة الشعب وتجنب مصالح ومرافق الدولة الشلل التام والحفاظ على استمرار سير المرافق العامة بسهولة ويسر».

في الإعلام بوجه عام والإعلام المصري على وجه الخصوص. ويروج هذا التزييف لعدم «أدلجة» الثورة اكتفاء بمطالب ليبرالية سياسية تضمن إبقاء النظام الذي لم يسقط بعد مع مجرد تغيير في الوجوه. رغم أن إنكار الإيديولوجية هو موقف إيديولوجي، وأن هناك فرقاً بين قوى وأفراد يحملون ايديولوجيات مختلفة على برنامج وأهداف واحدة وبين الدعوة إلى إلغاء الإيديولوجية. ذلك أن التيارات السياسية والفكرية في مصر بداية من الإسلاميين حتى الشيوعيين مروراً بالناصريين، وباليبراليين لحد ما، قد انقسمت في الواقع انقساماً طويلاً إلى قسمين يتخندق أحدهما في خندق الوطن والشعب بالرغم من تباين الرؤى في بعض التفاصيل وتفاوت ارتفاع السقفوف، بينما الآخر في الخندق المعادي. وهذا ما دفعنا إلى الدعوة لضرورة بناء كتلة جذرية تتشكل ممن هم في خندق الوطن والشعب بصرف النظر عن الخلافات الإيديولوجية، وعلى أساس أن الوطني- القومي، والاجتماعي- الاقتصادي، والسياسي- الديمقراطي يشكلون سبيكة واحدة. وهو ما يجري العمل عليه وسط صعوبات بالغة مردها تصور البعض بإمكانية توحيد الصفوف بين جميع القوى، دون الوعي بخطأ وخطورة تسلل بعض قوى الثورة المضادة على الكتلة المنشودة التي تسعى من وراء بنائها لبناء قطب ثوري موحد يتصدى لقوى الثورة المضادة التي يعلو صوتها، رغم أنها لا تعبر عن قوى الفعل الثوري الجماهيرية التي تقف معنا موضوعياً في نفس الخندق.

تستعجل بعض القوى تقسيم الكعكة، أي إجهاض الثورة، وفي طليعة هؤلاء الغالبية الساحقة من الليبراليين والاخوان المسلمين ومعهم قوى النظام القديم، بحجة ضرورة إنهاء المرحلة الانتقالية بأسرع وقت، وإنجاز انتخابات برلمانية وصياغة دستور جديد ...

◀ د. حاكم المطيري

رجاء حار، إلى الأخوة العرب الأحرار، في كل الأقطار، ومن لديهم رغبة في القيام بالثورة في بلدهم، نرجو منهم أن ينظموا ثوراتهم بالدور، ويحترموا الطابور، حتى تستطيع الأمة أن تقف مع كل ثورة بما تستحقه من الدعم والتأييد، فليس معقولاً يا جماعة أن تقوم ثورة في ليبيا واليمن والعراق والجزائر والمغرب والبحرين في وقت واحد؟

لقد كنا بالأمس نتمنى ولو ثورة واحدة، فقامت عندنا ست ثورات في وقت واحد!

وهذا شيء مذهل لا نستطع تصوره ولم نكن نحلم به!

لقد أسقط العرب في خلال شهرين فقط ثلاثة طغاة في ثلاث دول، تشكل ما نسبته نحو أكثر من ربع سكان العالم العربي تقريبا مائة مليون نسمة، وربع مساحته الجغرافية، أكثر من ثلاثة ملايين كيلو مربع!

وهذه أسرع حركة تحرر وتحرير في تاريخ العالم كله!

وإذا استمر العرب على هذه الوتيرة فسيجتاحون لاستكمال تحرير العالم العربي ستة أشهر أخرى فقط، ليستعيد العرب أوطانهم المنكوبة، وأموالهم المنهوبة، وكرامتهم المسلوبة!

وأنا أقترح على الإخوة في كل بلد عربي عندهم رغبة بالثورة، أن يتم ترتيب الأمور وتنسيقها بين الشباب الثوار في كل الاقطار، إما بالقرعة، أو بحسب الحروف، فتبدأ الثورة بالدول التي تبدأ بالألف ثم الباء ثم التاء.. الخ، حتى يمكن لنا جميعا أن نتابع دوري الثورات العربية، ونقوم بالواجب للجميع!

وأرى ضرورة التفاهم مع قناة الجزيرة الوكيل الحصري لبث هذا الدوري، حتى تقوم بتغطية كل ثورة تغطية شاملة، مع اشتراط وجود المفكر العربي الحر عزمي بشارة لتحليل وتوجيه أحداث ومجريات كل ثورة! وبما أن هناك من استعجلوا الآن ونزلوا الحلبة. كالإخوة في اليمن والعراق فأرى أن يبقوا فيها، وأن يسخنوا، حتى يصل إليهم الدور!

وأرى ضرورة أن يراجع أي شعب عربي لا نية لشبابه بالثورة جيناتهم، وفي حال ثبوت دمائهم العربية، وأنه لا يوجد ما يمنهم وراثيا من الثورة، فبالإمكان إرسالهم في دورة تدريبية تحت عنوان(كيف تصنع ثورة خلال شهر واحد) لدى الشباب في مصر أو تونس أو ليبيا، والاستفادة من خبراتهم في هذا الفن!

كما يمكن إقامة معاهد خاصة لهذا الفن في هذه الدول

الخ، ومناهضة ضرورة مرحلة انتقالية تكفي لإعداد القوى واصطفائها بشكل صحيح وانجاز مهام لابد منها في المرحلة الانتقالية. وهو ما يعني افراز برلمان أكثر سوءاً من السابق واستمرار للنظام الاجتماعي القائم، أي انتصار القوى المضادة للثورة. وتجري في هذا السياق عملية ابتزاز للجيش وللمجلس الأعلى للقوات المسلحة تهدف إلى استبعاد الجيش تماماً من المعادلة السياسية. ويعززون هذا الموقف بادعاء كاذب بأن نظام مبارك هو امتداد لشريعة ثورة يوليو ١٩٥٢، في تجاهل واضح لانقلاب السادات—هيكل المضاد لثورة يوليو في مايو ١٩٧١ وما تلاه عقب حرب أكتوبر١٩٧٣ المجيدة التي جرى اغتيال نتائجها العسكرية الباهرة. وهنا يجب استدعاء الذاكرة التاريخية المصرية واستعراض أحد «القوانين الخاصة بالتطور المصري» في التاريخ الحديث على الأقل. ومؤداء دور الجيش المصري في النهضة وضرورته كطرف أصيل في المعادلة السياسية في البلاد.

كان حامل ومحقق مشروع النهضة في عصر محمد علي هو تحالف مدني—عسكري. إذ كان الجيش بقيادة إبراهيم باشا، والمثقفين (القوة الطليعية في ذلك الوقت) بقيادة رفاعة الطهطاوي هما طرفا المعادلة السياسية التي أنجزت المشروع.

كانت الثورة العرابية بدورها حاملة لمشروع نهضة أوقفته هزيمتها العسكرية الناتجة عن الخيانة واحتلال البلاد. وكان طرفا المعادلة السياسية حاملة المشروع بقيادة محمد بك عبيد أحد قادة الجيش وعبدالله النديم كقيادة للمثقفين الثوريين (القوة الطليعية في ذلك الوقت). أي كان مشروع النهضة بيد تحالف عسكري—مدني.

لكن الثورة الشعبية عام١٩١٩ سارت باتجاهمعاكس، إذ تم استبعاد

أحد أهم قادتها، بل المنظم الأساسي لها وهو عبد الرحمن فهمي الضابط السابق بالجيش، واستولت النخبة السياسية المدنية من الباشوات كبار ملاك الأراضي وبعض مثقفي البرجوازية على الثورة وانفردت بقيادتها، وقامت بتهدئة الثوار أصحاب الفعل الثوري وهم عمال المدن والفلاحون والمثقفون الوطنيون وغيرهم من الفئات الشعبية، وتمّ وصفهم بالرعاع. ولم تحمل هذه النخبة الطبقيّة والسياسية التي أجهضت الثورة أي مشروع للنهضة فلم تحقق شيئاً، واستمرت أكثر من ثلاثة عقود في مفاوضات مع المحتل البريطاني دون أن تحقق الجلاء، وتفرغت للصراع فيما بينها من أجل الثروة والسلطة وامتصاص دم الشعب. بينما كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ التي قادها في ظروف شديدة التردّي الضباط الأحرار حاملة ومنفذة لمشروع نهضة هائل لا يمكن انكار قيمته مصرياً وإقليمياً، بل عالمياً. وجرت عملية ابتزاز هائلة لقيادة الثورة منذ أيامها الأولى بدعوى أنها انقلاب أمريكي تارة، أو انقلاب عسكري فاشي تارة أخرى. وتخلت عنها حتى القوى الثورية. لكنها استطاعت تجاوز ذلك بإقامة تحالف مع قوى مدنية شعبية. أي أقامت تحالفاً عسكرياً مدنياً حسب ما أتاحتها الظروف في ذلك الوقت.

وهكذا يتبين الارتباط بين النهضة وبين القوى التي تحمل مشروعها. وفي الحالة المصرية يتبين أن التحالف المدني—العسكري هو القادر على حمل مشروع النهضة وإنجازها. كما يتبين أن انفراد النخبة المدنية وحدها لم يحقق القدرة على صياغة وحمل أي مشروع للنهضة. وخلاصة ذلك تؤكد أننا يراز قانون خاص للتطور المصري لا يجب تجاوزه، وهو ضرورة التحالف المدني—العسكري.

ولذلك فإن الدعوة إلى إقصاء الجيش المصري عن المعادلة السياسية، عبر أي شكل من الابتزاز، إنما هي عملية تستهدف السطو على الثورة وإجهاضها. أي العودة إلى حال ما قبل ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى وان تغيرت الوجوه والشخوص. ولا سبيل سوى إقامة تحالف عسكري مدني يستطيع النهوض باستحقاقات الثورة، ويصوغ وينفذ مشروعاً نهضوياً شاملاً.

إن الاستجابة للابتزاز خطيئة كبرى. رغم إدراكنا أن المجلس العسكري في الظروف المعقدة الراهنة يسير في حقل ألغام، زرعه وتزرعه قوى محلية وأجنبية معادية للثورة. كما يلزم ادراك القوى المدنية الوطنية والتقدمية لضرورة هذا التحالف المنشود، مثلما يلزم ادراك الجيش والمجلس الأعلى للقوات المسلحة لهذه الضرورة واتخاذ ما تمليه رغم كل الصعوبات والعراقيل. إن هذا الإدراك والتحرك صوب الموقف الذي يعليه الواجب الوطني لانقاذ مصر هو الضرورة القصوى المطروحة.

هل تمضي ثورتنا إلى غاياها؟ هل ننقذ الوطن؟ ذلك ما يجب أن تطرحه الأطراف الوطنية للمعادلة السياسية من المدنيين والعسكريين على السواء.

■ ■

بالدُّور يا عرب بالدُّور

كما يجب دراسة نفسيات الطغاة، وممارساتهم وسلوكياتهم، قبل الثورة وأثناءها وبعدها، ومعرفة طبائعهم، وحججهم وذرائعهم، وقد تتوصل الدراسات إلى اكتشافهم من صورهم وأشكالهم، لتتجنب الأمة وصولهم للسلطة ولو عن طريق الانتخاب!

وهناك تشابه في تصرفاتهم يحتاج إلى وقفات لفهمه، فهم يخطبون ثلاث خطب، ثم يسقطون بعد الثالثة، ويكون الخطاب الأخير يوم الخميس ليلة الجمعة، وكلها في آخر الليل!

وكلهم استشرى فسادهم المالي وفساد أسرهم وأبنائهم، وأثروا ثراء أسطوريا، وحولوا بلدانهم إلى عزبة وإقطاعية أسرية!

وكلهم يقول ليست بلده كتونس، وكلهم يغرر به إعلامه المضلل ويطناته بأن دولتنا غير، وهي دولة الخير، وليست كتونس، ثم يتفاجأون بأن دولهم كتونس!

وقد تكررت خلال هذه الثورات بعض الذرائع التي يتحجج بها الطغاة وهي :

١- الخوف على البلد من الإرهاب والاقتتال الديني الإسلامي المسيحي، والتدخل الدولي، والخوف على قطاع السياحة والدخل القومي، كما قال مبارك.

٢- الخوف على البلد من الإسلاميين والأخوان المسلمين والتنمية، كما قال زين العابدين.

٣- الخوف على البلد من الاقتتال القبلي وانقسام الدولة وقيام إمارات إسلامية جهادية، والخوف على النفط والاقتصاد، كما قال القذافي وولده.

٤- الخوف على البلد من الفتنة الطائفية السنة الشيعية، كما قال وزير الداخلية البحريني!

٥- الخوف على الديمقراطية، وعلى صندوق الاقتراع، كما قال علي صالح، وبما أن الصندوق في حوزته، والمتاح في جيبه، فلا خوف على الديمقراطية!

فهم جميعاً يستخدمون فوبيا إرهاب المجتمع بعضه من بعض، ليقولوا بأنهم صمام الأمان، وسور الأمن، وحماة الوطن!

كما أنهم يتحججون جميعا بالتاريخ لا بالواقع، فمبارك بطل حرب أكتوبر، والقذافي بطل الثورة على الاستعمار، وعلي صالح بطل الوحدة، أما الواقع السيئ الذي أوصلوا دولهم إليه حتى خرجت الشعوب بالثورة ضدهم، فلا يتطرقون إليه!

وعودا على بدء أكرر ندائي للإخوة الثوار بالدور يا أخوة بالدور، والرجاء احترام الطابور، فالجميع سيحصل على نصيبه من الثورة!

■ ■

محمد الكحلاوي مُمثل «الوطنيين الديمقراطيين» في تونس لـ«قاسيون»:

ما زلنا نحاول القضاء على النظام السابق

◀ **حاوره:عبادة بوظو**

للقوفف على آخر تطورات الأوضاع في تونس أجرت «قاسيون» عبر الهاتف لقاءً مع الرفيق محمد الكحلاوي، ممثل الوطنيين الديمقراطيين بتونس «وطد»، وهو حزب سياسي قائم في تونس منذ /٢٠/ سنة ولكنه لم يطلب شرعيته من النظام التونسي البائد والفاسد بل من الشعب، كما يؤكد الكحلاوي.

- الرفيق محمد الكحلاوي، ما هي معالم المشهد التونسي اليوم؟

إن مشهد اليوم هو استقالة الوزير التونسي الأول، بعد أن احتشد في «القصبية» أمام مقر الوزارة الأولى وباقي الوزارات، قرابة مليون شخص يوم الجمعة الماضي وعلى أثر ذلك استقال الوزير يوم الأحد .

- وما دلالات استقالة محمد الغنوشي وما تلاها من استقالات لعدد من الوزراء بمن فيهم اليوم الثلاثاء وزيراً التعليم والتنمية فيما يسمى بالحكومة التونسية المؤقتة؟**

الغنوشي كان وزير حكومة بن علي وهو مرفوض شعبياً، ولم يكن حازماً في استتباب الأمن، وملاحقة باقي العناصر التي سرقت أموال الدولة، وأجрمت بحق الشعب بالتقتيل والإجرام وغير ذلك. ومن هنا كانت استقالته. ونحن في جبهة ١٤ جانفي التي تتكون من عشرة أحزاب وفي المجلس الوطني لحماية الثورة كنا ننتظر أن يتم التشاور معنا بخصوص الوزير الأول الجديد . فوُجئنا بأن رئيس الدولة المؤقت فؤاد الميزع يعين رمزاً من رموز النظام السابق هو الباجي قائد السبسي، ومما لاشك فيه أنه تشاور بهذا الخصوص مع كل من سفارتي فرنسا وأمريكا، ومع بعض رموز النظام السابق ومع المسؤول الأمريكي المكلف بشؤون الشرق الأوسط جيفري فيلتمان، وبذلك نكون قد ما جنينا شيئاً من رحيل الغنوشي.

- هل نحن أمام معادلة مفادها أن هناك ثورة تحاول أن تحقق أهدافها كاملةً من جهة، وهناك محاولات مستمرة لإعادة إنتاج النظام تحت وجوه ومسميات جديدة قديمة؟**

بانورا ما الحراك الشعبي من المحيط إلى الخليج

◀ **قاسيون**

تلقي الثورات والانتفاضات الشعبية والتحركات الاحتجاجية في عديد الدول العربية بظلال وارقة على المشهدين الإقليمي والدولي في مخاض عسير إن أحسنت إدارته شعبياً حتى تحقيق غاياته لأثمر في قيام نظام جديد، عربياً ودولياً، يستند إلى إرادات الشعوب في التحرر والعدالة ويضيق على ناهبيها والمتسلطين على رقابها من كل شكل ولون، وهيئة ومنظمة وأداة استعمارية.

الانتفاضات تؤجل القمة العربية

الاجتماع المغلق لوزراء الخارجية العربية المنعقد يوم الأربعاء في القاهرة لبحث الأوضاع في ليبيا، وانعكاسات الثورة فيها- وفي بلاد أخرى مثل تونس ومصر- على بقية الدول العربية، اتفق على تأجيل القمة العربية التي كانت مقررة في التاسع والعشرين من آذار في العاصمة العراقية بغداد، إلى آخر أيار، بسبب ما اكتمى بوصفه به التطورات الحالية في عدد من الدول العربية».

ليبيا: بين الاستبداد والتقسيم

في هذه الأثناء يبدو أن «العقيد» معمر القذافي التقط أنفاسه مع«تراجع» حدة الضغط الدولي على بقايا نظامه من جهة، وارتضاعه حتى الآن بالسيطرة على طرابلس دون غيرها، من جهة أخرى. لتصبح ليبيا في الوقت الراهن مقسمة من ناحية السيطرة وبسط النفوذ بين ثوار يريدون استكمال التحرر من القذافي وباتوا يقيمون أنظمة حكمهم المحلية في المدن والمناطق المحررة، وبين قوات ومرترقة النظام الذين يستخدمون الطيران الحربي في محاولات القضاء على الثورة بحرب إبادة جماعية. مع استمرار الكر والفر بين الطرفين، ووقوع المزيد من الضحايا، وسط رضا ضمني يسود لدى الإدارات الأمريكية والغربية، ووسط قيام شركات نفطية غربية بإجراء اتصالات مع الثوار الليبيين، لتحصل منهم على ضمانات بشأن سلامة عملياتها هناك، بعد سيطرة الثوار على منشآت نفطية كثيرة شرق البلاد .

ويبدو واضحاً أن الخطر الأكبر على ليبيا ليس استمرار النظام المنتهى فعلياً بشكله السابق، فهي مسألة أيام أو أسابيع، بل في مسألة العقوبات ورفضها في مرحلة ما بعد القذافي وخضوع التركيبة التي ستليه لمساومات وشروط رفضها مع واشنطن عبر واجهات «مجلس الأمن».

وبينما قال شباب الثورة في مصراتة إنهم ضبطوا أجهزة اتصال على شبكة أريديوم التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها وتعمل عبر الأقمار الاصطناعية بحوزة أحد ضباط الكتائب الأمنية الموالية للقذافي، جدد الأخير خلال «احتفال» أقيم بقاعة مغلقة بالعاصمة طرابلس بمناسبة الذكرى الـ ٢٤ لإعلان قيام ما يسمى «سلطة الشعب» تمسكه بالقتال «حتى آخر رجل» تجاه ما أسماها مؤامرة للسيطرة على النفط الليبي والأرض الليبية نافياً وجود نظام حكومي أو طبقي في ليبيا وخروج مظاهرات سلمية ضده في أنحائها أو وجود معتقلين سياسيين، وألقى بمسؤولية ما يحدث على ما أسماها خلايا نائمة للقاعدة ودعا لتشكيل لجنة تقصي حقائق دولية....!!..

شكراً على هذا السؤال فالطبقات المسيطرة بزمam السلطة السابقة، الغنية البرجوازية والكمبرادور المرتبط بأمريكا وفرنسا والطبقات الرجعية وبقايا التجمع الدستوري الديمقراطي يحاولون فرض حكومة موالية لهم، وسرقة الثورة منا، وكل هذا يندرج في إطار الثورة المضادة، يعني أنهم يريدون شتتاً أم أبيتنا تعيين وزراء يدافعون عن مصالحهم، ونحن رفضنا ذلك ومازلنا نرفض وإلى اللحظة الاعتصام في القصبية متواصل والإضرابات متواصلة، ونريد أن نوجد حكومة تحظى بقبول ودعم الشعب لها .

- وهل تسعون لذلك من خلال مجلس حماية الثورة؟** نعم من خلال مجلس حماية الثورة وجبهة ١٤ جانفي نسعى لإسقاط هذه الحكومة، وإيجاد حكومة تحظى بالإجماع الشعبي.

- بمناسبة الحديث عن مجلس حماية الثورة، ما هو هذا المجلس وماهي عضويته وآليات عمله؟**

مجلس حماية الثورة تريده جبهة ١٤ جانفي ويريده الوطنيون الديمقراطيون هيئة سياسية ذات صلاحيات تنفيذية وقانونية تراقب الحكومة وتعترض على إجراءاتها الخاطئة .

- بهذا المعنى هل يعتبر المجلس حكومة ظل، أم برلماناً موازياً، أم ماذا؟**

كلا، فكما هو معروف فإن الثورات لا تسير حسب القوانين، لكن المجلس من إنجازات الثورة، نظراً لأُتينا عايننا من البرلمان كبرلمان فاسد ومدلس ومزور، ومن المستشارين ومن جميع الإدارات ولهذا فإن هذا المجلس أوجده الثوار والتقدميون في تونس وهو يستمد شرعيته من الثورة ونحن نعتبره هيئة سياسية تحاول أن تحمي الثورة من الردة...

- ولكنك قلت إن له صلاحيات تنفيذية كيف ذلك؟** الصلاحيات التنفيذية نستمدها من قوة شعبنا ومن القدرة على إنزال مليون شخص إلى الشارع لإسنادنا في وقت تعجز فيه الحكومة عن جمع /٥٠٠/ شخص.

- ما هي التيارات والأحزاب الممثلة في هذا المجلس؟**

في المجلس الاتحاد العام التونسي للشغل، الهيئة الوطنية للمحامين، رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان، جبهة ١٤ جانفي، وغيرها، وإن المجلس بهذه التركيبة يضم النخب الحية والفعالة والممثلة للثورة التي حدثت في تونس. فجبهة ١٤ جانفي كان

لها دور كبير في الثورة وإسقاط النظام ولها قيادات ميدانية في المناطق الجهوية وفي العاصمة.

- وماذا عن التركيبة الطبقية في هذا المجلس؟** التركيبة الطبقية في المجلس هي اليسار والوسط وبعض القوى الوسطية ذات الميول اليمينية مثل حركة النهضة..

- وما هي آليات عمله؟**

يريد المجلس أن يكون له قاعدة كبيرة في الجهات والمحافظات والمعتصمين فيها، وهو يتمتع بصدى شعبي كبير أي أنه قادر على تحريك الشارع واستنهاض الناس والمسيرات، ولديه خمسة شروط هي إسقاط الحكومة الحالية، وحل التجمع الدستوري الديمقراطي، حل مجلسي المستشارين والنواب، حل البوليس السياسي وبعد ذلك المرور إلى إيجاد مجلس تأسيسي الذي يجب أن يكون لها الصلاحية في اختيار نظام الحكم في تونس.

- إذا إلى أين تتجه الثورة التونسية، بعد شهرين تقريباً من إنجاز مرحلتها الأولى ممثلة بالإطاحة بابن علي؟**

الثورة التونسية إلى حد الآن في مفترق الطرق، أنجزت قضايا كبيرة، لكن ثمة هجوم وردة عليها ومازالت الصراعات موجودة بين قوى الثورة والثورة المضادة.

وما السبيل لتفكيك منظومة المصالح المرتبطة بين النظامين الحالي والسابق؟

نحن نحاول أن نقضي على النظام السابق من خلال جملة الآليات من المسيرات والاعتصامات والتجمعات والصراعات وكل أشكال النضال المتاحة، فنرسل رسائلنا ونبلغهم فإذا تمسكت الطبقات الرجعية بامتيازاتها فإن الشعب مستعد للكفاح..

- تونس كانت الفاتحة لجملة من الانتفاضات الثورية والتحركات الشعبية كما نراها اليوم في عدد من الدول العربية، برأيك ما هو المشترك وما هو المنفصل بين ما تشهده تونس وبقية البلدان؟ ما العامل المشترك بين ما تشهده المنطقة العربية وما هو الخاص التونسي؟**

المشترك أولاً أن الأنظمة العربية في /٢٢/ دولة عربية أغلبها لا يوجد بينها خلاف نوعي، بل كمي، فهناك مواصفات تنطبق على الجميع، ومنها: البقاء في الحكم، فحتى رؤساء الدول العربية هم ملوك، يعني رئيس يبقى ٣٠ سنة مثل حسني مبارك وبين



تونس: اعتصام حتى استقالة الحكومة كلها

أما في تونس التي تعهد جيشها بـ «حماية الثورة» الشعبية التي أطاحت بالرئيس المخلوع زين العابدين بن علي وبـ«تأمين» الانتقال الديمقراطي في البلاد، واصل آلاف المحتجين اعتصامهم أمام مقر الحكومة بالقصبية في العاصمة، مطالبين باستقالة كامل أعضائها بعدما ارتفع إلى خمسة عدد الوزراء المستقيلين إضافة إلى الوزير الأول محمد الغنوشي، في حين كُثف الوزير الأول الجديد الباجي قائد السبسي تحركاته لاحتواء الاحتقان السياسي والشعبي.

من جهة أخرى نفذ الاتحاد الجهوي للشغل بمدينة قابس جنوبي البلاد إضراباً عاماً يوم الثلاثاء طالب بحل الحكومة المؤقتة وانتخاب مجلس تأسيسي يتولى الإعداد لدستور جديد وأجراء انتخابات رئاسية وتشريعية.

الشعب يريد إسقاط الطائفية بلبنان

المئات من اللبنانيين استجابوا لدعوات عبر شبكات التواصل الاجتماعي بالإنترنت للاحتجاج على الطائفية في البلاد، ورفعوا شعارات تقول«الشعب يريد إسقاط النظام الطائفي» وتجمعوا بالقرب من المتحف الوطني، على امتداد الخط الأخضر الذي قسم بيروت إلى شطرين خلال الحرب الأهلية التي اندلعت بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩٠ . ووزع المتظاهرون منشوراً جاء فيه أنهم يطالبون بدولة علمانية مدنية ديمقراطية تتمتع بالعدالة الاجتماعية والتكافؤ.

العراق: نحو فرز وطني لا عرقي ولا طائفي

وفي العراق فرضت الشرطة حظراً للتنجول في مدينة كركوك حتى إشعار آخر عقب دعوات للقيام بمظاهرة كبيرة ترافقت مع مطالبات وجهها سياسيون ورجال دين عراقيون لحكومة المالكي«بإثبات صدق نواياها حيال تلبية مطالب المحتجين»ولكن في فترة تقل عن ١٠٠ يوم حدها المالكي لذلك.

ويأتي ذلك كمحاولة من الطبقة السياسية المهيمنة في عراق ما تحت الاحتلال لاحتواء الاحتجاجات الشعبية العارمة من شمال العراق إلى جنوبه مطالبة بإصلاحات جذرية وبالخلاص من التبعية للاحتلال ومفرزاته، والتي قابلتها الأجهزة الأمنية بالقمع والقتل والتكيل والحديث عن المفخحات في وقت ثبت فيه العراقيون أن انتفاضتهم توحّد صفوفهم في فرز وطني، لا عرقي ولا طائفي.

على /٢٢/ سنة/ وعبد الله صالح أكثر من ثلاثين سنة. أي أن الأشكال قائم بغياب الديمقراطية وتزوير الانتخابات وبقاء الرؤساء والملوك في السلطة مدى الحياة فلا يتركونها إلا بانقلاب عسكري أو الموت. ثانياً عمالة الأنظمة العربية المرتبطة عضوياً بالإمبريالية والاستعمار والاتحاد الأوروبي وأمريكا والإمبريالية اليابانية. فليس لنا في الوطن العربي صناعة وطنية وبالتالي فإن الشعب العربي مستعمر للقوى الإمبريالية وشركاتها ووكلائها وهم الذين يدخلون الأجانب ويصدرون إلينا سلاحهم ويمنعونا من الصناعات الثقيلة، التي تشكل عنوان التحرر الوطني.وإن كل هذا الوضع الرديء من السرعة والنهب والرشوة والفساد والبقاء في السلطة والارتباط بالإمبريالية ولد أسباباً مشتركة في كل الأقطار التي تشعل الثورات. وهناك أيضاً البطالة، والعمالة الهشة وعدم تمكين العمال من الحصول على اية وظيفة أو حماية، بحيث يتسنى للرأسمال الأجنبي والمحلي أن يشغل العمال كما يحلو له، كخدم. وهناك الاستغلال الطبقى، وهناك صيغة «رئيس مدير عام President Director General» عنده /٥٠/ عاملاً يساوي إجمالي ما يأخذه بمفرده من سيارات ومنح وأجر وامتيازات مجانية، إجمالي ما يتقاضونه جميعهم، فأي استغلال فاحش هذا؟ وبالإضافة أيضاً إلى هذا القمع الاقتصادي على مستوى القاعدة المادية (التجوع والإفقار وانعدام المسكن)هناك العملة التي فرضت علينا إملاءاتها بعدم مجانية لا التداوي ولا التعليم ولا النقل الذي لم يعد يراعي ظروف الطبقات الشعبية الفقيرة، وهناك قمع من البناء الفوقي من كنتم للحريات السياسية وضرب الديمقراطية والتدليس والحرمان من المسيرات والتعبير عن الرأي ومن تشكيل أحزاب، وكل ذلك فجر الثورات في عديد من المناطق بالعالم ومنها تونس ومصر وليبيا وأظن أن بقية الأقطار العربية آتية على الطريق ذاته.

لكن ثمة خلاف جزئي بين الأقطار العربية وهي مثلاً أن التركيبة القبلية في بعض الدول هي الطاغية كما في ليبيا

والسعودية بينهما في تونس لا يوجد شيء من هذا القبيل، في العراق مثلاً هناك التركيبة الطائفية، ولكن ماثرة الثورة في تونس ومصر هي أنها أزلت كل هذه الخلافات الدينية، ووجدت الشعب ضد الحكومات تنادي بتحسين ظروفهم المعيشية وأمانة عمان الكبرى ومتقاعدين مدنيين اعتصامات تنادي بتحسين ظروفهم المعيشية وزيادة رواتبهم.

كما اعتصم العشرات من النشطاء أمام مبنى رئاسة الوزراء للمطالبة بالإفراج عن الجندي أحمد الدقاسمة الذي قتل سبع إسرائيليات عام ١٩٩٧ وحكم عليه بالسجن المؤبد لمخالفته«الشرف العسكري» حسبما نقل عن الملك عبد الله الثاني..!

اليمن: لا مناص من رحيل الرئيس

وفي الوقت الذي تتواصل فيه المظاهرات المطالبة برحيل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في عدد من مدن البلاد برزت الأصوات الداعية إلى ضرورة قيام صيغة تضمن انتقال السلطة سلمياً في البلاد خلال سنة حسب تعهدات صالح في البرلمان اليمني يوم ٢ شباط الماضي. وتقضي الصيغة المقترحة بضممان حرية التظاهر والاعتصام لجميع اليمنيين بشكل سلمي، وتشكيل لجنة تحقيق في اعتداءات طالت متظاهرين في عموم المدن اليمنية ومحاسبة المسؤولين عنها وتقديمهم للمحاكمة وتعويض أسرهم، ومعالجة الجرحى على حساب الخزينة العامة. وتتضمن الشروط عدم التمدد والتوريث وترشيح صالح نفسه في الانتخابات القادمة، ووضع برنامج زمني لتنفيذ الخطوات الضرورية بما لا يتعدى نهاية العام الجاري، إضافة إلى التواصل مع جميع القوى السياسية في الداخل والخارج بدون استثناء لاستكمال النقاش.

وفي الأثناء قال الأمين العام للمجلس الأعلى للحراك اليمني الجنوبي عبد الله حسن الناهبي«يجب على أنصار الحراك الالتحام بالمظاهرات المطالبة بإسقاط النظام وعدم رفع الشعارات التي تدعو لفك الارتباط، كون النظام سيجد مبرراً لتحريك القوات المسلحة لقمعها».

مشروع «مارشال خليجي» لدعم البحرين وعمّان

وفي محاولة لاحتواء ما تشهده البحرين وسلطنة عمان من احتجاجات واضطرابات تجري مقابلتها بالقمع والاعتقال، يستعد مجلس التعاون الخليجي لإطلاق مشروع «مارشال خليجي» يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية في هذين البلدين، بحسب ما أفادت صحيفة (القبس) الكويتية التي أشارت إلى أن المشروع المرتقب المكون من أربعة بنود يركز تحديداً على إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية للمواطنين العمانيين والبحرينيين، وتوفير مساكن للمحتاجين في البلدين، كما يستهدف إيجاد فرص عمل لكثير من الشباب والشابات العاطلين عن العمل في بقية دول المجلس.

وكانت قوات الجيش العماني أخرجت الثلاثاء متظاهرين من دوار الكرة الأرضية بوسط صحار شمال العاصمة مسقط حيث كانوا يطالبون بوظائف وإصلاحات سياسية، بينما شهدت مدينة صلالة والبريمي احتجاجات مماثلة.

كما نظم آلاف البحرينيين في المنامة مظاهرة جديدة مناوئة للسلطة، شددوا فيها على الوحدة بين الطوائف، معذرين من سقوط مزيد من الضحايا في البحرين إذا لم تلب السلطات مطالب المتظاهرين بالإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل.

هل من شرارات في السعودية

وفيما توجه العاهل البحريني للسعودية للتشاور أو طلب النجدة، يبدو أن شرارات تحركات احتجاجية ما بدأت تتطلق من المملكة ذاتها . فقد انضمت حملة «مجهولة المصدر» بموقع فيسبوك وعبر الرسائل القصيرة على الخليوي إلى بيانات مماثلة تطالب ملك السعودية عبد الله بن عبد العزيز الإفراج عن الموقوفين دون محاكمات. وتستهدف الحملة إرسال «مليون مناشدة» إلى الديوان الملكي حيث كان من بين المطالب أيضاً تفعيل مبدأ استقلال القضاء بإلغاء جميع الهيئات التي تقوم بأدوار موازية خارج إطار النظام القضائي، وإشراف المحاكم على التحقيق مع المتهمين وأوضاع المساجين وعلى هيئة الادعاء العام والإسراع بتدوين الأحكام وتوجيهها، أي ما يشكل جملة مطالب ديمقراطية في بلد هو من الأغنى في العالم والأقل انفتاحاً.

■ ■

وفد اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في اللقاء الاستثنائي لقوى اليسار:

الفصل بين السياسي والاجتماعي هو فصل تعسفي وسيؤدي إلى مستنقع الثورات الملونة..

نشرت قاسيون في العدد الماضي تقريراً عن اللقاء اليساري العربي الاستثنائي الذي انعقد ببيروت في ١٨-١٩ شباط ٢٠١١، تضمّن فيما تضمّن، مداخلات بعض الرفاق من وفد اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين إلى اللقاء، وستتابع اليوم نشر بقية المداخلات..

علينا أن نرفع سقف أهدافنا

أهداف ثورية اجتماعية حقيقية لهذه الثورات.
أكاد أجزم أن المداخلات الوحيدة التي طرحت أن يكون سقف هذه الثورات هو الاشتراكية هي مداخلات الرفاق في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين وبعض الرفاق اللبنانيين. ومع كل الاحترام والتقدير لكل المداخلات وخاصة مداخلات الرفاق في تونس، ورغم أنهم تحدثوا بروح نضالية عالية عن استكمال الثورة: إلا أن الأهداف النهائية لهذه الثورة بقيت تتجلى لديهم في «ديمقراطية حقيقية ذات مضمون اجتماعي» كما عبر عن ذلك الرفيق عبد الرزاق الهَمّامي. الأمر الذي يجعلنا نفهم أن سقف الثورة في تونس لدى الرفاق التونسيين هو ليبرالية رحيمة أو ليبرالية آدمية.(ملاحظة من هيئة التحرير: في رد الرفيق عبد الرزاق الهَمّامي على الرفيق ماهر أوضاع أن هدفهم النهائي في هذه الثورة هو إلغاء استغلال الإنسان للإنسان، أي الاشتراكية وذلك بالترباط مع النضال الوطني ضد الامبريالية والصهيونية).

إذا كان مبرراً للرفاق التونسيين تخفيض سقف ثورتهم إلى هذا الحد (الليبرالية المخففة) بسبب عدم ربطهم لثورتهم بالأزمة العامة للرأسمالية وبالشكل الجديد لتجلي قانون التطور المتفاوت؛ فإن ما يذهل حقيقةً هو ما طرحه الأستاذ ناهض حتر من التيار الوطني التقدمي الأردني الذي دعانا إلى التخاذل أمام الحركة الجماهيرية وأمام هذا الزلزال، وأن نكون على هامشها بأن نشارك فيها فقط !!! لأن هذه المرحلة ليست مرحلتنا ولأن هذه الثورات برأيه هي ثورات الطبقة الوسطى.. ولنا أن نتساءل: طبقة وسطي في مصر؟؟ كلام عجيب!!

كما أن هنالك نقطة طرحها الأستاذ مهدي سعافين من الأردن أيضاً أجّد نفسي كشيوعي سوري مضطراً لعدم تمريرها، وللتوقف عندها. إذ تسأل الأستاذ مهدي مستكراً دور الشيوعيين السوريين في سورية (الذين يتناسون كل المطالب الشعبية بحجة الموقف الوطني السوري. وإنه إلى متى سيبقى الشيوعيون السوريون يبررون كل

ما يجري في الداخل السوري بحجة الموقف من إسرائيل؟).
أقول للأستاذ مهدي: سورية ليست مصر، كما أن مصر ليست تونس. وإذا نظرنا للخاص المصري نجد أن عاملين أساسيين هما الذين حركا الثورة المصرية: هذان العاملان هما: فقدان الكرامة الوطنية، والسياسة الليبرالية للنظام المصري..هذا النظام المصري الذي أفقد الشعب المصري كرامته ولقمته عمره ٤٠ عاماً أسسه أنور السادات وسار عليه حسني مبارك. إنه نظام الليبرالية الطُرفية الذي كان معادله السياسي هو الخيانة الوطنية الصريحة عبر اتفاقيات كامب ديفيد والسياسة الناتجة من هذه الاتفاقيات الخيانية.
إن الموقف من إسرائيل والامبريالية الأمريكية ومن المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق هو معيار أساسي لدى الشعب السوري ولدى كل الجماهير العربية في جميع البلدان العربية، وعلى أساسه تحدد الجماهير العربية موقفها من أي نظام. إن ذلك لا يعني أن لا يكون لدينا موقف واضح وصريح وجذري من السياسة الاقتصادية الليبرالية. ونحن في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين لا نجد أحداً في سورية أكثر جذرية منا أو أكثر يسارية منا في الموقف من السياسة الاقتصادية الليبرالية. ونحن في موقفنا الجذري هذا لا ننتقل من ضرورة الحياة الكريمة للشعب السوري فحسب، بل نرى أن الوقوف في وجه السياسة الاقتصادية الليبرالية يقوي عوامل الممانعة السورية. والموقف من إسرائيل ومن اتفاقيات كامب ديفيد ووادي عربة الخيانة هو معيار أساسي وليس جزئيات وتفاصيل كما ادعى الأستاذ مهدي.
نعود للسباق، لماذا سبقتنا الحركات الجماهيرية ولماذا سبقنا الشارع؟ يبدو أن الجواب بكل بساطة: لأن عقليتنا ما زالت مهزومة. وأعتقد أننا إن لم نطور خطابنا ونرفع سقف أهدافنا فإن الجماهير سوف تسبقنا ثانية.

■ ■

الشباب كانوا دائماً في طليعة الحركات الثورية

مع التغيير الاجتماعي الحقيقي، من هنا أيضاً يظهر زيف الطرح الذي يرى في هذه الثورات، ثورات «سياسية» ستتبعها ثورات «اجتماعية»، وهذا الفصل بين السياسي والاجتماعي هو فصل تعسفي وغير واقعي ولن يؤدي بنا إلا إلى المستنقع ذاته، مستنقع الثورات الملونة..

ليس مستغرباً ولا جديداً ولا مفاجئاً أن يكون الشباب في طليعة العمل الثوري، ربما هو أمر صادم للتنظيمات الهرمة، لكن من يقرأ التاريخ سيرى أن الشباب كانوا دائماً في طليعة الحركات الثورية، وأؤكد أن هناك من «المفكرين الثوريين» من يريد أن يتعامل مع الموضوع كما لو أن هؤلاء الشباب سيلجؤون إليه لينظر لثورتهم وهو جالس وراء مكتبه المكسو بالغبار.. الشباب لم يكونوا في الطليعة بأجسادهم فقط أي بحكم العمر، ولكنهم كانوا في الطليعة من حيث الإنتاج الفكري والقيادة التنظيمية على الأرض. تحييد الشباب عن العمل السياسي الجاد وعن المناصب القيادية هو سمة مراحل التراجع، حيث بقيت القيادات الثورية التي كانت شابة في مراكزها رغم تقادم الزمن عليها، وهنا لا بد من إعادة النظر في تجربة اتحاد الشباب الديمقراطي على مستوى العالم مع احترام نضالاته، فالعقلية التي صُدمت بقيادة الشباب للثورات هي ذاتها التي اعتبرت الشباب وطوال عقود مضت رديفاً ثقافياً ومسرحياً وغنائياً.. الخ.. وأبعدته عن العمل السياسي الجاد على اعتبار أنهم –الشباب- ما زالوا صغاراً على الشغل بالسياسة..

الكلام السابق لا يعني أن الشباب سيولدون في الهواء دون أرض يتجذرون فيها، فالانطلاق إلى الأمام يضعنا أمام خيارين، ليس كشباب فقط، وإنما كتنظيمات سياسية جادة تريد أن تلتحق بركب الثورة وتقودها إلى الخلاص المنشود وتخفف من مخاضات الوليد القادم، الخياران هما إما أن ننتقل من المنصة المعرفية لآخر انتصارات القرن العشرين، أو أن نعيد اختراع العجلة.. ولا بديل لمن يريد الفعل حقيقية من استعادة تلك المنصة والالتزام بها وتطويرها.

علينا تكيف بنانا التنظيمية مع الواقع المستجد، علينا إرسال الشباب إلى حيث العمل السياسي الجاد.

■ ■



قدم الرفيق ماهر حجار مداخله جاء فيها:

السؤال المحوري والأساسي لاجتماعنا هذا، هو كيف علينا أن نتعامل كشيوعيين ويساريين مع الثورات الشعبية التي فاجأت معظمتنا؟
في التشخيص: نجد أن هذه الثورات هي اليسار .. هي حركة يسار عملية وعلى أرض الواقع الملموس، والمفارقة هي أنها جرت بعيداً عن دور الأحزاب الشيوعية والتنظيمات اليسارية في قيادتها.. فماذا يعني ذلك؟

أعتقد أنه يجب علينا أن نعترف أننا كشيوعيين وكتنظيمات يسارية نواجه مشكلات جدية وكبيرة مع الشارع وفي التواصل مع الجماهير. وبعبارة أدق: نحن نشغل موقع الشيوعيين واليساريين ولا نقوم بدورهم. الأمر الذي يعني أنه يوجد لدينا نقص هائل: معرفياً وسياسياً وفي الممارسة. والمعرفي هو الأساس: إذ أننا نستطيع قدر ما نعرف.

من ذلك النقص المعرفي تعاملنا مع جدلية العام والخاص، فما زال أغلبنا يتعامل مع ما جرى في تونس ومصر بشكل مجتزأ عن الأزمة الرأسمالية العالمية. وينعكس هذا النقص المعرفي سياسياً في اعتبار ثورة مصر قد نجحت لأن حسني مبارك قد تنحى. والأهم من ذلك أنه يخاف من تحديد

العمال هم من سيحسمون المعركة الوطنية والطبقية!



قيادتها من رحم المعركة الطبقيّة. فالإضرابات التي كان يقوم بها العمال خلقت المقدمات الضرورية لتحفيز كل المحرومين، بمن فيهم الشباب للنزول إلى الشارع.
في سورية، تقوم الطبقة العاملة بإرسال رسائل وإشارات كثيرة حول أوضاعها، وذلك من خلال المؤتمرات النقابية والاحتجاجات التي لم تصبح ظاهرة عامة بعد، وخاصة بين صفوف عمال القطاع الخاص البالغ عددهم (٤ ملايين عامل)، حيث فرض عليهم قانون عمل جائر مكن أرباب العمل من التحكم الكامل بحقوقهم بما في ذلك حقهم بالعمل من خلال المادة ٦٥/ من قانون العمل الجديد الذي وافقت عليه الحركة النقابية والعمالية، ويرفضه الآن عمال القطاع الخاص.
لعب الشيوعيون السوريون تاريخياً دوراً مهماً ورائداً في قيادة الحركة النقابية والعمالية، ولكن هذا الدور أخذ يتراجع منذ الستينيات وإلى الآن، وتراجعت الروح الكفاحية التي تمكنهم من الاحتفاظ بذاك الدور المهم الذي لعبوه سابقاً. الآن يمكن للشيوعيين أن يعودوا للعب دورهم المنوط بهم داخل الحركة النقابية والعمالية وخارجها، إذا ما اقتربوا أكثر من العمال وتبنوا مطالبهم.. فالمعركة الاجتماعية والسياسية والوطنية مع السياسات الليبرالية ومن يمثّلها ستقرر مصير الوطن وإلى أي اتجاه سيذهب، وسيلعب العمال الدور الأساسي في حسم تلك المعركة وطنياً وسياسياً، وذلك بالدفاع عن القطاع العام وحقوق الطبقة العاملة والحريات الديمقراطية والنقابية وفي مقدمة ذلك حق الإضراب.

فهل هناك متسع من الوقت للتفكير والتأمل بمجريات الصراع الحالية داخلياً وخارجياً بدلاً من البناء الحقيقي للمواجهة القادمة التي أخذت تقترب كثيراً؟

إن الشعب سيقول كلمته في النهاية، وعندما لن تنفع كل المبررات التي ستقدم..

■ ■

يجب أن يعود اليسار إلى الشارع

الأحزاب تطوير بنيتها ورؤاها وأدواتها بما يتناسب مع هذه المهمة.. وهذا يحتاج إلى:

١ – عقل معاصر ينتج الرؤيا والخطاب بناء على أساس نظري معرفي متقدم، ويمتلك الخبرة والتجربة الكبيرة..

٢ – حامل لهذه الرؤيا والخطاب، معاصر أيضاً، ويكون معاصراً من حيث القدرة على استيعاب هذه الرؤيا والخطاب ونقلها ونشرها، وهذا يعني مستوى معرفياً، ومن حيث الأدوات والوسائل التي يعمل بها.

وبالتالي يكون هذا الحامل الميزان الذي نقيس من خلاله مدى اقتراب خطابنا ورؤيانا من الجماهير، وعن طريقه يمكن معرفة مطالب الجماهير وهمومهم اليومية المعاشة للتعبير عنها.

والسؤال الأساسي المطروح: أين الشباب من كل هذا؟ نقول إن الشباب في كل هذه البنية، ولا يمكن تحقيق هذه الشروط دون وجود الشباب كمكون أساسي في هذه العملية.

دور الشباب سياسي ومعرفي وليس ميدانياً فقط!

إننا نرى أن للشباب دوراً أساسياً في عملية إنتاج المعرفة وكذلك في قيادة الأحزاب الشيوعية واليسارية، وليس فقط دوراً ميدانياً في الشارع. هذا ما لم نره في لقائنا هذا، بل يبدو من خلال طريقة إدارة الجلسة أن وجود الشباب هنا هو وجود شكلي فولكلوري.. ويقودنا هذا أيضاً لأن نقوم بعملية تقييم لتجربة التنظيمات الشبابية الريدفة للأحزاب الشيوعية(اتحادات الشباب الديمقراطية نموذجاً).. هل تؤدي الوظيفة التي رسمت لها عند تأسيسها، أم أنها تحولت في مرحلة التراجع إلى تنظيمات فارغة أصابتها الميوعة، بل واستخدمت في ظروف الصراع الحزبي والتكتل الداخلي ضمن سياسة الاستزلام لمصلحة فلان أو فلان؟.

أخيراً يجري خلط شديد بين النظرية والرؤية – باعتبارها النظري الخاص – والخطاب والممارسة. فالحركة الشبابية التي نراها اليوم لها مضمون اجتماعي ومواقع التواصل الاجتماعي هي أدوات.. والمهم كيف نستخدم هذه الأدوات المعاصرة، وماذا نقول عبرها، لذلك يجب عدم التقليل من الأهمية الجهورية للنظرية.

■ ■

مع الشباب بشكل منفصل وعدم إشراكهم في العمل الحقيقي للأحزاب، وعدم الاهتمام بسماع رأي الشباب خلال مناقشة الورقة السياسية مثلاً، يعني عدم استيعاب مهمة تفعيل الشباب في الحركة السياسية والعمل التنظيمي.

من ناحية أخرى، عندما نقول إن هنالك أزمة عند الأحزاب اليسارية في التواصل مع الشباب والتفاعل معهم، في الوقت الذي نعرف جميعاً أن مجتمعاتنا العربية هي بمعظمها فتية (أكثر من ٥٠ ٪ شباب)، فهذا يعني أننا نتحدث عن عدم قدرة هذه الأحزاب اليسارية على التواصل مع المجتمع بأكمله وعدم القدرة على التعبير عن مصالح وهموم هذا المجتمع لأنها لا تتواصل مع النسبة العظمى من هذا المجتمع وهي الشباب.. فآين يكمن دور الشباب في العمل السياسي والتنظيمي؟ المهمة الكبرى أمام الأحزاب اليسارية العربية اليوم، هي العودة إلى الشارع والجماهير لتعبّر بشكل حقيقي عن مصالحها، وهذا يتطلب من هذه



وقدمت الرفيقة ندى عبد الله مداخله قالت فيها:

في البداية أتحدث عن شكل اقامة هذه الندوة الحوارية بين الشباب والتي تعبر عن عدم فهم عميق حتى الآن لدور الشباب في الحركة السياسية وفي أحزاب اليسار تحديداً، فالتعامل



وقدم الرفيق عمر حصني مداخله جاء فيها:

– في ندوة عقدت في دمشق عام ٢٠٠٢ سأل زعيم أحد الأحزاب الشيوعية ذات التاريخ الكريم والذي يدعو إلى الفخر: هل للإشتراكية مستقبل؟ فأجابه أحد قيادات اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، هل للرأسمالية مستقبل؟
– بث موقع dw الألماني العام الماضي خبراً يتحدث عن إزدياد الطلب على كتاب رأس المال لكارل ماركس لدرجة فقده من الأسواق.

ربما..!

هل سيولد أدب

الديكتاتوريّة العربيّة؟؟

قُرئت السّروايات التي تناولت الديكتاتوريات في أمريكا اللاتينية –أو ما عُرِف بأدب الديكتاتورية– بشكل واسع في اللّغة العربيّة، ودائماً ما كانّ القارئ العربيّ يشعر أنّ هذا ما يحدث في بلاده، فالمستبد يتحكم بشؤون الناس بإرادته لا بإرادتهم، ويحكمهم بهواه لا بشريعتهم، بتعبير عبد الرحمن الكواكبي، السّباق الأهم والأحدق في تشخيص أمراض الاستبداد السياسي، كما جاء في كتابه الشهير: «يضع كعب رجله على أفواه الملايين يسدها عن النطق بالحق والتداعي بمطالبته»..

في الحقيقة ما من فارق جوهري بين القارئ والنصّ إلا من حيث اختلاف رنين الأسماء، فإذا كان القارئ العربي يعرف ما فعله العسكر الجمهوريون والملوك من ترويع وتجزير وبلطجة وإرهاب، وسلب ونهب ومصص لدماء البشر والحجر والتراب.. فإنه قلما كان يقرأ رواية عربية عن ديكتاتور ممن عايش بطشهم وذاق ويلات ترويعهم وتكيلهم بالعباد تكميماً للأفواه أو حبساً للأجساد، ربما كانت هناك روايات عن هذه العوالم كـ«شرق المتوسط»، على سبيل المثال، وهي الرواية التي تناولت المؤسسة القمعية بصورة مقرّبة، أو الأعمال الأدبية والفنية الأخرى التي تناولت الاستبداد الديكتاتوري من موقع رمزي كمسرحيات سعد الله ونوس..

لكنّ حركة أدبيّة متكاملة على هذا الصعيد لم تظهر في العربيّة حتى الآن، وإذا ما وجدت بعض النماذج فإن الفارق الذي صنعه أدباء أمريكا اللاتينية هو أنّ كبارهم كتبوا في هذه القضية بحيث جعلوها نفّاس أدبية بكل معنى الكلمة.

ما حدث في أمريكا اللاتينية، أختنا غير الشقيقة، بدأ بلقاء بين الروائي المكسيكي كاروس فوينتس والبيريواني ماريو بارغاس يوسا حين التقيا في لندن خريف ١٩٦٧، كما يروى ذلك فوينتس في مقال نشرته مؤخراً جريدة «لانسبون» الأرجنتينية. كلّ من الكاتبين كان قد قرأ بإعجاب كتاب «قصص عن الحرب الأهلية الأمريكية»، وخطر لهما إنجاز كتاب مشابه عن أمريكا اللاتينية. وفعلأ قاما بدعوة دزينة من زملائهما من كتاب قارتها لكتابة رواية قصيرة على ألاّ تتجاوز الخمسين صفحة، تكون مكرسة لـ«الطاغية الوطني المفضل» لدى المؤلّف، وسيكون اسم الكتاب «آباء الوطن». الفكرة راقت صاحب دار «غاليمار»، الدار الفرنسية الشهيرة، والذي تحوّل إلى عرّاب للمشروع قبل أن يفشل..

المجموعة التي دعيت ضمت كلاً من الأرجنتيني خوليو كولتار، والفنزويلي ميغيل أوتيروسيلفا، والكولومبي غابرييل غارسيا ماركيز، والكوبي إليخو كارنتير، والدومنيكاني خوان بوش.. وآخرين.

فشل المشروع إلّا أنّ ثلاثة من الكتاب قرروا المواصلة قدماً لإنهاء رواياتهم، فكتب كارينتير «ملاذ المنهج»، وماركيز «خريف البطريرك» التي استلهمت الديكتاتور الإسباني فرانكو مع بهارات ماركيزية محلية لتكون الرواية لاتينية بامتياز، وأوغسطو روا باستوس كتب «أنا الأعلى» عن الديكتاتور فرانسيا وهو مدني كان يعمل طبيباً. أما يوسا فأخذ منذ ذلك الحين بنشر سلسلة من الروايات التي تتناول الديكتاتورية حتى وصل إلى القمّة مع «حفلة التيس» التي صدرت عام ٢٠٠٠ عن ديكتاتور الدومنيكان تروخيو، وهي رواية مكتوبة بواقعية مطلقة.

من هذا كلّه أريد أن أَسْأَلَ هل سنقرأ في القريب العاجل روايات عن بن علي والقذافي ومبارك.. وسواهم؟؟

■ **رائد وحش**

raedwahash@gmail.com

مثلثان متساويا الأضلاع..



الخبرات والدلالات التي اكتسبتها عقولنا عن هذا الرمز، وبالتالي نبتعد من التجريد والرمزية مجدداً إلى الحسية، والاكتفاء بالنظر إلى أشكال الرموز دون دلالاتها، أو أن هناك جهات تعمل على تسويق هذا الرمز وتغيير اتجاهات المجتمع العربي نحوه من خلال تعرض الأفراد له بغية اعتياده نتيجة تكراره ومن ثم قبوله ليتغير بعد ذلك الاتجاه نحوه، ويأتي بعدها تغير السلوك كخطوة متقدمة وأكثر تعقيداً (وهذه عملية طويلة الأجل ولكنها مثمرة).

والمثير للسخرية حقاً في هذا السياق هو المقطع الذي كررته محطة MBC بغية الترويج للبرنامج، إذ يستضيف البرنامج طفلاً فلسطينياً صغيراً يقوم بإلقاء قصيدة ليقابله الجمهور بتصفيق وتشجيع شديدين، وتبدأ نجوى كرم (إحدى أعضاء لجنة التحكيم) بالبكاء، بينما يعتذر أحد المحكمين (عمرو أديب) من الطفل باسم الشعب العربي لأننا لمّا نحرر فلسطين بعد!!



«وجهاً ت نظر»: نحن والعالم

خصصت «وجهاً ت نظر» (جريدة الكتب) عدد (كانون الأول ٢٠١٠) الذي صدر في نهاية عقد مضى وكذلك عدد (كانون الثاني) الذي صدر في بداية العقد الحالي للنظر في ما جرى في العقد الأول من القرن الأول بعد العشرين: شخصياته وأحداثه، مشاهده وحكاياه، وأسئلته التي سيلصقها على بوابة عقد جديد. من خلال ملف متكامل على قسمين، الأول بعنوان: نحن، والثاني: العالم..

في الجزء الأول قرأنا لهيكل كيف أننا «لسنا أمام صراع حضارات متعددة يمكن أن تتصارع أو تتصالح، بل هي حضارة واحدة صب فيها

الجميع ما زاد عندهم أوقات الفيض، وسحبوا منها ما لزمهم أوقات الجفاف». وقرأنا حوراً حول الموضوع ذاته أجرته «وجهاً ت نظر» مع فرانسيس فوكوياما صاحب نظرية «نهاية التاريخ».

ثم كان أن ناقشنا قضايا عربية مختلفة: العراق.. من الاستبداد إلى الاحتلال إلى المجهول. السودان.. جنابة التاريخ والجغرافيا. فلسطين.. ستون عاماً على النكبة ثم ماذا بعد؟؟ عقاب غزة: حين تمطر السماء جحيماً. حزب الله.. الرقم العربي الصعب. مصر.. أسئلة الديمقراطية. النيل.. مياه جديدة في النهر القديم. العرب.. أزمت الهوية والديمقراطية والتخلف.. وأما الجزء الثاني فهو بمثابة نظرة إلى الفضاء الذي يتسع من حولنا، إقليمياً ودولياً، وفي الحالتين سيذكر القارئ كيف كانت النظرة إلى ما جرى في حينه، ثم كيف ينظر الآخرون من ثقافات واتجاهات مختلفة إلى القضايا ذاتها. في العدد الذي يحمل اسم «العالم ٢٠٠١ – ٢٠١٠» بين أيدينا يكتب أمارتيا سين عن ما بعد أزمة الرأسمالية تحت عنوان: «هل كان علينا أن نبعث عن عالم جديد.. وهل يجب أن نقول كفى؟؟».. ويكتب كريس هيدجز عن الأزمة الاقتصادية بوصفها التهديد الأكبر للأمن القومي الأمريكي: «الإرهاب الحقيقي: وول ستريت».. إضافة إلى كتابات أخرى عن إيران وتركيا والصين وكابول..

■ ■



نحدها في أكثر الأماكن غنية بالكلس والأملاح المعدنية وجزيئات متنوعة من مواد مختلفة، قد تعوض أي نقص في العناصر الغذائية التي يفتقدها الجسم، ليس بسبب عدم وجود أي تناسب منطقي بين أسعار بعض السلع الغذائية والدخل الشهري لبعض المواطنين لا سمح الله، بل جراء عدم التزام الكثيرين منا بنظام غذائي متكامل..

وبما أن موضوعنا له علاقة بالصحة العامة، فلا يمكننا أن نغفل أهمية الرياضة كوسيلة للحفاظ على جسم سليم، وهذا هو بالضبط، ما يدفع بحكوماتنا للتمسك بالروتين الإداري وما يرافقه من تنقلات لا تحصى من جانب المراجعين بين الدوائر الرسمية، حيث يحظى كل مراجع بفرصة للقيام بوسلة رياضية مجانية أثناء إنجازه أي معاملة حكومية، مما يضمن بقاء لياقته بالمستوى المطلوب.

بعيداً عن أية نزعات إقليمية أو عرقية أو قومية فإن كل هذا الاهتمام الذي ألقاه من حكومتي هو ما يدفعني للافتخار بأني

سوري.

■ ■

وراء إنتاجه وعرضه، أو نقد اختيار لجنة تحكيمه وغير ذلك... يكفي لنا أن ندقق قليلاً في تفاصيل الديكور والإضاءة المستخدمة فيه.

حيث تتوزع في إحدى زوايا المسرح ووراء المتسابقين عدد من النجوم الحمر المستخدمة بغرض الإضاءة، وإذا دقق المرء فيها يجد أن بعضها نجوم سداسية.. المثير للانتباه أيضاً أن الكاميرا الأساسية في البرنامج، والتي تصور أداء المتسابقين من الأمام تظهر وبوضوح تام نجمة سداسية في أقصى زاوية المشهد (الزاوية اليمنى)، بحيث تظهر هذه النجمة طوال فترات عرض الحلقة.

فماذا يعني ذلك؟

هناك احتمالان: إما أن إعلام(نا) لا يعلم أي شيء عن علم سيمولوجيا الصورة ودلالاتها وأهمية توظيف الرموز بشكل صحيح، وبالتالي يتوقع منا أن نرى في النجمة السداسية مجرد مثلثين متساويي الأضلاع متداخلين مع بعضهما، بعيداً عن كل

◀ **نور أبو فراج**

ما الذي يجعل الأفراد يرون في خطين متقاطعين صليباً؟ ولماذا كان اللون الأحمر دائماً لون الرغبة والاندفاع والعنف؟ ما الذي يجعل من الصليب المعقوف رسماً يثير الرعب والرهبه؟ من المدهش حقاً كيف أن شكلاً بسيطاً مكوناً من عدة خطوط وانحناءات قد يحمل للأفراد دلالات ومعاني عديدة ومختلفة، يختصر تجارب أو تاريخاً كاملاً، يثير مشاعر السعادة والحماس والفرح أو على النقيض من ذلك، الخوف والرعب الشديدين! لطالما عكس استخدام الرمز مرحلة متقدمة من تطور الوعي الإنساني وقدرته على التجريد والابتكار وتنظيم معارفه واختصارها في شكل أو لون أو صوت.

الثقافة العربية بدورها أفرزت رموزها الخاصة المكتوبة والمرسومة، اللونية منها والصوتية وحتى الرموز المتمثلة بأفراد معينين، وبالمقابل حملت لها بعض الرموز الخارجية والإشارات معاني محددة، كالنجمة السداسية مثلاً. هذا الرسم اعتبر ببساطة رمزاً للصهيونية واختصاراً لجميع الخبرات والمعارف التي كونها العرب طوال سنوات الصراع معها، وما رافق ذلك من خوف ورعب، حمل هذا الرمز البسيط معاني الكراهية والعنف والكذب، وبالرغم من وجوده في النقوش والزخارف في العمارة والآثار الموجودة في منطقتنا قبل ظهور الحركة الصهيونية، إلا أنه وبالتأكيد اكتسب بعداً جديداً عندما ارتبط بها، حيث أصبح من المستحيل أن نرى النجمة بمعزل عن تلك الخبرات والدلالات.

كان الإعلام العربي في السابق أكثر وعياً لهذا الموضوع (أو على الأقل هكذا بدا) إلا أن النجمة بدأت تظهر بشكل أكبر على فتواتنا، بداية بصورة سريعة وخاطفة في بعض الأفلام و المسلسلات الأمريكية، ثم بشكل أوضح و أكثر صراحة، حتى وصلنا لمرحلة بدأت فيها النجمة بالظهور في برامج عربية!!

والدليل الصارخ يتمثل في النسخة العربية من برنامج المواهب الشهير (s got talent >Arab) الذي يبحث عن المواهب الجديدة في مجالات الغناء والرقص وألعاب الخفة وغيرها من المهارات.

فبعيداً عن نقد البرنامج من حيث مضمونه، أو الأهداف الكامنة

ملف القدس في مجلة «الدراسات الفلسطينية»

خصصت مجلة«الدراسات الفلسطينية»ملفها الرئيسي لعدد شتاء ٢٠١١ لقضية القدس، كنوع من المساهمة في بحر الجهد المطلوب من أجل التعبئة والتوعية دفاعاً عن الحق العربي وضماناً لمستقبل المدينة. ضم الملف مجموعة من الدراسات الهامة أبرزها مقال بعنوان: «وضع القدس ومستقبل عملية السلام» لإدوارد سعيد، وهي مقالة مكتوبة قبل خمسة عشرة سنة لكنها لم تنتشر، واللافت أن الزمن أكد صحة نظرة سعيد الداقية إلى واقع المدينة والمخاطر المحدقة بها جراء الحملة الاستيطانيةالدعاغيةالصهيونية،والتلكؤ العربي في التصدي لها، وكما يقول رشيد الخالدي في تقديمه للمقالة: إن غياب الرؤية العربية الواضحة

الموحدة لمستقبل المدينة ما زال يمثل إخفاقاً خطراً للنظام السياسي الفلسطيني، وللأنظمة العربية كافة على حد سواء. أما «القدس القديمة ومحيطها: الانقلاب على المشهد الثقافي وتهويده» لنظمي الجعبة، تبرز بوضوح الصراع المتصاعد بشأن رموز المدينة وتاريخها، واستخدام (إسرائيل) الحفريات الأثرية والرواية

التوراتية من أجل حسم مستقبل القدس وطمس واقعها وماضيها العبريين.

بينما يقدم عماد الخطيب مسحاً ميدانياً وأهياً لحجم التحديات السياسية والقانونية والإدارية التي تواجه المقدسين عامة، وفئة الأكاديميين المقدسين خاصة، بما في ذلك سبل دعم هذه الفئة وضمان صمودها،

من خلال بحثه المعنون بـ«الأكاديميون الفلسطينيون: بين التهويد وغياب الفعل المضاد».

وتكتب نادرة شلهوب – كيفوركيا ن تحت عنوان «القدس وفلسطين والسياسات اليومية الكولونيالية» مقالاً قيماً عن أثر الاحتلال في الحيز والبيت والمكان والزمان والجسد وفي نسج العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.فتعرض لنا السياسات الصهيونية اليومية ووقعها على احتمالات المقاومة والصمود. وتفكك كيفوركيا نآليات الأيديولوجية الصهيونية والكولونيالية، كما تنقل أصواتاًحية للمقدسسين الرازحين تحت الاحتلال وترسم صورة مؤثرة لأساليب المقاومة المقدسية التلقائية والمدروسة، وكيفية انتقال المقاومة من الحيز الفردي إلى الحيز الجماعي.

■ ■

..آه يا نيالي!

◀ **عمر بريك**

المواطنة من الوجهة القانونية لها علاقة بالجنسية، وحسب هذا التعريف، هي حياة جنسية دولة ما سواء أكانت أصلية أو مكتسبة، والتمتع بكل الحقوق والحريات المدنية والسياسية والالتزام بالواجبات.

وبما أنني أحمل الجنسية السورية، وأفخر بكوني مواطناً سورياً، فلا بد أن أشير إلى أن ما يدفعني للافتخار بجنسيتي ومواطنيتي، ليس ذلك التعصب الإقليمي الأعمى، ولا ينبع من انتماءات عرقية متشددة، وإنما ما يدفعني لذلك هو تلك العاملة الاستثنائية التي نلقاها – نحن السوريين– من حكوماتنا الحكيمة، من حيث الرعاية الصحية والاجتماعية، والحرص الشديد على سلامتنا، من خلال جملة من الإجراءات التي أظن أنها بشكل أو بآخر ابتكار محلي صرف لا نظير له عند سوانا.. ولنتمعن أكثر بالمقصد ..

دعونا نبدأ من الكهرباء، حيث تتخذ وزارة الكهرباء إجراءات

بين قوسين



الوقت الحاسم..

◀ جهاد أسعد محمد

تشكلت في سورية خلال أكثر من نصف قرن من المواجهة مع العدو الصهيوني والإمبريالية العالمية والرجعية الفكرية والاقتصادية والسياسية المحلية والعربية، شريحة

بارزة التأثير والهيمنة من المتنفذين الانتهازيين، ما انفكت تتحكم بالشؤون الداخلية للبلاد وتطغى صورتها القبيحة على معظم اللوحة العامة فيها .

هذه الشريحة التي بدأت صغيرة ذات طموحات محدودة انضوت تحت الشعارات الوطنية الكبرى، ما لبثت أن تقاسمت جزءاً كبيراً من ثروة البلاد مع بقايا البرجوازية التقليدية التي تلقت ضربات قوية في مرحلة التأميمات، فازدادت سطوة وثراء خلال أقل من عقدين، قبل أن تتحول مع قرب أفول القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة إلى برجوازية بيروقراطية تملك كما هائلاً من المال المنهوب، فأظهرت إلى العلن تحالفها المتين مع بعض بقايا البرجوازية الكلاسيكية (عدوها المعلن) التي تحولت إلى مواقع طفيلية في النشاط الاقتصادي، وأخذت بحكم موقعها وبنيتها الجديدة برمي معظم الشعارات الاقتصادية والفكرية التي منحتها الثروة والسطوة خلف ظهرها، وهي تسعى اليوم، وتضغط بقوة مضاعفة، باتجاه التخلي عن بقية الشعارات وعلى رأسها الشعار الوطني: شعار المقاومة والتحرير، مدركة أن ذلك لن يتم دون وثوبها الكلي وسيطرتها النهائية على القرار السياسي.

والحقيقة أن علاقة الشعب السوري مع نظامه السياسي القائم ظلت طوال العقود الماضية محكومة بمستوى وطبيعة علاقة كلا المتحالفين المتواطئين، وبما تملّيه خلاصة هذه العلاقة في كل مرحلة، وما تؤديه من نتائج على المستويات كافة، وما تمارسه سراً وعلناً، وما تمنعه وتسمح به، وما تتركسه في الدولة والمجتمع.. والذي لم يؤدّ في النهاية إلا إلى تشويه الشعارات الكبرى وتفريقها من مضامينها وعزلها عن الناس الذين آمنوا بها وناضلوا من أجلها.. وهو ما لم يجر تقييمه حتى الآن على الرغم من آثاره الكارثية على البلاد وأهلها، وعلى العلاقة بين الشعب والنظام..

لكن اليوم، ومع تصاعد الاحتجاجات والانفاضات الشعبية في أكثر من بلد عربي، وارتفاع وتيرة الأخطار الخارجية على سورية والتهديدات المتزايدة لاستقلالها ووحدتها الوطنية ومواقفها الممانعة، أصبح من الضروري والملح إجراء مراجعة شاملة لكل المرحلة الماضية..

ولعل ضيق الوقت يفرض سريعا القيام بجملة من الإجراءات الحاسمة التي لا تقبل التأجيل، تلبية لتطلعات الجماهير وآمالها وحقوقها.. فلقد بات من الضروري اليوم مساءلة ومحاسبة الذين أجهضوا بفسادهم ونهبهم وبيروقراطيتهم «التوجهات الاشتراكية» وشوهوا صورتها، عبر استنزاف القطاع العام وأموال الدولة والاعتداء المستمر على الخزينة العامة، قبل أن يسارعوا للترويج للنيلولبيرالية واعتناقها لتبييض أموالهم في استثمارات لم تقدم للناس إلا المزيد من الفقر والبطالة.. هؤلاء يجب أن تصادر أموالهم وممتلكاتهم ويقدموا للقضاء... وهذا أضعف الإيمان.. وفي هذا الإطار لا بد من الإطاحة بالسياسات الليبرالية ومن يصر على الاستمرار في انتهاجها، لأن أي جهد سيبدل في محاولة استعادة الدولة لشعاراتها الأساسية بوجود الفريق الليبرالي المتحكم هو محض هراء..

وبالأهمية ذاتها، تجب مساءلة ومحاسبة أولئك الذين فصلوا قسرياً بين كرامة الناس والكرامة الوطنية، فضيقوا على المجتمع وعلى الحريات العامة، وفسحوا المجال أمام قوى النهب لتكون شديدة التأثير على قسم واسع من السلطة التشريعية والتنفيذية، وحجبوا صوت المقهورين، وكرسوا الفساد من خلال إضعاف دور الإعلام الوطني والهيمنة على الجهات الرقابية والقضائية، وعزلوا القضية الوطنية عن حاملها الحقيقيين..

كما من الملح المسارعة إلى إصدار قانوني أحزاب وانتخابات عصريين يساهمان في حشد الناس في أحزاب وطنية بعيداً عن الانتماءات الفئوية التي يعمل أعداؤنا على تكريسها في بلدنا في إطار «الفوضى الخلاقة»..

الآن، ليست هناك هوامش واسعة للمناورة والحلول الترفيقية.. فإما أن تتوافق التوجهات والشعارات والخطط العامة مع مصالح الناس واستقلال القرار الوطني قولاً وفعلًا، وإما أن نجلس بانتظار المجهول..

mjihad@kassioun.org



والبحر الأحمر وربما الخلجان والمحيطات لما سيضعه في كفة قوى التحرر العالمي على حساب كفة الإمبريالية العالمية التي تتهاور دعائهما يوماً بعد آخر.

نم قرير العين يا شيخ مصر، فهي حرة وعلى الوعد بهية.. شكراً على الروح التي أورتها للشعب المصري ولنا، شكراً لصوتك الذي تشبث بعقول أحفاد مصر فأطلقوه ثورة، شكراً لأبطال مصر.. الذين زرعوا في عيوننا وقلوبنا وعقولنا الأمل، وعلمونا أنه يوجد للنصر أيام، وأن الحرية آتية لا محالة.. شكراً يا شيخ مصر.. ومبروك لك ولشباب مصر الحرية.

■ ■

الشيخ إمام.. زعيماً للثورة



◀ كمال عرفات

وحتى صفحاتنا الفيسبوكية، أغانيه التي عادت لتقود الثورة العظيمة التي لا تبعد عن النصر المبين إلا بقدر متابعة الثائرين لثورتهم، رغم أن الثورة انتصرت في كل الأحوال بعد أن أظهرت للعالم أجمع أن إرادة الشعوب لا يقف بوجهها ظلم ولا وبطش ولا حتى جيوش أو أنظمة تدعمها أضخم دول الإمبريالية العالمية.

هي شعوب لا يفصل بينها وبين الحرية إلا زمن ضئيل ستقهره طالما وجد بتاريخها وقلوبها روح كروح الشيخ إمام الذي ربما لم تر عيناه ألوان الحياة، ولكن أغانيه لطالما أثبتت أنها كانت ترى طريقاً له نهاية وحيدة عنوانها الحرية، تفاصيلها معارك وثورات، أبطالها شعوب، وغنائمها خلاص من ظلم نخر عظاماً وامتص دماءً واقتلع أعينا وأدمى قلوباً، فكانت الكلمات والألحان والصوت الشجي ترسم بمجموعها للشعب المصري العظيم طريق الخلاص، طريق الحرية، طريق الشمس، وبكل اختصار هذا هو «درب الشعوب»، الدرب الذي بدأه الشعب التونسي، فكان الانتصار المدوي، وأكملته الشعب المصري الذي لم ينتصر لمصر فحسب بل إن ما حققه ستتخطى آثاره النيل والسويس

«إصحي يا مصر، مصر يا بهية، ثور واتحرر يا إنسان، شيد قصورك».. ليست مجرد أغنيات، بل هي صيحات ثورية شعبية بثها الشيخ إمام لتقود الشعب نحو الثورة.. هي عناوين ومناهج وزادات معارك ثقافية خطها الشاعر أحمد فؤاد نجم بحثاً عن الحرية، كتبها للقاهرة، للإسكندرية، للسويس، لمصر كلها، بفقرائها، وجياعها، ومقهورها.

هذا هو النصر الذي سعى إليه وغنى له الشيخ إمام منذ أكثر من ثلاثين عاماً، هذا هو النصر الكامن الموجود بصوته، بآلته التي رسمت ألحان النصر، وترانيمه التي أرعبت قاطني القصور.

ها هو صوت الشيخ إمام يعود لساحات القاهرة وشوارع الإسكندرية ومياه النيل وهواء السويس، وها هي أغانيه تتراأس عناوين الصحف والمحطات الفضائية

«أيام سينما الواقع» تطلق دورتها الرابعة

الرجال بمناسبة مئوية اليوم العالمي للمرأة وتضم ٥ أفلام، وتظاهرة في البحث عن حياة أفضل والتي تضم ٤ أفلام، كما يقدم المهرجان تظاهرة روائع المهرجانات وفيها ٤ أفلام حازت على إجماع دولي واحتلت مركزاً متقدماً بما حصده مؤخرًا من جوائز عالمية في مهرجانات دولية مرموقة.

وفي تظاهرة لقاء مع مخرج سيكون اللقاء مع المخرجة السينمائية البريطانية كيم لونجينوتو حيث يتم عرض ٤ أفلام لها، بالإضافة إلى لقاء مفتوح تعقده المخرجة مع الجمهور. أما جديد المهرجان فهو تظاهرة «إنه عالمي» لليافعين وتضم أربعة أفلام.

وقد أعلن المهرجان على موقعه مؤخراً تعديل برنامجه وإضافة ثلاثة أفلام جديدة في تظاهرة بعنوان «ثلاثة أفلام لعمر أميرالاي»، والأفلام المتضمنة هي: «الحب الموهود»، «عن ثورة» و«نور وظلال»..

■ ■

افتتحت يوم الأربعاء ٢ آذار، في صالة الكندي بدمشق، الدورة الرابعة من مهرجان «أيام سينما الواقع DOX BOX» في الساعة الخامسة مساءً، ويعرض فيلم الافتتاح «القطار الأخير إلى المنزل»، كما يعاد فيلم الافتتاح في اليوم ذاته في سينما الزهراء الساعة السادسة مساءً.

أفلام التظاهرة الرسمية البالغة ١٧ فيلماً ستتنافس على جائزة الجمهور وفق التصويت، بينما تتنافس ٦ أفلام سورية على جائزة مسابقة أصوات من سورية، وهي: «الشعراني» لحازم الحموي، و«سقف دمشق» و«حكايات الجنة» لسؤدد كعدان، و«صفقة مع السرطان» لأديب الصفدي، و«راقصون» و«جدران» لإياس المقداد، و«في انتظار أبو زيد» لمحمد علي الأتاسي، و«مدينة الفراغ» وهو فيلم قصير لعلّي الشيخ خضر.

وتتضمن خارطة المهرجان تظاهرات أخرى هي: عن



المصور عوني محمد ينال جائزة المجلس العالمي للصحافة



أعلنت لجنة التحكيم التابعة له المجلس العالمي للصحافة» عن أسماء الفائزين بوسام التميز من الدرجة الأولى للتصوير في العالم العربي لعام ٢٠١٠، بعدما انتهت لجان التحكيم من فرز وتقييم جميع الأعمال المشاركة في المسابقة. وجاء اسم المصور الزميل عوني محمد في المرتبة الثانية التي ضمت الأول: وسيم خير بك، الثالث: علي ناصر علي الرومي، الرابع: سعيد عبد الله الواليد. يذكر أن عوني محمد فلسطيني من مواليد ١٩٨١، خريج معهد فنون تطبيقية تصوير ضوئي، عمل في عدة صحف ومجلات محلية ودولية، كما عمل كمدرس للتصوير الضوئي في منظمة الأونسرو في مشاريع الشباب واليا فعين.

2011

16 صفحة

تعلن قاسيون عن استمرار حملة الاشتراكات لعام ٢٠١١

قيمة الاشتراك السنوي (٥٠٠) ل.س

قاسيون معكم...

«كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار»